

منتدى الفكر العربي
عمان

سلسلة الترجمات الدولية

أطفال الشوارع

مأساة حضرية متنامية



مع تقديم لسمو الأمير الحسن بن طلال

تقرير اللجنة المستقلة للقضايا الانسانية الدولية

منتدى الفكر العربي
عمان

أطفال الشوارع

مأساة حضرية متنامية

تقديم الحسن بن طلال
وصدر الدين اغاخان

تقرير اللجنة المستقلة للقضايا الانسانية الدولية

الناشر: منتدى الفكر العربي
هاتف: ٦٧٨٧٠٧، ٦٧٨٧٠٨
ص. ب: ٩٢٥٤١٨ تلكس: ٣٣٦٤٩ أي تي إف
فاكسيميلي: ٦٧٥٣٢٥
عمان – الأردن

٨٢٣
منتدى الفكر العربي. عمان
أطفال الشوارع ـ مأساة حضرية متنامية/
منتدى الفكر العربي. – عمان: منتدى الفكر
العربي، ١٩٨٧.
(١٤٠) ص
ر. أ (١٠٣/٣/١٩٨٧)
١ – القصة المترجمة   أ – العنوان
(تمت الفهرسة بمعرفة مديرية المكتبات والوثائق الوطنية)

الطبعة الأولى
آذار/ مارس/ ١٩٨٧

رقم الايداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ١٠٣/٣/١٩٨٧

مطابع الجمعية العلمية الملكية
عمّان – الأردن

لا يعكس هذا التقرير بالضرورة آراء أعضاء اللجنة المستقلة للقضايا الانسانية الدولية أو بصورة فردية أو جماعية. بل يستند الى بحث أجري لحساب اللجنة وأعد بأشراف أمانتها العامة، وبتوجيه فريق العمل المعني بالأطفال، التابع للجنة

الافكار الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن الآراء الحرة لاصحابها، وليس بالضرورة عن موقف جماعي لاعضاء المنتدى.

المحتويــات

الفصل السادس

ساعد في إعداد هذا التقرير أعضاء اللجنة المستقلة التالية أسماؤهم بصفتهم الشخصية :

سوازانا انييللي (الموجهة) (ايطاليا)
صدر الدين أغاخان (ايران)
باولوا يفاريستو ارنس (البرازيل)
هنريك بيير (السويد)
مانفريد لاشس (بولندا)
لازارمو جزوف (يوغوسلافيا)

لجنة الصياغة

ضياء رضوي (منسق)
تشارلز إيجر (خبير استشاري)
ميريك فول (محرر)
جوزيف مويرمان (مستشار)

اللجنة المستقلة
للقضايا الانسانية الدولية

الرئيسان : —

صدر الدين أغاخان	(إيران)
حسن بن طلال	(الأردن)

الاعضاء : —

سوزانا آنييللي	(ايطاليا)
طلال بن عبد العزيز آل سعود	(المملكة العربية السعودية)
باولو ايفاريستو آرنس (نائب الرئيس)	(البرازيل)
محمد بجاوي	(الجزائر)
هاينرك بير (أمين الصندوق)	(السويد)
لويس اتشفيريا الفاريز	(المكسيك)
بييرغرابير	سويسرا
ايفان هيد	(كندا)
م. هداية الله	(الهند)
عزيزة حسين	(مصر)
مانفريد لاكس	(بولندا)
روبرت ماكنامارا	(الولايات المتحدة الأمريكية)
لازار مويسوف	(يوغوسلافيا)
محمد مزالي (نائب الرئيس)	(تونس)
ساداكو أوغاتا(نائبة الرئيس)	(اليابان)
ديفيد أون	(المملكة المتحدة)
فيليبالدب باهر (نائب الرئيس)	(النمسا)
شريدات س. دامهال	(غيانا)

روكسن	(الصين)
سالم أ. سالم	(تنزانيا)
ليوبولد سيدار سنغور	(السنغال)
سودجاتموكو	(اندونيسيا)
ديزموند توتو	(جنوب افريقيا)
سيمون فيل	(فرنسا)
غوف ويتلام	(استراليا)
الامين العام، عضو بحكم منصبين: ضياء رضوي	(باكستان)

اطفال الشوارع

تمهيـــد

يشهد العالم الآن مشكلة كبيرة ذات عواقب مأساوية لا يمكن التكهن بها. فهناك ملايين من «اطفال الشوارع» يعيشون منعزلين، يعانون من سوء التغذية منذ ولادتهم، يفتقدون العطف والتعليم والمساعدة!

اطفال يعيشون على السرقة والعنف.

اطفال يندمجون في عصابات ليبنوا لأنفسهم اسراً تمنحهم شعوراً غير حقيقي بالامان داخل تركيب اسري لم يعهدوه من قبل.

اطفال يستغلهم الغير بلا حرج ويسيئون معاملتهم، يُسجنون وحتى يقتلون.

اطفال يعمل العالم على تناسيهم او تجاهلهم.

اطفال يرون في الكبار أعداء لهم.

اطفال لا يبتسم لهم احداً، لا يدللهم أو يحميهم أو يخفف آلامهم أحد.

هؤلاء هم الذين سيصبحون رجال ونساء المستقبل.

ومع نمو المدن الكبيرة، يتكاثر عدد اطفال الشوارع، كما يكبر الحرمان الذي يولّد الإحباط، ومن ثم العنف.

وكلا البلدان المتقدمة والنامية، تواجه المشكلة، دون التصدي لها بشكل كاف.

ان الشارع هو الارث العام للملايين من البشر، حتى قبل ان تلوثهم سموم المخدرات، والدعارة، والجريمة.

اننا ننشد لهؤلاء الاطفال حق العيش في حياة كريمة.

ونهدي هذا الكتاب الى مواطني الغد.. ليعرف بجميع محنتهم، وليثور الضمير الإنساني من اجل نصرتهم.

كانت الساعة الثامنة صباحاً، اردت التوجه الى المطار، ودعت احفادي المجتمعين حول مائدة الإفطار. قلت لهم: «آمل ان اعود خلال ثلاثة اسابيع». صاح حفيدي متسائلا: «هل ستكونين هنا لحضور عيد ميلادي؟»

قلت: أي هدية تريد إن عُدْت في الوقت المناسب؟

ترك الطفل مائدة الطعام ليلقي بنفسه في إحضاني وهو يهمس في اذني «واحد دراجة».

فأجبته مؤكدة «ستكون هديتي اليك يوم عيد ميلادك دراجة».

حال وصولنا الى ساوباولو توجهنا الى الكاتدرائية... المبنى ضخم ومعتم وهو من الحجر الاحمر وعلى درجاته كان يغفو رجل. اقتادونا الى غرفة المقدسات حيث يلتف الفتيان والفتيات حول مائدة معدة لقداس الأحد... أقبل الاب باتيستا بقميصه الملون وقد رسم على وجهه القاتم تقطيبه ولكن عينيه كانتا تبتسمان وهو يتحدث.

قداس مساء الاحد يخصص عادة للصغار، حيث يغنون ويمرحون وهم ينضمون الى الاحتفال.. ولما كان الكاردينال متغيباً عن المدينة في ذلك اليوم فقد اخذ الاب باتيستا مكانه. ابواب الكنيسة تكون مفتوحة لمن يحضرون للراحة، او لمن ينامون على المقاعد الخشبية إذا كانوا يشعرون بالإرهاق.

قال الأب باتيستا ضاحكاً: «ذات مرة اندفعت مجموعة من الصبيان الى محراب الكنيسة اثناء إلقائي احدى مواعظي ولم يعبأوا بإشاراتي اليهم للتمهل حتى انتهي من الموعظة، بل زادوا صخباً وهم يقفزون في كل اتجاه... تعجلت في إنهاء الموعظة وسألتهم... ماذا حدث؟ فإذا بهم يصرخون: الشرطة! الشرطة سلبتنا صناديق طلاء الاحذية....».

اندفعت خارجاً وراء الشرطة، وتمكنت من اعادة الصناديق الخشبية التي يحملها الاطفال على اكتافهم كي يواصلوا عملهم ويكسبوا المال القليل الذي يعتاشون منه.

قال لي الأب باتيستا «سأصطحبك الى المنزل الصغير الذي يحتفظ فيه الاطفال بما يحتاجون اليه من ادوات وطلاء، اننا نبيعها لهم بسعر الجملة على اساس تعاوني».

الميدان شديد الخطورة، يمكن للمرء ان يتعرض فيه للسرقة بل وللاعتداء عليه بالمسدس.. بعد ظهر كل يوم احد يحتشد هناك خليط من الداعرات والمشعوذين والساحرات ورجال السياسة والدين ضمن جمهور من المشاهدين.

قال الآب باتيسنا عند خروجنا «سأريك شيئاً.... تفضلي من هذا الطريق». وعبر حديقة قذرة تنتشر فيها مقاعد خشبية مهشمة قادنا الى حيث تنفث قطارات «الاندر غراوند» حرارتها الرهيبة عبر فتحات معدنية. وعلى فتحات لم يزد حجمها في اعتقادي عن ثلاث اقدام طولاً وقدمين عرضا تناثرت اجساد عدد من الاطفال كانوا غارقين في النوم وقد فتحوا افواههم واحتضنوا بعضهم التماساً للدفء وعلت وجوههم معالم القذارة والبؤس..

قال الآب باتستا: ينام على كل من هذه النوافذ كل ليلة عشرون أو ثلاثون طفلاً..

سمعنا عند عبورنا للميدان امرأة تصرخ وقد تحلق الناس من حولها. فقال الآب باتيستا «انها معتوهة.. ويحاول البعض نزع الشيطان من روحها..».

وقفنا بجوار طفلين كانا راكعين امام صندوقيهما الخشبيين يطليان أحذية الزبائن الجالسين على الصناديق. التفتا إلى القس.. ملامحهما جميلة متماثلة، يعتريها الشحوب والإنهاك.

قال القس: «احضرا لنتحدث في البيت بعد انتهاء عملكما»... أومأ الطفلان... وواصلنا السير بين البائعات الحسناوات ومنشدي الكنيسة وفتيات الدعارة الصغيرات.

اصطحبنا الأب باتيستا في جولة لمشاهدة منزله الباهظ الايجار وشاهدنا مطبخه وغرفة الحمام والغرفة التي يحتفظ فيها بالهدايا من الزهور والكعك.

وصل الصبيان بعد ذلك يحملان صندوقيهما المعلقين على كتفيهما بخطاف خشبي.

كانا محنيين بعض الشيء ويناهز عمر الواحد منهما ثمانية اعوام.

جلسا ينتظران وفي ايديهما القذرة قطع من الكعك اعطاها لهما احد العمال المتطوعين.

سألت احدهما: «ما اسمك».

– ايفو

– وأنت ما اسمك ؟

– ايفير

– كم عمرك ؟

– اثنا عشر فنحن توأم .

احياناً يذهب الصبيان الى المدرسة في الصباح ، وبعد تناول الغذاء في منزل الأب باتيستا ، يواصلان العمل حتى الثامنة مساء او بعد ذلك .

لم يكن للتمرد أثر على وجهيهما ، بل كانت هناك سكينة مستسلمة .

أوضح لهما الأب باتيستا مدى اهميتي لكوني عضوا في هذه اللجنة المُشكَّلة من ابرز الشخصيات ؟ وسألهما ان كانا يرغبان في إطلاع هؤلاء الاشخاص على شيء .

هزا اكتافهما وتمتم ايفو : « انني أعمل كثيراً .. وعلي أن ابذل جهداً أكبر » .

وسألت محاولة ان أخفف الجو السائد .

– أي هدية تريدان ؟

لاحت شبه ابتسامة على وجهيهما الصغيرين الشاحبين ، وقال ايفو : « دراجة » .

وقال ايفير ايضاً « دراجة » .

كانت الساعة عندئذ الثامنة من مساء نفس اليوم .

سوزان أنييللي

مقدمة

يتناول هذا التقرير نقطة حساسة لا تحظى باعتراف كبير حتى الان ، وكان يتعين الاهتمام بها منذ وقت طويل. في حين ركزت وسائل الاعلام اهتمامها على الكوارث الطبيعية الضخمة او على عمل دولي مثير ، وبينما تعمل الحكومات جاهدة على مكافحة الانتكاس والعجز في ميدان المدفوعات ، فقد ادى فشل محاولات التنمية كما ادت الضغوط الاجتماعية الهائلة الى بروز ظاهرة كان من المعتقد انها اختفت من المجتمعات الصناعية في القرن التاسع عشرة . تلك هي ظاهرة متسولي العصر الحديث ، الذين يتسكعون في المدن الكبيرة باعداد تزداد يوما بعد يوم ، ليصبحوا فريسة لكل خطر جسدي واخلاقي وربما تشكلوا بعد ان يكبروا خطراً على الغير .

ولظروف خارجة عن اراردتهم يجبر اطفال الشوارع على العيش على هامش عالم الكبار وهم في البلدان النامية يتكونون نتيجة الهجرة من الريف الى المدن ، ونتيجة البطالة والفقر والاسر المنهارة .

اما في البلدان الصناعية ، فهم ضحايا للانعزال والاستعباد المستمر . ان حياتهم يشكلها الحرمان والعنف والخوف . فالسير في الطريق بلا حماية هو دعوة الى الاستغلال على ايدي المستهترين .

إن المسألة ليست مسألة احداث يتامى انحرفوا ، او مسألة ارهابيين ، بل هي علة تمتد الى اعماق المواقف المجتمعية والسياسات الحكومية ولم تتنبأ أي خطة وطنية ابداً بظهور هذا العدد الذي لا حصر له من اطفال الطريق ، ومع ذلك هناك اكثر من ثلاثين مليوناً منهم – وفقاً للتقديرات المتحفظة – منتشرين في كل ارجاء العالم .... يتساءلون : من يعبأ بالأمر ؟!

ان قلة عدد هؤلاء الذين يهتمون بالامر هي التي دفعت باللجنة المستقلة – التي نتشوق بالاشتراك في رئاستها – الى الرغبة في زيادة الوعي بمعاناتهم ، ودعوة هؤلاء الذين يهتمون الى الوقوف جنباً الى جنب للتصدي للمشكلة . هذه القضية اساسية لكونها المرتع والمؤشر العام للكثير من أخطر العلل الاجتماعية ، كالعنف والدعارة واساءة

استعمال العقاقير، وكلها تكلف المجتمع ثمناً باهظاً، ويظهر تأثيرها على القطاعات الاصغر سنا من الشباب.

وستؤدي محاولات التصدي لهذه المشكلة الى ردود فعل مفيدة واسعة النطاق. لذا فإن هذا التقرير ليس موجها الى واضعي السياسة فحسب، بل إلى اكبر عدد ممكن من القراء، ولا سيما الشبان.

ان مسألة أطفال الشوارع تهم، في المقام الاول، المجتمعات المحلية لا الخبراء، ورغم ان التقرير يستهدف تنظيم البحوث والمناقشات العلمية، فإن غرضة الاساسي هو التشجيع على اتخاذ اجراء ملموس.

ان الحلول الواقعية للمشكلة على المدى الطويل ستتوقف على تحليل أوضح للنظم التي تتسبب في تفكك الاسر. ويبدو أن الاسباب الجذرية للمشكلة تمتد في كل اتجاه. وفي حين ان الطفل والمدينة لم يتعايشا ابداً بسهولة، فإن الاتجاهات المدمرة اليوم، التي تسود الاحياء الفقيرة المتداعية وكذلك ضواحي الخرائب تمزق نسيج الطفولة في المدن، وأصبحت روابط الحياة الاسرية مهلهلة في كل مكان تقريبا. وهناك مجموعة من العوامل تؤدي الى عزل الاطفال. ان المؤشرات الاحصائية تشير الى عوامل نمطية: فالطلاق والانفصال، واساءة استغلال الطفل، والحمل في فترة المراهقة، وادمان الخمر، والانتحار، كلها في ازدياد مضطرد. وفي الولايات المتحدة اصبحت الاسر المنزلية التي تعيش مع أحد الوالدين تشكل الان نحو ٢٥ في المائة من كل المجموعات الاسرية، وفي البلدان النامية تصبح النسبة اعلى كثيراً بين المجتمعات المحلية الفقيرة.

ان مصير جيل الشارع لا ينفصل عن مستقبل المدن غير المؤكد. فالمدن لم تضع احتياجات الاطفال في الاعتبار سواء في حالتي الازدهار او التحلل. ولقد تلاشى اليوم من حياة المدن ومنذ وقت بعيد مفهوم الرجل باعتباره مقياسا لغيره من الاشياء، واصبحت التجمعات الحضرية الهائلة اكثر افتقارا للمشاعر الانسانية على نحو يصعب التحكم فيها. وعند تجاوز مرحلة معينة تتضاعف مشاكلها على نحو اسرع من وسائل حلها. وتصبح الأدارة في معزل عن الناس الذين تستهدف خدمتهم.

واطفال الشوارع هم شاهد بارز على هذا الواقع.

وقد يعتبر القرن العشرون عصر التحضر. فبحلول عام ٢٠٠٠ يتوقع ازدياد سكان المدن في العالم بمقدار النصف،

ولأول مرة سيتجاوز عددهم عدد هؤلاء الذين يعيشون في المناطق الريفية، مما يؤدي الى ترجيح هام، قد يتعذر تغيره، في كفة الميزان. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فسيزيد عدد سكان ٤٣٠ مدينة على المليون نسمة، وسيكون هناك في الاقطار النامية ٤٥ مدينة من المدن الستين التي يزيد تعدادها على خمسة ملايين نسمة، مع كل ما يترتب عليه ذلك من عواقب على البيئة. إن ثلثي النمو السنوي للسكان في العالم الثالث يحدث حاليا في المناطق الحضرية. وقد تصل النسبة الى اربعة اخماس مع نهاية القرن.

لقد اصبح سكان المدن الآن اصغر سنا. وبحلول عام ٢٠٠٠ ستكون اعمار نصف سكان العالم دون الخامسة والعشرين. ومن فئة ٥–١٩ عاما سيزيد عدد اطفال المدن في العالم بمقدار ٢٤٧ مليون عن عددهم اليوم، منهم ٢٣٣ مليون طفل في البلدان النامية حيث سيكون ٣٥ في المائة من مجموع السكان دون سن الرابعة عشرة. وفي امريكا اللاتينية وحدها تشير مؤشرات عام ٢٠٢٠ الى وجود نحو ٣٠٠ مليون من القاصرين في المدن، منهم ٣٠ في المائة سيكونون في فقر مدقع. وبالتالي فلا بد ان يزيد عدد اطفال الشوارع ممن يعيشون بمفردهم كلياً او جزئياً بمقدار عشرات الملايين.

ان الاسباب الاساسية لأزمة المدن في البلدان النامية تكمن الى حد كبير في المشاكل القديمة للمزارع الصغير التي تجعله يترك الارض. وهناك مؤشرات ضعيفة بدأت تظهر بشكل متقطع وتشير الى النزوح عن مناطق المدن. بيد ان الاتجاه الى المدن في معظم البلدان ما زال قويا كالعهد به وليس هناك الا مناطق قليلة يقتنع فيها فقراء الريف بأن مستقبل اطفالهم يكمن في الريف، ففرص التقدم الاقتصادي في هذه المناطق منعدمة تقريبا.

ان هوامش الربح الضئيلة، والاعباء المالية الباهظة، وكذلك استخدام الوسائل غير المناسبة والعوامل المناخية، وخطر الآفات، قد تسهم كلها في جعل الزراعة طريقة حياة محفوفة بالمخاطر في كثير من البلدان النامية.

وكآبة حياة الريف لا تقارن بسحر المدن وفتنتها الذي يبشر بالمزيد من فرص التعليم والكسب والانشطة المتنوعة. فالصناعة تنطوي على فرص اكبر، وهي اقل اعتمادا على

«الموسمية» من الزراعة. وأدت روابط العمران نتيجة لوسائل النقل الحديث إلى تسهيل الانتقال وإتاحة المعلومات عن الفرص الحضرية على نطاق أوسع، كما تسهم في ذلك الكوارث التي تأتي بها الطبيعة او التي يصنعها الانسان.

وكثيرا ما تكون توقعات الحصول على فرص افضل في المراكز الحضرية مبنية على اسس غير سليمة. فمعظم الوافدين الجدد يعانون من مشاكل سكنية حادة، ويقنعون بالسكن في احياء فقيرة غير صحية ومكتظة بالسكان. والبطالة المزمنة هي النموذج الدارج. ويعتمد بقاء الكثيرين على البحث اليومي عن عمل مجز. وغالباً ما يضطر الوالدان الى التغيب عن المنزل ساعات عمل طويلة مقابل اجور ضئيلة، تاركين الاطفال بمفردهم لاعالة انفسهم. وتنهار الوحدة الاسرية بالتدريج، تحت وطأة التوترات المتصاعدة.

وقد عجزت الحكومات من جانبها عن ايلاء المشكلة ما تستحقه من اهتمام. وينبغي التخلي عن الاسلوب الابوي والمفاهيم المعدة سلفا في سبيل تعزيز الحلول الجماعية التي تتصدى للاحتياجات العاطفية وكذلك الجسدية للصغار في اطار تنمية المجتمعات المحلية وبدلا من فرض الحلول على الفقراء، تبين التجربة انه من الأجدى تشجيع المجموعات المتطوعة المعتمدة على العون الذاتي لمعالجة مشاكلها بنفسها، مع توفير ما يلزمها من الخبرة الفنية والمواد والتمويل.

ويتعين على السياسات الوطنية ان تأخذ في الاعتبار بدرجة اكبر متغيرات الاعمار، وان تتبنى سياسات اجتماعية وسكانية تستجيب على نحو واف لمتطلبات المستقبل. وعليها ان تخفف تدريجيا من اكتظاظ المناطق الحضرية وتجزئتها وان تعمل على تحسين توزيع الخدمات الاجتماعية.

ولا توجد في بلدان كثيرة، شمالية كانت او جنوبية، توقعات واقعية عن امكانية استيعاب سوق العمل لصبيان الشوارع وتوجيه حياتهم في المستقبل المنظور. فالمدارس قد تعدهم للبطالة لا للعمل. وقد يطالب المستبعدون بأن يكون لهم صوت بالطريقة الوحيدة التي يعرفونها وهي العنف.

وامام العجز عن التصدي للمشكلة فقد تُفاجأ السلطات المحلية بظهور جماعات من

المتعصبين تأخذ على عاتقها حماية اولئك الذين يشعرون بانهم مهددون، وينفذون القانون بايديهم تحت شعار شرعية حق المجتمع في الرد. وقد حدث بالفعل، في احدى المدن الكبيرة في امريكا الجنوبية ان قامت احدى محطات الاذاعة المرخصة رسمياً على المكشوف بتحريض المواطنين العاديين على تصفية اطفال الشوارع جسدياً. وقد ذكر بان النتيجة لم تكن انتشار العنف وحسب، بل مقتل اثنين من الفتيان في المتوسط كل يوم.

علينا ان نعترف بالبعد الروحي وان نواجه ازمة كهذه. ان عدم اكتراث المجتمع بمأساة الضحايا يشكل انتقاصاً من الكرامة الانسانية. يمكنهم ان يموتوا ولن يهتم احد بذلك. ومهما كان الخوف من العنف مفهوماً، ومهما حاولنا التبرير فان حالة اطفال الشوارع هي من اعراض الانانية المنتشرة، وعدم التحسس لحاجات الآخرين، وتلاشي روح الجماعة، وكأن فعل الخير اصبح مقصوراً على إشارات معزولة. ومع ذلك فان الرحمة تشكل جزءاً من الانسانية. وحول هذه القضية من الممكن ان يتفق الشمال والجنوب ولو لمرة واحدة.

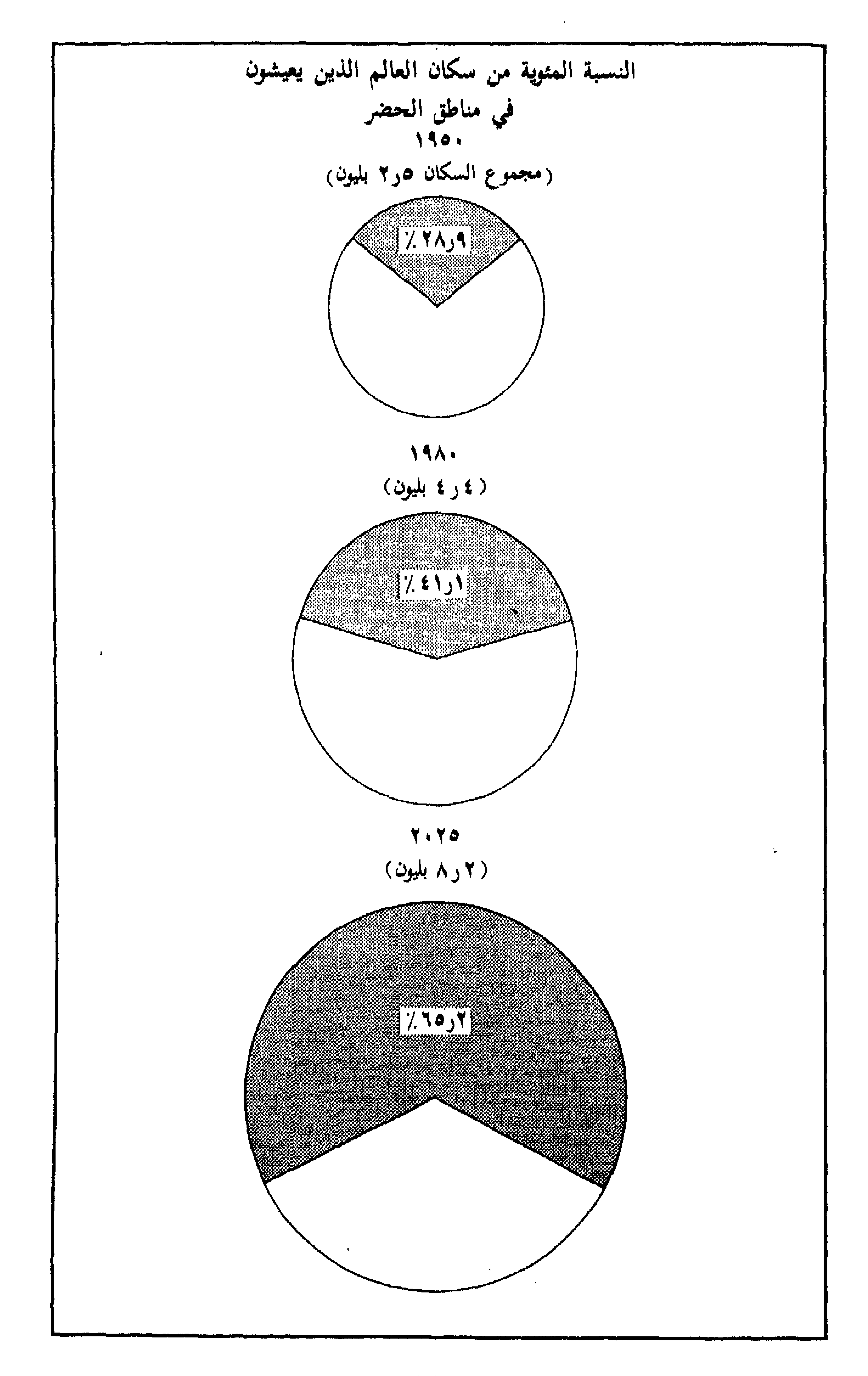
وبالأضافة الى الاعتبارات الانسانية، فمن صالح الحكومات ان تعالج المسألة على نحو جدي. إن وجود أعداد ضخمة من الشبان الساخطين، الذين ليس لديهم شيء يفقدونه في المدينة، قد يؤدي إلى زعزعة استقرارها السياسي. فهناك دائما من يرغبون في تحويل حسد الاغنياء إلى ضغينة، أو من يرون في اولاد الشوارع الذين يعتبرونهم قساة، دون رحمة او انتماء، ضعاف الفكر، ممن اعتادوا التكتم والخداع - مجندين مثاليين. وقد وجدت حكومات معينة تعودت أن تطلب اشخاصا قساة القلوب للخدمة في قواتها شبه العسكرية، مادة تناسب غرضها في صفوف شباب الشوارع، ولن يكون من غير المعقول لها ولغيرها أن تخشى احتمال تحول اطفال الشوارع اليوم الى رجال حرب عصابات أو إلى ارهابيين غدا.

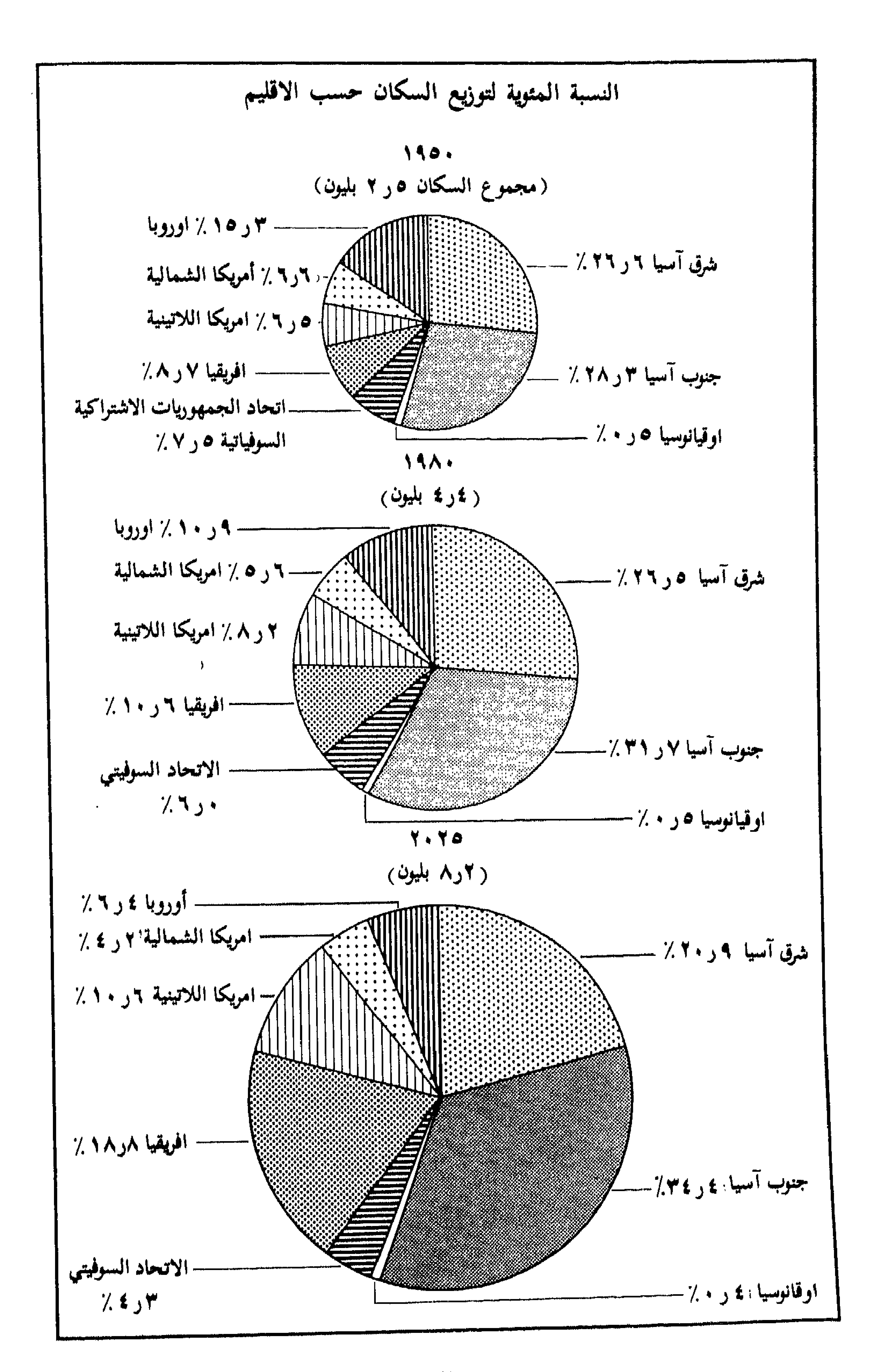
كما يوضح هذا التقرير، فإن المعرفة اللازمة لحل هذه المشكلة الشائكة متوافرة مع ذلك، فالرؤيا المتبصرة والجهد الدؤوب الواسع الخيال، أهم من توافر الموارد، ويمكن للمدن ان تجد لها وجهاً أكثر انسانية، ويمكن للمواقف ان تتغير ولجذوة المشاركة ان تشتعل من جديد. كما يمكن تغذية المواهب الغريزية الاكثر نبلا وتوجيهها في الاتجاه

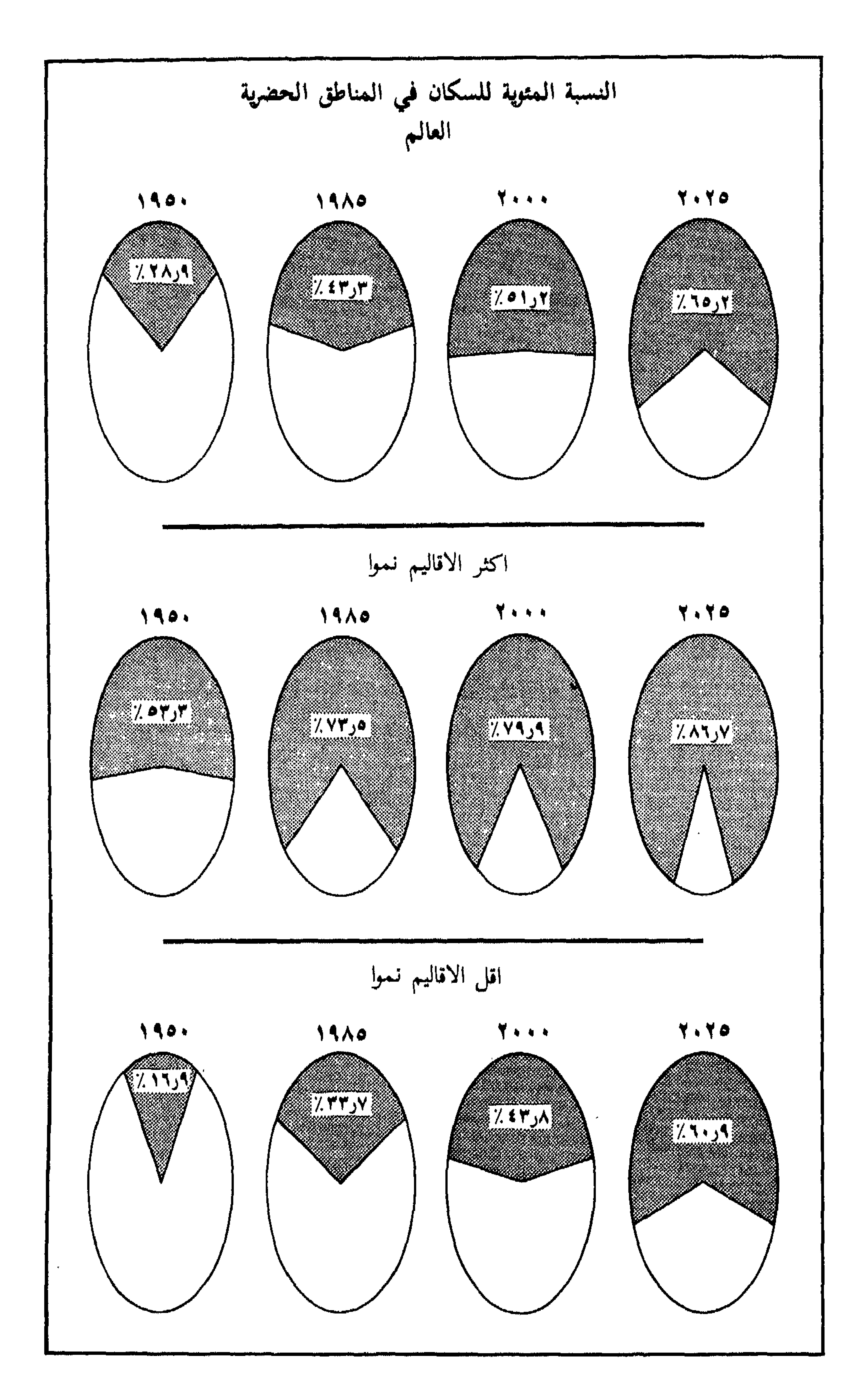
السليم. وهناك في كل مجتمع محلي أناس يرغبون في الاستجابة بطريقة بناءة بشرط اعطائهم فرصة لذلك.

وعلى الرواد والآباء والشباب في كل مكان ان يخلقوا هذه الفرصة، وأن يهبّوا، وهم يتذكرون طفولتهم، لانقاذ أولئك الذين يبدأون حياتهم في ظروف بالغة القسوة.

الحسن بن طلال
صدر الدين أغاخان
(رئيسا اللجنة)


النسبة المئوية من سكان العالم الذين يعيشون
في مناطق الحضر
١٩٥٠
(مجموع السكان ٥ر٢ بليون)
٩ر٢٨٪
١٩٨٠
(٤ر٤ بليون)
١ر٤١٪
٢٠٢٥
(٢ر٨ بليون)
٢ر٦٥٪


النسبة المئوية لتوزيع السكان حسب الاقليم
١٩٥٠
(مجموع السكان ٥ ر ٢ بليون)
٣ ر ١٥ ٪ اوروبا
٦ر٦ ٪ أمريكا الشمالية
٥ ر ٦ ٪ امريكا اللاتينية
افريقيا ٧ ر ٨ ٪
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٥ ر ٧ ٪
شرق آسيا ٦ ر ٢٦ ٪
جنوب آسيا ٣ ر ٢٨ ٪
اوقيانوسيا ٥ ر ٠ ٪
١٩٨٠
(٤ر٤ بليون)
٩ ر ١٠ ٪ اوروبا
٦ ر ٥ ٪ امريكا الشمالية
٢ ر ٨ ٪ امريكا اللاتينية
افريقيا ٦ ر ١٠ ٪
الاتحاد السوفيتي ٠ ر ٦ ٪
شرق آسيا ٥ ر ٢٦ ٪
جنوب آسيا ٧ ر ٣١ ٪
اوقيانوسيا ٥ ر ٠ ٪
٢٠٢٥
(٢ر٨ بليون)
أوروبا ٤ ر ٦ ٪
امريكا الشمالية ٢ ر ٤ ٪
امريكا اللاتينية ٦ ر ١٠ ٪
افريقيا ٨ر١٨ ٪
الاتحاد السوفيتي ٣ ر ٤ ٪
شرق آسيا ٩ ر ٢٠ ٪
جنوب آسيا ٤ ر ٣٤ ٪
اوقانوسيا ٤ ر ٠ ٪


النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية
العالم
٢٠٢٥
٢٠٠٠
١٩٨٥
١٩٥٠
٦٥ر٢٪
٥١ر٢٪
٤٣ر٣٪
٢٨ر٩٪
اكثر الاقاليم نموا
٢٠٢٥
٢٠٠٠
١٩٨٥
١٩٥٠
٨٦ر٧٪
٧٩ر٩٪
٧٣ر٥٪
٥٣ر٣٪
اقل الاقاليم نموا
٢٠٢٥
٢٠٠٠
١٩٨٥
١٩٥٠
٦٠ر٩٪
٤٣ر٨٪
٣٣ر٧٪
١٦ر٩٪

أكبر ٢٥ تجمعاً حضرياً في العالم مرتبة حسب السكان (بالملايين) في الأعوام ١٩٧٠ و ١٩٨٥ و ٢٠٠٠

المرتبة	التجمع / البلد	السكان عام ١٩٧٠	التجمع / البلد	السكان عام ١٩٨٥	التجمع / البلد	السكان عام ٢٠٠٠
١	نيويورك الكبرى، الولايات المتحدة الامريكية	١٦ر٣	مكسيكوسيتي، المكسيك	١٨ر١	مكسيكوسيتي، المكسيك	٢٦ر٣
٢	طوكيو/يوكوهاما، اليابان	١٤ر٩	طوكيو/يوكوهاما، اليابان	١٧ر٢	ساوباولو، البرازيل	٢٤ر–
٣	شنغهاي، الصين	١١ر٤	ساوباولو/البرازيل	١٥ر٩	طوكيو، يوكوهاما، اليابان	١٧ر٠١
٤	لندن، المملكة المتحدة	١٠ر٦	نيويورك الكبرى/الولايات المتحدة الامريكية	١٥ر٣	كلكتا، الهند	١٦ر٦
٥	كولون الكبرى، جمهورية المانيا الاتحادية	٩ر٣	شينغهاي، الصين	١١ر٨	بمباي الكبرى، الهند	١٦ر–
٦	مكسيكو سيتي، المكسيك	٩ر٢	كلكتا، الهند	١١ر–	نيويورك الكبرى، الولايات المتحدة الامريكية	١٥ر٥
٧	بوينس ايرس الكبرى، الأرجنتين	٨ر٥	بوينس ايرس الكبرى، الارجنتين	١٠ر٩	سيئول، جمهورة كوريا	١٣ر٥
٨	لوس انجلوس الكبرى، الولايات المتحدة الامريكية	٨ر٤	ريودي جانيرو، البرازيل	١٠ر٤	شنغهاي، الصين	١٣ر٥
٩	باريس، فرنسا	٨ر٣	سيئول، جمهورية كوريا	١٠ر٢	ريودي جانيرو، البرازيل	١٣ر٣
١٠	بكين، الصين	٨ر٣	بومباي الكبرى، الهند	١٠ر٠١	دلهي، الهند	١٣ر٣
١١	ساوباولو، البرازيل	٨ر٢	لوس انجلوس الكبرى، الولايات المتحدة	١٠ر–	بوينس أيرس الكبرى، الارجنتين	١٣ر٢
١٢	أوساكا/كومي، اليابان	٧ر٦	لندن، المملكة المتحدة	٩ر٨	القاهرة الكبرى، مصر	١٣ر٢
١٣	ريودي جانيرو، البرازيل	٧ر٢	بكين، الصين	٩ر٢	جاكرتا، اندونيسيا	١٢ر٨
١٤	موسكو، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٧ر١	كولون الكبرى، جمهورية المانيا الاتحادية	٩ر٢	بغداد، العراق	١٢ر٨
١٥	كلكتا، الهند	٧ر١	باريس، فرنسا	٨ر٩	طهران، ايران	١٢ر٧
١٦	تيابخين، الصين	٦ر٩	موسكو، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٨ر٧	كاراتشي، الباكستان	١٢ر٢
١٧	شيكاغو الكبرى، الولايات المتحدة الاميركية	٦ر٨	القاهرة، مصر	٨ر٥	اسطنبول، تركيا	١١ر٩
١٨	بومباي الكبرى، الهند	٥ر٩	اوساكا/كوبي اليابان	٨ر–	لوس انجلوس، الولايات المتحدة الامريكية	١١ر٢
١٩	ميلانو، ايطاليا	٥ر٦	جاكرتا، اندونيسيا	٧ر٩	دكا، بنغلادش	١١ر٢
٢٠	سيول، جمهورية كوريا	٥ر٤	تيابخين، الصين	٧ر٨	مانيلا، الفلبين	١٠ر١
٢١	القاهرة الكبرى، مصر	٥ر٤	دلهي، الهند	٧ر٤	بكين، الصين	١٠ر٨
٢٢	جاكارتا، اندونيسيا	٤ر٥	بغداد، العراق	٧ر٢	موسكو، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٠ر١
٢٣	فيلادلفيا الكبرى، الولايات المتحدة الامريكية	٤ر–	طهران، ايران	٧ر٢	بانكوك، تايلاند	٩ر٥
٢٤	ديترويت الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية	٤ر–	مانيلا، الفلبين	٧ر–	تيابخن، الصين	٩ر٢
٢٥	لينغراد، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٤ر–	ميلانو، ايطاليا	٧ر–	باريس، فرنسا	٩ر٢

كلمة التحرير

يهدف هذا التقرير الى مضاعفة التأييد لقضية انسانية لم تجد من يدافع عنها سوى القليل. ويستند التقرير اساسا إلى مقابلات جرت مع عدد من «اطفال الشارع»، ومع هؤلاء الذين يقدمون لهم العون في بلدان شتى، كما يستند الى خبرات سنوات طويلة لباحثين ميدانيين يعملون في مختلف الوكالات الحكومية وغير الحكومية، فضلاً عما أنجزته أمانة اللجنة المستقلة من ابحاث.

وقد نوقشت محتويات التقرير باستفاضة خلال اجتماعات عدة عقدها الفريق العامل المعني بشؤون الاطفال التابع للجنة المستقلة. ثم جرى بحث اولي للتقرير في اجتماع عقدته اللجنة بكامل أعضائها في فينا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥. وشارك بالمساهمة في شتى الجوانب كافراد، أو في اجتماعات الخبراء– كل من أ. بيكل، ج. بولدن، ن. كانتويل، ك. دوفيس، أ. دونان، ك. ايجر، س. أك، م. اسنارد، ب. لايت، ج. مويرمان، ن. نجابونزيزا، غ. تونيس و ب. تايسون.

ويعتمد التقرير في مادته كذلك على نتائج المداولات التي جرت خلال الندوة التي عنيت بحماية الاطفال، والتي عقدت في عمان/الاردن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، اشترك في رعايتها كل من السيدة رادا بارنن، واللجنة المستقلة بالقضايا الانسانية الدولية، التي نشرت توصياتها بشكل مستقل. ونحن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى السيدة إدابارنين لمساندتها لهذا المشروع.

ونخص بالشكر السيد م. فول الذي ساهم بعلمه وخبرته في إعداد التقرير. كما نتقدم بالشكر للسيدة ذو الفقاري والسيد والسيدة ج ود. مهاليك لمشاركتهم في البحث وتحرير المادة، وكذلك نشيد بالجهد الذي قدمه.

ويدين التقرير بالكثير لمطبوعات اليونيسيف، والاعمال القيمة التي انجزت في إطار البرنامج المشترك لمنظمات غير الحكومية المعنية باطفال وشباب الشوارع. ولا شك في ان من لهم خبرة بالموضوع سيلمسون الجهد الذي بذله المكتب الدولي الكاثوليكي للطفل، وجمعية مكافحة الرق، وفريق حقوق الاقليات، ومتطوعو خدمة المجتمع، وآخرون غيرهم كثيرون.

وسيخصص الدخل الناتج عن هذا الكتاب للأبحاث المتعلقة بالمسائل الانسانية .

س. أنيللي
منسقة اجتماعات
الفريق العامل المعني
بأطفال الشوارع التابع للجنة المستقلة
بالقضايا الانسانية الدولية

ض . رضوي
الامين العام
للجنة المستقلة
بالقضايا الأنسانية الدولية

جنيف ، آذار / مارس ١٩٨٦

الفصـــل الاول
ضحايـــا صامتـــون

« تجيء أماني الحياة في هيئة أطفال
رابندرانات طاغور »
(اليراع، ١٩٢٨)

لم يكن فيكتور أبداً بمثل هذه الثرثرة. ففي حين كان يروي لزملائه حادثة الرجل الاجنبي والنقود وقد سيطرت عليهم الدهشة، كان يحشو روايته بتفاصيل وهمية ثرية بالاخطار والاثارة والدراما البعيدة عن الواقع. وقد أدرك خطأه متأخراً، حين اخذوا يرمونه باسئلتهم كما لو كانوا يقذفونه بالحجارة.

– لم انت لست مثلنا؟

– لم لا تدخن؟

– لم لا توجه السباب؟

تراجع فيكتور فزعا... ولكن الآخرين اندفعوا اليه وهم يصيحون. استيقظ الصبية موزعو الصحف الذين يفترشون الارض منزعجين، وتطلع السائرون ليلا حولهم في حين صرخ اصحاب الاكشاك. واستمر التعارك الى ان اندفع أحد رجال الأمن وهو يصيح وفض الاشتباك. اصطحب رجل الأمن فيكتور بعيدا، وكان على وشك البدء في إستجوابه حين تحرر الفتى من قبضته وولى هاربا في ظلام الليل.

هام فيكتور في الشوارع والحواري والازقة المعتمة بالضاحية المكتظة بالسكان. ومر بأطفال في مثل عمره يحيون حول صناديق القمامة وفي موتيلات كئيبة يدخل ويخرج منها الناس أزواجا. كان وجهه وجسده يؤلمانه بسبب ما تلقاه من ضربات. وتدفق من أنفه خيط رفيع من الدماء مسحه بطرف كمه. وفيما عدا ذلك بدت حالته طيبة، وشعر

بالارتياح لتوقف القتال في الوقت المناسب. وبدأ يسترجع افكاره ويقلبها. لقد عاهد نفسه على الا يعود ابداً إلى مطبعة الجريدة، لكن عزمه سرعان ما بدأ يضعف.. كان في حيرة من امره..

عاد فيكتور إلى العمل في المساء التالي مستعدا لتقبل اي شيء. لكن لم يقع ما يكدر. وبدا وكأن حادثة مساء الأمس قد نسيت ولم يشر اليها الآخرون. عندئذ اتجه إليه أحد الاولاد، تبين لفيكتور أنه زعيم عصابة، وعرض عليه سيجارة فيما يبدو انها بادرة سلام. تردد فيكتور، ثم قال إنه لا يدخن.

بدأ الآخرون يتحلقون حوله من جديد، لكن موقفهم هذه المرة كان موقف فضول لا تهديد.

«خذها. التدخين لذيذ وسهل. كل ما عليك ان تفعله هو ان تأخذ نفساً عميقاً ثم تخرجه ببطء».

لقد اسقط في يد فكتور، وقبل السيجارة وعجلة الحياة تدور من حولهم في مانيلا.

كانت المدينة تزدهر بحملات خيرية ناجحة، حيث ارغم العمال على توقيع بيانات تشهد بأنهم يتلقون الحد الادنى للأجور، وحيث يتلقى الساسة اصحاب الملايين «العشاء الرباني» كل يوم احد، وحيث تعلم الامهات ابناءهن وبناتهن فن التسول، وحيث ينام سكان البيوت المنهارة على الارصفة وتحت الجسور المظلمة، وحيث يتخاصم افضل الاصدقاء ويخدع بعضهم بعضاً.

(من «اطفال المدينة» بقلم اماديس غيريرو)

★ ★ ★

إنهم هناك يقفون في عبوس وتقطيب، وبأيديهم الدلو والاسفنجة في أنتظار ان توقف سيارتك: إنهم هناك عند الإشارات الضوئية في القاهرة أو كلكتا، في ساوباولو أو في لاغوس، أو في اي مدينة كبيرة. تتجول بالقرب من سوق أو مقهى في وسط المدينة، ويندر أن تخفق في التعرف على بعض زملائهم من ماسحي الأحذية أو البائعين المتجولين لسلع شتى مجهولة الاصل، أو من اولئك المتجولين بلا هدف. انظر اليهم عن قرب: ثيابهم رثة، وبشرتهم عليلة تعلوها القروح والندوب، وثمة شيء ناضج في تعبيراتهم الحذرة المدققة تتجاوز أعمارهم.

وفي المساء يمكنك العثور عليهم إذا أمعنت النظر في كراجات السيارات، وخلف اكوام صناديق الكرتون المتخلفة عند مداخل المباني. كما يختبئون في الاركان المظلمة لمحطات السكك الحديدية أو في مواقع البناء في اطراف الحي التجاري. ورغم ان معظمهم يمكنهم العثور على مكان للنوم في ضواحي المدينة، فقد تعثر على مجموعة منهم وقد تكدسوا في اسفل ملجأ في أي ركن جاف منعزل.

إنهم ممثلون لحشد صامت مجهول الاسم: اطفال الشوارع ممن يعيشون ويعملون وينامون، واحيانا يموتون، دون رعاية ولا حماية، في المناطق الحضرية من العالم النامي، صعاليك يناضلون من اجل البقاء، بطرق مشروعة أو غير مشروعة، في عالم الكبار العدائي الذي يلفظهم. وهذه المأساة الصامتة تتكرر كل يوم عشرات الملايين من المرات.

ولا يقتصر الحال على العالم النامي وحده. فالشقق في نيويورك، أو الاقبية في اجزاء من باريس أو روما أو لشبونة يمكنها أن تروي حكايات مماثلة. ان هؤلاء الأطفال، الذين اصدر الاخرون عليهم حكما باللامبالاة عليهم ايضاً ان يناضلوا من اجل البقاء، مدركين أنه مهما يحدث لهم فلن يبالي أحد.

لمحات جانبية

إذا زرت أكابولكو فتحدث إلى راؤول ذات مساء، انه لا يبالي بالحديث عن تاريخ حياته ووجوده اليومي الى من يعرفهم معرفة عابرة. هو في الثانية عشرة من عمره. ستجده مع رفاقه تحت جسر يمتد فوق مجرى نهر جاف غير بعيد عن الشاطىء، تلمع عيناه من اثر غِراء صمغ الاحذية، لكن حديثه مترابط بما فيه الكفاية. لقد ألقت الظروف العائلية براؤول الى شوارع مكسيكوستي. وهناك تعرض لمتاعب فوجد نفسه محتجزاً في مؤسسة مغلقة الأبواب. وبعد ثلاث سنوات أُفرج عنه لحسن سلوكه. يقول راؤول: قررت التوجه الى أكابولكو حيث يفترض أن الحياة أسهل كثيراً. هناك لم يكن يعرفني أحد وأملت ان أُترك وشأني. لكن الطقس هنا بارد في المساء وكنت اتضور جوعا، لذا كان علي أن اعود الى السرقة مرة اخرى لكي اعيش. لقد اعتدت العمل كبائعي الشارع على الشاطىء فأبيع أشياء للسائحين. وانا الآن اقضي وقتي في السوق أبحث عن الطعام في صناديق القمامة. أدخن الماريوانا منذ عام، فيها يختفي الجوع ولا تشعر بالبرد... انها

حياة تعسة... وكل ذلك لأن أمي أرسلتني الى الإصلاحية. انني افكر فيها طول الوقت. انني ابنها ومع ذلك فهي لا تحبني ولو قليلا وربما لن أراها مرة اخرى ابداً. كما أنني لا استطيع العمل. انني لم اكمل مرحلة الدراسة الابتدائية رغم رغبتي في ذلك، لكني حينئذ سأكون مضطراً لمغادرة هذا المكان والانفصال عن العصابة وترك الشوارع. وهذا ما لا أستطيعه وخاصة منذ الحادث الذي وقع لي. وكنا تحت تأثير المخدرات ونحن نتجول بلا هدف.

كنت نائماً حين أفرغ شخص ما زجاجة خمر على ملابسي وأشعل فيها النار. صرخت... جريت الى الشارع، ومن حسن الحظ أن أحد رجال الشرطة أطفأ النار واصطحبني الى المستشفى. حدث هذا منذ ثلاثة أشهر ومع ذلك تستطيع ان ترى آثار الجراح.. إذا حدث وزال الالم فانني استطيع العمل من جديد لكن ساقي لم تعودا تتحركان بشكل سليم.

ان حكاية راؤول المؤلمة والصريحة تبرز ملامح كثيرة تميز خبرة طفل الشارع في كل مكان: نبذ الأبوين، الفشل في المدرسة، الإنحراف، مؤسسة القمع، الهجرة، اساءة استعمال العقاقير، العصابة، العناء الجسدي، والاستسلام للواقع. كما ان العجز أمر شائع. إن راؤول لا يشير الى أبيه وهو قد يكون لم يعرفه بالمرة. وربما طرد ذات يوم مع تهديده بعدم العودة ابداً.

وفيما عدا العودة الى ما وراء القضبان، لا يستطيع راؤول ان يهبط اكثر الى القاع. فقد وصل الى طريق مسدود، وما لم يجد بعض العون فإن توقعاته للمستقبل ستكون كئيبة. إن السؤال ليس هو هل سيكتب له البقاء؟ بل هو إلى متى (سيكون قادراً على ذلك)؟

وهناك آخرون يواجهون ظروفاً مماثلة في المدينة نفسها، أو في انحاء أخرى من العالم، كان حظهم اوفر، واستطاعوا مواجهة محنتهم الأليمة على نحو افضل. ولنأخذ حالة أحد أقران راؤول في بومباي، وهو صبي يبلغ من العمر ١٥ سنة ويدعى كريشنا:

جئت من ناغبور حيث تعيش امي مع شقيقتي الصغيرتين واخي الاكبر. غضب مني أخي ذات يوم واحرق ظهري بحديد ساخن محمي، وما زلت احمل آثار الحادث.

وحين جئت الى هنا لأول مرة كنت طفلاً صغيراً. وقد فزعت حين نزلت من القطار وحيدا، وهمت في الطريق على غير هدى، ثم قابلت باريات... كان وحيداً أيضا وأكبر

مني سنا وأراني بعض الاشياء. كان يعرف دائماً ما يريد الا انه ارتكب خطأً واحدا؛ كان له عمل جيد هو صندوق لمسح الأحذية في المحطة. لكنه تركه معتقدا أنه يمكنه الحصول على ضعف دخله بالاتجار غير المشروع بالخمور والعقاقير بالعمل كرقيب للتنبيه الى الخطر وفي نقل الرسائل وتسليم المشروبات، فاعتقلته الشرطة واخذته بعيدا ولم أره بعد ذلك ابداً.

وقد حدث مثل ذلك أيضا في إحدى المرات، فأرسلوني الى دونغري وهو أسوأ مكان يمكنك الذهاب اليه. (دونغري هو سجن الأطفال في بومباي، انشىء اصلاً ليضم ٨٠ طفلاً لكنه يستوعب الان ٤٠٠ طفل).

كان الحراس قساة ملاعين كانوا يضربونني بالقضبان.

ومن دونغري تُؤخذ الى المحكمة. أرسلني القاضي الى أحد البيوت. كرهت هذا البيت ولذلك هربت ولم يعثروا علي ابدا إنهم لا يستطيعون العثور على واحد من بين الصبية الكثيرين الهاربين، ولذلك لم يهتموا بهربي.

ما زلت أقوم بمسح الأحذية. وهناك ثمانية منا يعملون في المحطة. واذا حضر رجال الشرطة هربنا بسرعة. إنهم لا يفتقرون الى سبب للقبض عليك. فإذا كان يومهم سيئا، ولم يكونوا قد قبضوا على عدد كاف يكمل برنامجهم اليومي فإنهم يقبضون على عدد قليل منا لاستيفاء دفاترهم.

كذلك انا أقوم بتنظيف سيارات الأجرة. ان الطين يغمرك تماما لكني اقوم بالتنظيف عند حنفيات الشوارع. ان تنظيف الاحذية افضل، لكنك احياناً لا تجد من يريد تنظيف حذائه.. إن العمل شاق ولا سيما حين يكون الطقس باردا... واحياناً لا أستطيع شراء ما آكله...

لكنك تجد دائماً نفايات في صناديق القمامة. الآن أنام على رصيف أحد المباني في المحطة، وانام في أي مكان يمكن اللجوء اليه تحت جسراً أو في موقف للباصات. أرسل بعض المال الى اسرتي حين أستطيع. وحين أكبر سأمارس نشاطا تجاريا. سأبيع الفاكهة والخضروات. سأكون رجل أعمال جيدا لأني تعلمت أن أرعى شؤوني الخاصة.

لقد عرف كريشنا، مثل راؤول، العنف في البيت وفي الشارع، وعلم ما في داخل المؤسسات الحكومية. ورغم أنه لا يجد من يلجأ اليه فإنه يملك ما يمكن ان يبقي الأمل حياً لديه، فهو جريء، يعرف خبايا الشارع، واسع الحيلة وطموح. وهو يريد أولاً وقبل كل شيء أن يشق طريقه في الحياة دون ان يخالف القانون.

ولكلا الصبيين، في المكسيك أو الهند، يصبح الشارع هو مكان العمل و «البيت» الوحيد. وبعد أن أقتلعا من جذورهما دون أن يكون لهما أي اتصال تقريبا بكبار متعاطفين، أصبحا يعيشان من يوم لأخر على ذكائهما بقدر الامكان. انهما يمثلان نقطتين على خريطة الشارع: الطفل الذي يعاني من عوز وهجر كاملين، والصبي العصامي الذي يتصل بأسرته أحيانا ويمارس عملا منتظما تقريباً.

ان القول بأن الحياة غير مأمونة بالنسبة لراؤول وكريشنا ولرفاقهما ممن يقاسون في الشوارع في بلدان أخرى هو قول اقل من الواقع. فالمجتمع على استعداد للانتفاع بعمل سهل وإلا فإنه يفضل اهمالهم. وبالرغم من أعدادهم الهائلة، يندر أن تثير محنتهم علامة استغراب، بيد أن طبيعتهم وأعدادهم وتوزيعهم وطريقة حياتهم تستحق الدراسة.

المفهوم

كوسيلة لوصف هؤلاء الاطفال، ربما تفتقر كلمة«الشارع» بحجارته الصلبة الى الوضوح. ويقول تعريف حديث: «طفل الشارع أو شاب الشارع هو أي قاصر أصبح الشارع له (بأوسع معاني الكلمة بما في ذلك المساكن غير المأهولة والأرض الخراب، الى آخره) محل إقامته المعتاد ولا يجد حماية كافية». وعلى عكس اليتامى أو المعوقين، لا يستطيع المرء أن يحدد هوية «طفل الشارع» بأي معيار علمي دقيق. والواقع أن التعبير بالكاد يكون جزءاً من قاموس اللغة الدارجة وهو يشمل عدداً من اولئك الذين سبقت الإشارة إليهم تحت عناوين مختلفة: المنحرفون الأحداث، الأطفال اللقطاء، العمال الأطفال، الأطفال المتسربون من المدارس، الأطفال غير المتكيّفين مع البيئة. ويقضي الكثيرون منهم، في أوقات مختلفة، جزءاً كبيراً من يومهم في الشارع دون أن يشتركوا بالضرورة في أي خصائص اخرى مشتركه. «أطفال بلا أسر»، «أطفال المخاطر العالمية»، «اطفال لا ارتباط لهم»، «اطفال في حاجة الى رعاية وحماية»، «أطفال مخذولون».. هذه كلها مسميات تتداخل معاً.

وهكذا لا يفُهم الشيء الكثير عن هؤلاء الاحداث، يكثف الصمت قضيتهم حتى ان اصطلاح «أطفال الشارع» لا يعني الكثيرين غير صور الشباب الخالي البال. وهم بالنسبة للآخرين، وفي أفضل الأحوال، مصدر ازعاج، أطفال ينبغي الخرج بهم في السجن لمصلحتهم حين «يتورطون في متاعب»/

وهؤلاء الأطفال لهم في المفاهيم الشعبية صورة محدودة المعالم تعكس درجة التسامح التي ينظر بها الناس اليهم.

ففي نابولي تستمد كلمة Scugnizzo من كلمة تعني رأس المغزل الذي يدور باستمرار، وفي بيرو يكتسب تعبير Pajaro Frutero (طائر الفاكهة) اسمه من رجال الشرطة الذين يراقبون مكان السوق، وفي كولومبيا يستعار اسم gamin (الصبي) من الفرنسية لكن دلالاته السلبية أبعد كثيراً. وتظهر الكلمة نفسها في رواندا في شكل الكلمة Saligoman (أي الصبي الردىء) وفي زائير يطلقون على أطفال الشارع اسم Moineaux (العصافير)، وفي الكاميرون يطلقون اسم Poussins (الكتكوت) على العمال الميدانيين واسم Moustiques البعوض على رجال الشرطة. واقترح آخرون مصطلح «أطفال الشفق» ليوحي بوضعهم الهش الهلامي. وعلى نقيض ذلك تميل مجموعة الموظفين الرسميين الي ان تكون أكثر حرصا فتشير الى أطفال الشوارع بطريقة ملطفة العبارة مثل «الأطفال الذين هم في وضع شاذ».

وعلى نقيض الأطفال الذين يعملون في المواخير وورش عمل السخرة والمصانع الصغيرة، يشكل هؤلاء الأطفال فئة خاصة. فلديهم مشاكلهم المحددة وأسلوب حياتهم الخاص بهم. والواقع أنهم يظهرون للعيان على نحو يدعو الى القلق. ومع ذلك فإن الإعتراف بالمشكلة، كخطوة اولى في طريق علاجها، لا يمكن أن يؤخذ على علاته. ان بعض الحكومات لا تستطيع أن تميز هذه المشكلة عن الانحراف. ويعزى اللوم جزئيا الى علم المصطلحات. فالتعبيرات المستخلفة في مناقشة مشاكل متطابقة تختلف بين البلدان والمنظمات واللغات، وتثير ردود فعل مختلفة. ففي افريقيا مثلًا حين تكون الأسرة الكبيرة مدعاة الفخر، يجابه مصطلح «اطفال الشارع» بالسخط أو عدم الفهم. فقد يفهم «الشارع» ببساطة على انه المكان الذي يعيش فيه كل فرد. ومن ناحية أخرى فإن ذكر عبارة «اولاد أماكن الإ نتظار» يؤدىَ الى تمييزهم فوراً./

أعداد متزايدة

إن أول سؤال يوجهه الصحفيون هو : كم مجموع عدد الصبية الذين يشاركون في «رابطة إخوان الشارع».

تقدر مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) عددهم في العالم بأكثر من ثلاثين مليونا. وقد يكون هذا التقدير متحفظا. هناك اختلاف في ما يتعلق بعددهم، مما يصيب الجهود المبذولة لرعايتهم بالشلل: وتبدو جهود تقديم العون ضئيلة للغاية لدى مقارنتها بحجم المشكلة، حتى لتبدو وكأنها لا تستحق العناء الذي يبذل من اجلها. وليس من السهل عد أطفال الشارع، وتتوقف الإجابة على المعايير المختارة وهي ذاتها ليس متفقاً عليها. ويمكن تقسيم هؤلاء الأطفال بوجه عام الى الفئتين المتعايشتين اللتين أشارت اليهما اليونيسيف وهما «الاطفال في الشارع» الذين يحتفظون ببعض الروابط مع اسرهم، و «أطفال الشارع» الذين يعتمدون على انفسهم اعتماداً كلياً. أما نسبة كل منهما الى الآخر فموضع خلاف. عدد الفئة الثانية، وهي من الأطفال الأشد التصاقا بالشارع، قد يقل عن ٣٠ في المائة من المجموع.

وتعتمد التقديرات كذلك على فئات السن وهي الأخرى مرنة. ويبدو أن اصغر الأطفال الذين يمكنهم المساهمة في دخل الاسرة أو البقاء في عصابات الشوارع يبلغون الخامسة من عمرهم تقريباً أو أكبر من ذلك عاما أو عامين إن عاشوا وحدهم. والامر الاكثر شيوعاً أن الصبية يبدأون وجودهم في الشارع في حوالي الثامنة من عمرهم، على الأقل في امريكا اللاتينية، وفي أغلب الاحيان تصل أعدادهم الى ذروتها في نحو الخامسة عشرة.

وفي العالم الصناعي، تضيق المدن بمراهقين ينحدرون إلى أوضاع الشوارع في سن مبكرة. وفي الغالب الأعم يكون أطفال الشوارع في كل مكان من الفتيان، لأن الفتيات يكن عادة أكثر رعاية في المجتمعات الأسرية. بيد أن بعض التقارير الحديثة تشير الى وجود عدد متزايد من فتيات الشارع، لكنهن ينتمين الى عصابات مختلطة من الجنسين.

وبالنظر للطابع التقريبي للتعريف فليس هناك أساس موضوعي لحساب احصائي دقيق للمجموع. وعلى كل حال فلا يمكن للمرء ان يتوقع الحصول على معلومات دقيقة من

الحكومات التي تحتفظ عادة باحصائيات عن اولئك الموجودين في السجن أو في المدرسة، ونادراً ما تحتفظ البلدان الصناعية باحصائيات عن أولئك الذين يمارسون عملا، ومن الصعب تماما العثور على احصائيات لأولئك الذين لا يندرجون في هذه الفئات. أن طبيعة طفل الشارع تحديدا هي ان يكون خارج السجلات أو التصنيفات الرسمية أو يذوب في بيانات تتصل بالسكان الآخرين. وفي حين أن الطفل العامل مثلًا كان في احيان كثيرة موضع اهتمام اكاديمي في كثير من البلدان، فإن أطفال الشوارع يتنقلون بين حرف مختلفة موسميا، ويعودون إلى البيت لبعض الوقت وبذلك يتهربون من محاولات إجراء مسح منهجي لهم. ان الاستعراض العام للمشكلة لا بد ان يعتمد الى حد كبير على «تقديرات تخمينية».

وفي عام ١٩٨١ أشار المسؤولون في مدينة مكسيكو سيتي، التي يزداد عدد سكانها يوميا بما يربو على ألف نازح من المناطق الريفية، الى أن هناك مائتي الف طفل يتسكعون في شوارع العاصمة.

وفي عام ١٩٨٢ قدرت وكالة ارجنتينية لرعاية الطفولة عدد الأطفال المنبوذين تماما في البلد بنحو ثلاثمائة الف طفل.

وفي البرازيل قدرت المؤسسة الوطنية لرعاية الطفولة أن عدد الصبية الذين يعيشون في «حرمان مدقع»، وإن لم يعيشوا بالضرورة «في الشوارع» بلغ عام ١٩٨٤ نحو ٣٢ مليونا، أي نصف عدد البرازيليين الذين تبلغ اعمارهم ١٩ سنة أو أقل، والبالغ مجموعهم ٦٣ مليون نسمة.

وفي العالم الصناعي، فإن الافتراض بوجود عشرة ملايين صبي منبوذين يكتسب مصداقية، لكن يبدو أنه لا يوجد أساس إحصائي افضل. أما عدد اولئك الموجودين بالفعل في الشارع لأكثر من فترة قصيرة أثناء نموهم فقد لا يتجاوز ١٠ في المائة من المجموع. ومع ذلك فإن أول المرشحين لاكتساب هذا الوضع يشكلون عدداً اكبر بكثير. وفي كل مكان تقريباً، تؤكد ملاحظات العاملين الميدانيين على أمرين: حدوث زيادة، والطابع الحضري البحت لهذه الزيادة، اذ لا وجود «لأطفال شوارع» في الريف.

التوزيع الجغرافي

تبين الخريطة العالمية لهذه الظاهرة تركيزاً واضحاً في امريكا اللاتينية حيث يكون من المألوف رؤية «اطفال الشارع» في مدن كثيرة. وقد تعزى بعض أسباب ذلك الى أن البيانات هناك متاحة بدرجة أكبر من غيرها من الأماكن. إن البلدان الأشد تأثيراً ليست هي أفقر البلدان مثل باراغوي، ولا أغناها مثل فنزويلا، بل هي تلك التي توجد بها مجتمعات متوسطة الدخل كالبرازيل وكولومبيا والمكسيك.

وفي افريقيا، وهي أكثر القارات ريفية منذ عهد بعيد، ظهر اطفال الشارع مؤخرا ولا شك أن اعدادهم الآن في ارتفاع بسبب الانتقالات السكانية الضخمة والتحضر السريع. وتفيد الشواهد بأن الاعتراف بظهورهم ربما تأخر نتيجة ادراك مختلف للأطفال الذين كثيرا ما تضمهم نظرة جماعية واحدة مع النساء باعتبارهم جزءاً واحداً من الوحدة الاسرية والافريقية. ومع ذلك ففي أجزاء من منطقة «الساحل» حيث أثر الجفاف والمجاعة والعنف المسلح تأثيراً جارفا على الهيكل الاجتماعي، أصبح عدد أطفال الشارع في ازدياد. ففي مدينة الخرطوم مثلا، حيث كانت هذه الظاهرة غير معروفة تقريبا، يوجد الان ما يقدر بنحو عشرين الف طفل من أطفال الشارع.

والمعلومات عن آسيا نادرة بالمثل هي ايضاً. ان مجموع سكان الهند وحدها يزيد اكثر من ثلاثمائة مليون نسمة عن مجموع كل سكان امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وان كانوا ما زالوا اكثر ريفية. وبالنظر الى قاعدتها الاقتصادية الاكثر انحداراً، وبالنظر كذلك لتحضرها السريع، فإنه يبدو من المرجح ان فيها عددا مماثلًا من اطفال الشارع، وسيشهد ازدياداً مضطردا رغم أن المسألة يزيدها تعقيداً ظهور أسر بأكملها تعيش في الشارع بصفة دائمة.

أما البلدان الصناعية فليس لديها سبب واحد يدعوها الى الرضا الذاتي. فحيث تكون الخدمات الاجتماعية شاملة نظرياً يندر وجود اطفال الشارع الحقيقيين، لكن صبية الشارع، أو الشباب الهارب الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر، يمكن ان ينطبق وصف الندرة عليهم.

ويقال ان هناك عشرين الفاً منهم في شوارع مدينة نيويورك في اي مساء، وينام بعضهم على أرصفة محطات مترو الانفاق.

وفي باريس، برزت حالات كثيرة في شتاء عام ١٩٨٥ الذي جاء شديد البرودة على نحو غير مألوف.

إن غالبية أطفال الشارع في البلدان الصناعية هم ضحايا التفسخ داخل المدن، والحرمان المتوارث، والبطالة المزمنة وأسواق الاسكان المستعصية ومعدلات الطلاق العالية جدا، والخوف المرضي من الأماكن المغلقة. ولم يستحدث أي بلد صناعي بعد استراتيجية مرضية لدمج هؤلاء الأطفال في التيار الرئيسي للحياة الحضرية. وتفيد بعض المدن بوجود أقليات من صبية الشارع تنتمي إلى أسر اكثر تعليما ولا ينقصها المال دائما، لكن اسلوب حياتها لا هدف له. وفي مدن أوروبية معينة هناك حالات معروفة عن الآف من أطفال الغجر يباعون في أسواق الرقيق ويستغلهم قطاع الطرق كمتسولين محترفين.

ورغم أن اصول هذه الحالات تختلف اختلافا كبيرا عن الحالات المماثلة لها في البلدان النامية، فإن ثمة اختلافات أخرى كثيرة من حيث الدرجة فحسب. وهناك ملامح كثيرة مشتركة في حياتهم اليومية، وفي الحلول المجربة ايضاً. ويمكن وصف كل أولئك المتواجدين في الشارع في كل مكان بأنهم ضحايا الأزمات العائلية. ان انهيار البناء الاسري والقيم التقليدية، والهجرة الجماعية، وتدني المستوى الاقتصادي للضواحي في الشمال، والتحديث المتنامي في مدن الجنوب، كلها تقلل من الاختلاف بين الشوارع في شتى القارات.

البقـــاء

ان البقاء يعني العمل، وحتى اطفال الشارع الذين يعيشون في الغالب على السرقة يعتبرون أنفسهم «عمالًا شرعيين والحياة بالنسبة لمعظمهم شاقة وهي عبارة عن كدح لاينتهي لقاء عائد هزيل يدعو إلى الرثاء. كلهم يحاولون، وبشتى السبل، أن يظلوا على قيد الحياة» عن طريق الاختلاس، والاغارة، والمقايضة، «والاسهام في القطاع غير الرسمي» على غرار ما يقول رجل الاقتصاد، وبعبارة ملطفة (إن المهمة التي تضم هذا

العالم الاجرامي قديمة قدم الشارع ذاته. صبية الشارع في كل مكان، الذين يركزون اهتمامهم على الاماكن التي يمكن العثور فيها على كل ما يمكن التقاطه، يميلون الى التجمع نهاراً في مناطق التسوق المزدهرة. وبالاضافة إلى تنظيف الاحذية وغسيل سيارات الاجرة، فانهم يعملون في أماكن انتظار السيارات، وفي «حراسة» السيارات، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر اتلاف طلاء السيارات، كما يعملون في دفع عربات اليد، وحمل اكياس التسوق خارج المتاجر الكبيرة، ويبيعون البطاقات البريدية أو العلكة، ويؤجرون الحصر في المنتزهات ليستلقي عليها الناس، ويمارسون الغناء أو العزف على الآلات في الحافلات ومترو الانفاق، وينظفون البالوعات، أو ينقبون في مقالب النفايات وسط القاذورات بحثا عن أشياء من المعادن أو البلاستيك لبيعها.

ان معظم هذه الانشطة تحكمها «الارض». وكل قطعة ارض تخضع لحراسة مشددة تحت اشراف تسلسل هرمي خفي. ومن وجهة نظر الطفل فإن اسم اللعبة مهما كان نوع العمل، هو البقاء من يوم لآخر ومن ساعة لاخرى. والمنافسة ضارية. ويندر اعتبار السرقة أو القتال أمراً مختلفاً عن أي نشاط آخر، وان كانت اكثر خطراً فقط. والشارع لهم هو عبارة عن غابة البقاء فيها للاقوى في الكفاح من أجل الحياة. والشارع بالمعنى الوجودي يعتبر عادة مكانا للجوع والمعاناة والاستبعاد والجراح والوحدة. وكثير من صبية الشارع، بعد أن تخلى عنهم المجتمع في كل منعطف، وحذفهم من سجلاته، ينظرون إلى معايير هذا المجتمع بازدراء، ويعتبرون حرصه على الملكية نفاقاً.

الوجود في الشارع

يوفر الشارع لاطفاله صورة مجتمع دون الاندماج في قيمه: القرب دون المشاركة. ويصبح الشارع رمزاً لمحنتهم. انه يحل محل المدرسة ومنهاج الدراسة فيه مختلف تماما. والشارع مشاع لكل فرد ليس له صاحب، ويضع الكل على قدم المساواة. انه يلغي الماضي، ويجعل المستقبل غير مؤكد، فالمهم هو اللحظة الحالية فقط.

وحياة الشارع هي اولا وقبل كل شيء حياة بلا هيكل وتفتقر الى الاستقرار. وحين يستيقظ صبية الشارع صباحا لا يضمنون من أين تأتيهم الوجبة التالية، أو هل ستكون هناك أي وجبة على الاطلاق. وعليهم ان يتصرفوا بأنفسهم في كل شيء مهما كان

تصرفهم مروعاً. وهم لا يستطيعون اعداد أي خطط أو تأجيل الاشباع. كأنهم في دوامات الريح، تلعب بهم الظروف ويظلون تحت رحمتها ونادراً ما يعرفون وجهتهم او مقصدهم؛

ان هذا الوجود الذي لاينعم بأي استقرار من شأنه على المدى الطويل ان يؤدي الى تشوهات معينة في عنصر الوقت، ولا يدرون منذ متى وهم يهيمون على وجوههم. ولأنهم يفتقرون الى هيكل أو هدف معين يسمح بمرور الوقت، فقد يعجزون عن تذكر أنشطتهم بشكل واضح في اي يوم، ومفهوم المسافة أيضا قد يكون غامضا يقول سائق سيارة يسمح أحيانا بركوب أطفال الشارع معه: «إذا تركتهم فإنهم يظلون في السيارة حتى تتوقف».

إن هؤلاء الاطفال يفهمون الشارع بطريقة مختلفة عن الكبار. فالشارع بالنسبة لهم اما منتج أو عقيم، ودي أو عدائي في طوال اليوم. والشوارع خارج خبرة الطفل المباشرة ببساطة أرض مجهولة تحكمها سلطات أخرى: انهم يمثلون العالم الآخر بسحره واخطاره، وعلى الجانب الانساني فإن الحركة المستمرة تجعل من الصعب عليهم اقامة علاقات انسانية دائمة. وهكذا فان الكثير منهم يعانون من عدم نضج عاطفي، ويشعرون بحاجة ماسة الى الحنان.

وفي عالمهم المجهول الهلامي، يصبح الخطر المادي حقيقة واقعة تماما. فالرؤية الظاهرة لا تعني الحماية بل الانكشاف. ويقوم دائماً احتمال العنف في صورة الطعن بالمدى، أو الضرب، بل والاعدام الفوري. وصبية الشارع يعرفون الخوف من القسوة الوحشية على ايدي الآخرين، والخوف من المرض والعجز، والخوف من الشرطة، والخوف من السجن أو «الحجز في المؤسسات» فالجزاء من جنس العمل. وهم قد يروعون المارة الابرياء، فعنف صبي الشارع من نتاج الحرمان، وربما كان مجرد نتيجة منطقية للعنف الذي كان هو ضحيته في أسرته.

ورغم قسوة معاناة طفل الشارع الا أنه من الخطأ الاعتقاد بأنه بائس بل على العكس، فمثلما يدهش زوار ضواحي الاكواخ احيانا مما يبدو من بشاشة سكانها وكرمهم، يبدو أطفال الشوارع الذين عرفوا الاهتمام المستمر أو المعاملة القاسية في

بيوتهم وكأنهم يستخفوّن بيلواهم، وينظرون إلى العالم بوجه مشرق، والى جانب زملائهم الاكثر انحداراً غالبا ما يجد المرء كثيراً من أطفال الشارع العاملين الذين تصبح نظرتهم وطموحاتهم تقليدية الطابع على نحو يثير الدهشة بدلا من ان يرفضوا قيم المجتمع. ورغم الظروف التي قد يعتبرها الغرباء غير محتملة، فإنهم يتقبلون وجودهم في الشارع كأمر طبيعي. بل إن اولئك الذين يعيشون وحدهم تماما يعتقدون أن هذه الحياة خطوة الى الافضل بعد معاناتهم السابقة داخل الاسرة. ان حياة الشارع يمكن ان تخلق لديهم شعوراً بالنشوة بما فيها من إثارة وتنوع يديران الرأس. إن اولئك الذين تعلموا العيش وسط تقلباتها المفاجئة، في حاجة الى كثير من الاقناع قبل أن يحاولوا الاخذ بأي بديل آخر يعرض عليهم.

ويميل بعض الكتاب، مثلهم مثل وسائل الاعلام التي تعتبر الشارع أحيانا ساحة تثير الاهتمام، إلى اضفاء طابع رومانسي على الشارع، وينظرون الى صبية الشارع على أنهم صورة متكررة من (هاك فينز). وفي امريكا الشمالية، اجاد جاك لندن وصف المتشردين والصعاليك من تسعينات القرن التاسع عشر ممن اعتبروا ابطالا في أنظار الاجيال اللاحقة.

وتتمثل في عصابة الشارع آلية الدفاع اللازمة لضمان البقاء في مثل هذه البيئة. فهي توفر الحماية والرفاق لأسرة بديلة، كما توفر لهم وضعا وإثارة وقواعد « شرف ». وهي قواعد يتقبلها الصبية على عكس قواعد المجتمع التقليدي. كما تلبي عصابة الشارع الحاجة بصفة خاصة الى الشعور بالهوية الذي تعززه احيانا اللهجة العامية التي تقتصر على افرادها: فكما ان لقبائل الاسكيمو كلمات كثيرة تعني الجليد، وكما أن لدى العرب كلمات كثيرة مترادفة للجمل، فهناك لدى اطفال الشارع كلمات كثيرة تعني لديهم « رجال الشرطة ».

وفي بعض المدن تصل تقاليد العصابات وتنظيماتها الى مستوى معقد جداً يتمثل في العصابات التي تدعى « جاللادا (gallada) في بوغوتا. فهذه المجموعة شديدة الترابط كبيرة الفعالية وتضم ما بين خمسة اولاد وعشرة اولاد، وينظم هيكلها في نمط معقد يتحمل فيه كل عضو نوعاً من الالتزام تجاه كل عضو وآخر. وعادة ما يكون زعيم الجاللادا مسلحا. وكما يحدث في مملكة الحيوان يكون الزعيم هو الاكبر والاقوى،

ويجب أن يقبل بين الحين والآخر تحدي المتحدين الطامحين الى تنحيته عن الزعامة. وهو يدافع عن العصابة ويجد اماكن مجزية «للعمل» ويعرف طريق مخابىء مأمونة للنوم. وللجاللادا طقوسها وتقاليدها الخاصة لغرس عادات الطاعة الضرورية للبقاء، وتطبق قوانينها بقسوة بالغة. وتحقيقا لأهدافها فإنها كثيرا ما تنقسم الى وحدات تكتيكية تضم اثنين أو ثلاثة افراد لمراقبة الضحية المستهدفة، وتقرير أساليب الهرب، ويتخصص اعضاؤها كالشركاء في أي شركة بأدوار معينة، مثل خطف الحقائب أو المجوهرات، أو سرقة الدراجات، أو استدرار الدموع عند التسول، أو حراسة المنطقة أو إعادة بيع البضاعة. وتوزع الغنائم بنفس العدالة الدقيقة التي مارسها قطاع الطرق الذين كمنوا لدون كيشوت وآثاروا دهشته.

وقد تم وصف عصابات الجاللادا في بوغاتا لاول مرة في شكلها الحالي عام ١٨٦٠، وصمدت هذه العصابات أمام كل محاولة للاصلاح أو القمع منذ ذلك الحين. إن تربية هؤلاء الاطفال مهمة لا يمكن أن يتصدى لها الا ذوو العزيمة.

وكالعنف، نادراً ما تختفي المخدرات والعقاقير تحت السطح في ضواح كثيرة، وهي تمثل عالم اجرام قائماً بذاته كثير التعقيد، تراق فيه الدماء ويستغل فيه الشارع كسوق للمال ومكان للبيع. ويكثر صبية الشارع من استهلاك المخدرات والعقاقير كخلاص مؤقت من واقع لا يحتمل. وفي قاع الميزان يصبح شم الغراء وطلاء الاحذية ومخففات الاصباغ أو سوائل التنظيف امراً طبياً. «لرحلة» رخيصة، واذا تعذرت كل هذه الوسائل فهناك البنزين دائماً.

. وفي بعض البلدان تعامل الماريوانا كعملة موازية. وبالنظر الى ان الكوكايين والهيرويين يسببان إدمانا متزايدا فإنهما يعملان على دفع ضحاياهما إلى ارتكاب جرائم سرقة أشد جرأة وخطورة. وكثيرا ما يتحول العملاء الى موزعين للمخدرات، وبيع المخدرات هو احدى ثلاث وسائل فقط، بالاضافة إلى السرقة والدعارة «لكسب» ما يكفي من المال لشراء الجرعة اليومية.

وفي امريكا اللاتينية يبدأ اطفال الشارع نشاطهم كرسل لنقل المخدرات ووكلاء للغير وربما كضحايا للعمليات.

وإذا كتب لهم البقاء، فإنهم يتحولون الى مجرمين تماما. وهم أقل الرموز شأنا داخل قوة مهلكة رهيبة يقال إنها عرضت، مقابل حصولها على حصانة، سداد الديون الخارجية لبوليفياوبيرو.

ان هؤلاء الاطفال الذين يغيشون على هذا النحو هم ايضا مرشحون رئيسيون للاستغلال الجنسي. وصناعة الجنس ككل، التي كثيرا ما تزدهر بسبب موقف المجتمع غير الحاسم منها، هي جزء لا يتجزأ من مشكلة أطفال الشارع. وبغاء الاولاداصبح الآن أمرا عاديا مثل بغاء الفتيات. وقد يبدو الفرق شاسعاً بين هذه المهنة النمطية للشارع وبين بيع الصحف، اما في أعين ممارسيها الصغار فانها تكون مجرد وسيلة للبقاء من بين وسائل اخرى. وبالنسبة لاولئك الذين يعيشون في الشارع بلا أسر ولا مستقبل ويشعرون باليأس، في البلدان الصناعية والنامية على السواء، يمثل البغاء فرصة للحصول على دخل فوري.

من طفل الشارع الى شاب الشارع

يتحول طفل الشارع إلى شاب الشارع بسرعة فائقة. ولا يمكن التمييز تقريبا بين الاثنين، فحالما يتمكن الصبي أو الصبّية، من الاعتماد على النفس في كسب العيش، يقضي الشارع على الطفولة، ان الكثيرين من اطفال الشارع العاملين يساعدون اسرهم في التغلب على مشاكل هي جزء من عالم الكبار، وهم يخوضون معترك الحياة قبل الاوان.

وفي الحياة الاسرية العادية، تجد صدمة المراهقة الرعاية اللازمة مما يسمح بنشوء الفرد تدريجيا داخل المجتمع. وحين يكون هناك نقص في هذه الوظيفة، يفقد الصبية قدرتهم على التحمل ويكونون عرضة لاول تأثير خارجي يواجهونه. ورغم أن سني المراهقة قد تجعل البقاء أسهل، فإنها تأتي معها بمشاكلها العاطفية والاجتماعية، بما في ذلك تشدد موقف الرأي العام. وقد يتلمس الشاب طريقة نحو حل ما لمأزقة لكنه اذا عجز عن العثور على مخرج فسيميل الى أن يظل مفتقدا الى التكييف بصورة أو اخرى، فيصبح شبه متعلم ومنسلخا عن بيئته بدرجة أو بأخرى. ان صبي الشارع اليوم الذي لا يحمل أي مؤهلات فنية، وبعد أن وصلت بطالة الشباب إلى مستويات قياسية، لا يمكنه أن يتطلع إلا الى اعمال وضيعة.

إن الاطفال الذين يتركون في الشوارع دون رعاية وهم في سن العاشرة، وظلوا فيها حتى بلوغهم الثامنة عشرة، فأنهم سيطالبون بنصيبهم المشروع بطرق أشد حدة وراديكالية . إن إحتمال وجود جيل متزايد العدد والمرارة في الشوارع ليس لديه ما يفقده هو احتمال يهدد بخطر واضح. وهذا الوضع سريع التفاقم يؤكد الضرورة الملحة بالعثور على حلول. ويجب ان تبدأ هذه الحلول انطلاقا من بعض الفهم لكيفية وأسباب وصول أطفال الشارع الى ما وصلوا اليه.

الفصل الثاني

الطرق الى الاستبعاد

«لا شيء كالظلم يدركه ويحس به الاطفال بنعومة
في عوالمهم الصغيرة»

تشارلز ديكنز (آمال كبار، ١٨٦١)

كان الشارع يشبه شوارع أخرى كثيرة في ليما– صفوف طويلة من الجدران المنخفضة المقامة من الطوب، لها أبواب خشبية صغيرة تفضي الى دهاليز لها مزيد من الابواب الخشبية. وخلف كل باب «شقة» ضيقة تتألف في الغالب من غرفة واحدة تعيش فيها أسر من ١١ أو ١٢ فردا ينامون معا. كانت أسرة ميغيل تعيش في احداها.

منذ ان رحلت امه وهو طفل في عامة الاول، عاش، ميغيل مع ابيه وجده، ونجحوا في تدبير شؤونهم على نحو ما– حتى تزوج ابوه مرة اخرى. كانت زوجة الاب، وهي ام لابنين صغيرين وفتاتين، مستاءة لاضطرارها الى رعاية ميغيل بالاضافة الى اطفالها، فأساءت معاملته دون علم ابيه. وكانت تعطيه طعاما أقل وعملا أكثر، وتضربه دون ولديها، فحاول ان يثأر لنفسه بأن هدد بقتلها. وذات مرة أمسك بساق احد أخويه غير الشقيقين خارج النافذة مما سبب للجميع حالة هستيرية. بعد ذلك اصبحت حياته لا تطاق، وظلت زوجة ابيه تنعته بانه وضيع وخطر وأنه يصنع جميلا للجميع لو اختفى عن انظارهم.

وقد فعل ذلك ذات يوم. كان في الثامنة من عمره تقريبا لكنه كان يعرف أن أفضل مكان يلوذ به هو لاباradas حيث تصل الحافلات من كل انحاء بيرو، بالقرب من سوق الخضار والفاكهة.

هناك التقى ميغيل بأولاد آخرين مثله يعيشون في الشارع. كان لبعضهم بيوت على فترات متقطعة حيث يعيش أحد والديهم أما الآخرون فلا يكادون يتذكرون شيئا عن أسرهم. وكأطفال صغار، كانوا يؤخذون من الاقاليم الى ليما ويستغلهم الغرباء الذين يديرون «انشطة تجارية». فكان يطلب اليهم نقل الطرود أو الصناديق الى العملاء، او المساعدة في تفريغ الشاحنات. وأحيانا يسرقون من الاكشاك، ومنها اكتسبوا اسمهم «طيور الفاكهة (Pajaros Fruteros)».

وهناك عصابات كثيرة في لابارادا. ورغم ان كل العصابات تعرف بعضها، إلا ان كلا منها يحافظ على استقلاليته. وفي العادة يتجمع الأولاد في «الجماعة» من نفس الاقليم، ويشتركون في الحديث بلهجة محلية واحدة. ويكون أكبرهم او اقواهم هو زعيم العصابة، ويتجول الجميع معا، يتقاسمون ما لديهم، ويتنافسون مع العصابات الاخرى على الاعمال أو الحسنات.

وفي آخر السوق هناك امتداد كبير من الارض تعرض فيه للبيع كل أنواع البضائع المسروقة. وهنا يكون لكل جماعة «رجل مرساة» أو «عم» من الكبار يساعد في الدفاع عنها ضد العصابات الاخرى، أو يمكن استدعاؤه عند الحاجة لتسوية منازعات داخلية وهو يعطي النصيحة، واحيانا يمنح الهبات إلى اصغر الاولاد الذين يقومون بدور جرس الانذار أو يعملون كمراقبين للطريق (كامبانا Campana) أثناء ادائه لمهمته.

وقد مارس ميغيل تلك اللعبة وأصبح خبيرا في خطف حقائب اليد. كان صغيرا ونحيلا، وكثيرا ما برهن على قيمته ككامبانا. وذات يوم رفعوه الى جدار ليتسلل من نافذة صغيرة ويفتح الباب من الداخل، لكنه كان بطيئا جداً فقبض عليه رجال الشرطة.

ولكون ميغيل قاصراً، فقد حكم عليه بأن يمضي عاماً في مؤسسة اصلاحية. وحين جاء ذووه ليبحثوا عما يتعين عمله، أوضح أبوه انه أبلغ عن اختفاء ابنه وأنه سعيد أن يعرف انه سليم. وقال ان السيطرة على ميغيل في البيت كانت مستحيلة وأنه كان متمردا ويشكل خطرا على اخوته غير الاشقاء. والأمر المؤكد ان افضل شيء للجميع، قبل ان يتمكن من احداث أي ضرر آخر هو الابقاء عليه حيث هو.

(من تقرير ميداني لليونسيف بيرو)

ان التكهن إزاء الاسباب الجذرية للمشكلة يقود المرء بسرعة الى ارض متحركة بلا قرار فمهما كان تفاعل الأزمة التي تترك الطفل بلا حماية، فان الاسباب والآثار، ثم تراكم مزيد من الاسباب التي تمتد جذورها بشكل متشابك إلى الماضي، يضاعف كل منها الآخر حتى تصل التوترات في الاسرة الى نقطة الانهيار. ويبدو أن العوامل النفسية والاسرية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحيط بطفل الشارع في دوائر تزداد اتساعا.

ومن خلال عدسات ومرايا «الآثار المضاعفة» المنذرة بالشؤم، تحدث هذه العوامل فعلها في الطفل من مختلف المجالات والاتجاهات بقوة دفع قوية. فالطفل ليس ضحية العنف فحسب، بل هو ايضا، ودون أن يعرف، ألعوبة للاتجاهات التاريخية وللقوى التدميرية الشاملةالتي تتسلل خفية الى حياته اليومية.

ان الشارع حسب التعريف المصطلح عليه يمثل فئة جامعة. وفيما عدا السجن أو اي مكان آخر للاقامة الدائمة، فإنه غالباً ما يكون الشارع هو الخيار الوحيد المتاح، والباب الذي يقود اليه يظل مفتوح دائما. ورغم أن حثالة البشر المستقرين هناك يصلون اليه من مراكز انطلاق عديدة، الا انهم يتقاسمون تجربة مشتركة هي الانفصال المتزايد والمفجع بوجه عام عن أسرهم. ولم تحظ هذه العملية حتى الان بتحليل عميق. واليوم لا يعلم أحد حقا لِمَ لا تجد بعض المجتمعات عذرا لاطفال الشوارع في حين تجد العذر مجتمعات اخرى تبدو مماثلةَ. ان تبني اسلوب حياة الشارع ليس أمراً محتوما، فكثيرون من الاطفال ينشأون تنشئة قاسية في حالة من الفقر المدقع، فقر طاحن، بل وفي استغلال مرير، دون ان ينتهوا الى الشارع. وقد بينت التجربة بشكل قاطع ان الحلول الشاملة، كالاحتجاز في المؤسسات، ليست مناسبة للاطفال من خلفيات اسرية مختلفة.

وفي حين أن تحديد موقع المشكلة ونطاقها شيء مستجد، مثلما هو الحال مع الاسم المعطى لها والاهتمام الذي تثيره، فان ظاهرة الاطفال الذين يعيشون على مسؤوليتهم ليست مستجدة. فقد شهد الماضي هذا المزيج من العوامل. لقد ظهر اطفال الشوارع بشكل عابر من نافذة التاريخ في مناسبات عديدة، ويحدث ذلك دائما في أوقات الاضطراب الاجتماعي او التحول السريع. وككل الجوانب الاخرى من حياة الاطفال في القرون السابقة فقد ساد الافتراض بأن معظم الحالات لا تستحق التسجيل. ان اوجه الشبه بين الفئات الحديثة والقديمة تلفت النظر. وبالمثل كانت استراتيجيات حياة وبقاء هذه الفئات واحدة تقريبا في أي زمان ومكان.

خلفية تاريخية

في العصور الوسطى، وبعد فشل جهاد الاطفال المقدس عام ١٢١٢، يقال ان عصابات الصبية انتشرت في ارجاء الريف. كانوا يعيشون غالبا على النهب والسلب، وكان الاكبر يرعى الاصغر قبل ان يباعوا في سوق الرقيق في جنوب فرنسا وايطاليا. وفي الايام الاولى للثورة الروسية أيضا، في ظروف المجاعة والحرب الاهلية، كان من المشاهد المألوفة رؤية عصابات الاطفال والشباب في المدن (the besprizorni) وقدر عدد أفراد هذه العصابات الذين كانوا يعيشون على التسول والسرقة واحتراف اعمال مؤقتة بما يتراوح بين ستة ملايين وعشرة ملايين. ولوحظت في اليابان حالات مماثلة في عصور مختلفة.

بيد أن اقرب حالة مشابهة اليوم في العالم الثالث، كانت خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، حين كانت اوروبا وامريكا الشمالية «متخلفة النمو» ايضا. ويبدو ان اطفال الشوارع قبلوا كجزء من الشكل العام للمناطق الحضرية، وقد ابدعت خلفيتهم هذه روايات مثل «أوليفر تويست» لتشارلز ديكنز و «البؤساء» لفيكتور هيجو.

ويظهر الشبه بين اطفال الشارع في الماضي والحاضر في ضوئه الصحيح حين يرى المرء ان التحول القائم في البلدان النامية هو استمرار لعملية بدأت في انكلترا في القرن الثامن عشر، ووصلت مظاهرها البارزة الآن فقط الى اقصى اركان بلدان كالمكسيك وبنغلادش. وحين أوت افكار الغرب من «التقدم» الى تدهور حال الطفل الذي يعيش على هامش الحياة، لم يكن الغرب في وضع يسمح بالوعظ حول الحاجة الى مواجهة عواقب هذه الافكار.

ورغم انه كانت للتحضر والتصنيع في الشمال نتائج اجتماعية يمكن مقارنتها بتلك الجارية في العالم الثالث الآن، الا ان السيناريو الحالي لاطفال الشارع ليست صورة دقيقة لاحداث قرن مضى. ففي ذلك الحين كانت الهجرة الى المناطق الحضرية أشد ارتباطا بما وفرته عملية التصنيع من فرص وفيرة للعمل والاسكان. وفي ذلك الحين لم يؤد انتقال سكان الريف الى خلق ضواحي. ففي حالة عدم وجود أسر بديلة لاطفال الفقراء في انكلترا كانوا يوضعون في مشاغل تأديبية. كان الفقر مرادفا للفساد.

وفي الولايات المتحدة كان رد فعل المجتمع الحضري هو ازالتهم جسديا: ففي الفترة ما بين عامي ١٨٥٣ و ١٨٩٠ تم شحن ٩٠٫٠٠٠ من اطفال الشوارع بالسكك الحديدية من المناطق الشمالية الشرقية الى الغرب الاوسط، ووضعوا في دور تربية ليدربوا على الزراعة وكتذير مقارنة بعواقب اليوم، كتب تشارلز بريس الموقر، احد مشجعي المشروع عام ١٨٥٣ يقول:

«ليست هناك اخطار على قيمة الممتلكات أو على دوام مؤسساتنا اكبر من تلك التي يُشكلها وجود طبقة من الأطفال المتشردين، الجهلة غير المنضبطين. ان هذه «الطبقة الخطرة» لم تبدأ بعد في اظهار نفسها، مثلما ستفعل في غضون ثمانية أو عشرة اعوام، حين يصل هؤلاء الاولاد والفتيات الى سن النضج...اذن فليحذر المجتمع حين يبدأ هذا الحشد المنبوذ الشرير الطائش من صبية نيويورك، ممن تعج بهم الآن الحواري الموبوءة والشوارع المشبوهة في إكتشاف قوتهم واستخدامها»!

عامل نفساني؟ / سيالي

عكف بعض الاطباء النفسانيين، في تحديدهم للعوامل المشتركة في كل اطار، على النظر في دوافع الطفل الفرد، وتكهنوا بأن اطفال الشوارع لا يكونون احياناً مبنوذين بقدر ما يكونون نابذين. وللرد على السؤال «ولم هذا الطفل بالذات وليس غيره؟» يقال ان ثمة نزوعا وراثيا بغض النظر عن أحوال الاسرة، هو الذي يدفع البعض دفعا الى اللجوء الى الشوارع بمبادرة منهم ومحاولة الاستقلال في وقت مبكر، وبالانفصال عن الحظيرة فترات تزداد طولا، فمن المفترض أنهم يعرفون بوضوح معقول الى اين يذهبون وتفترض النظرية انه يدفعهم الى ذلك دافع مركب يسعى الى استقلال ذاتي اكبر، والى مشاركة نشطة في البيئة الاجتماعية.

ان دعاة هذا الرأي لا يتأثرون بالنقص الظاهر في الامراض النفسية لدى اطفال الشارع فحسب بل وبالصفات البناءة التي يستشفونها في فئة يزدريها المجتمع. وهم يؤكدون على التكيف الصحي البناء الماهر الذي يمكن ان يمثله احياناً الرحيل عن البيت. وحتى الآن لم تحسم بعد مسألة: هل يمكن التحقق من هذا الافتراض في مثل هذه البيئة الهلامية، وفصل التأزم النفسي عن الدفع البيئي.

الازمة الاسرية

ان الاسباب الانسانية الاهم لا تكمن في قلب وعقل طفل بعينه، بقدر ما تكمن عادة في حياة الاسرة. ان التصدع في العلاقات الانسانية يتفاعل بمجموعة من العوامل المتصلة بالبيئة الاجتماعية. وعلى المستوى المصغر يتواجد الطفل في الشارع اساساً لان اسرته في ازمة، واذا لم تكن الاسرة قد انهارت بالفعل فانها تكون على شفا الانهيار. وفي حالات كثيرة يكون الاب قد ترك البيت في مرحلة ما ولا يعود اليه لاسباب، منها: عدم المسؤولية، الانانية، المرض، السجن، او انه قد يكون على وشك الانهيار. ولذا قد لا تكون للاب شخصية ايجابية يمكن للطفل الارتباط بها. وقد تكون لذلك عواقب على المدى البعيد، وفي حالات كثيرة قد تؤدي الحوادث أو المرض الى ترك الصغار دون حماية. والامهات اللواتي يلجأن إلى البغاء قد تجعلن الحياة مستحيلة أمام أطفالهن.

وفي كثير من الاسر تؤدي البطالة او البطالة المقنّعة الى الكآبة، وفقدان احترام الذات، وإدمان الخمر، الى حلقة مفرغة من التوتر الجارف. وقد لا يكون الوالدان متزوجين شرعا، وفي هذه الحالة يصبح اطفالهما غير شرعيين بالمفهوم الاجتماعي. وهذه المشكلة قد لا تكون كبيرة في المجتمعات التي يحمل فيها الارتباط العرفي طابع التعامل العملي اكثر من الزواج بمعناه العادي. ولكن ذلك قد يكون وصمة دائمة في مجتمعات أخرى. وهناك حالات كثيرة مسجلة تشهد نمطاً متواترا من العنف تحت أية ذريعة. وبعض الآباء يستغلون أطفالهم في التنفيس عن إحباطاتهم. وتحت وطأة التوتر البدني والنفسي والعاطفي الزائد تتدهور العلاقات اذا تجاوزت حداً معيناً.

ان البيئة المادية التي تعيش فيها الاسرة تزيد من تفاقم هذه العملية. فالمسكن الفقير لا يخلق التوترات فحسب بل ويؤثر على المواقف. يحكى باولو فرييرى عالم الاجتماع كيف حاول اقناع رجل يعيش في كوخ من غرفة واحدة في رسييف بعدم ضرب اطفاله، او على الاقل عدم ضربهم كثيراً. وجاءه الرد «نحن تسعة افراد في الاسرة، وحين اعود من العمل اجدهم جميعاً يبكون، إما من الجوع أو البرد، او المرض. واذا كان على ان استيقظ في اليوم التالي في الرابعة صباحا، فانني سأحتاج ببساطة الى بعض النوم، ولا توجد طريقة اخرى».

ورغم ان المسكن الضيق حسب المعايير الغربية، لا يساعد بالضرورة على انهيار الاسرة، مثلما يتضح في المجتمعات التقليدية، فان البؤس من هذا القبيل يحرم الوالدين دائما من الأمل والقوة والموارد المطلوبة للاستمرار في رعاية اطفالهما.

ويبدو «الشارع» خارج الباب في صورة مختلفة اذا دخل الضرب في الصفقة فلا عجب أن يبدأ الصبية في قضاء وقت اطول بعيدا عن المنزل مثل آبائهم.

وربما يتضح كذلك أن دور جغرافية الحضر يشكل بعدا للمشكلة لم يجد ما يستحقه من التقدير حتى الآن. فالبعد عن العمل وعن الغذاء والخدمات وغياب وسائل النقل، كلها عوامل تؤدي الى زيادة الوقت الذي يترك فيه الاطفال دون اشراف.

التفكك

يتعين على الأم التي تعيش دون زوج ان تحاول تربية اسرة كبيرة والسعي الى كسب الرزق في آن واحد. وهذه مهمة صعبة تماما في احسن الظروف، يصعب تنفيذها دون سند من الاقارب والجيران والمجتمع المحلي. وحين لا يتوفر العمل أو يصبح غير كاف، قد يكون أفضل أمل للبقاء أمام الارملة «بحكم الواقع» هو أن تسعى الى العثور على بديل. إلا انها حين تبدأ مع الشريك الجديد، يستبعد ان يولي زوج الام في الاسرة اهتماما مخلصاً باطفالها من ازواجها السابقين.

وتحت رداء الفقر تكمن الاسباب الاقتصادية وتختلط مع غيرها من الاسباب. وكثيراً ما يكون زوج الام مهتما بشريكته لخدماتها فقط وليس بمن تعولهم. اذن فليأت هؤلاء ببعض المال. ويمكن ابتزاز الطفل ليدفع ثمن نصيبه من الغذاء والرعاية والاهتمام بإرساله خارج البيت حتى يكسب «حصته» والا فالويل له. إن امامه ثلاثة مسارات عمل ممكنة: كسب المال بطريقة ما، أو عدم كسب المال فيتعرض للضرب، أو البقاء في الشارع الى الابد. ورغم انه قد ينجح في الوفاء «بالعقد» المجحف لبعض الوقت، فإن التمرد يصبح أمراً حتميا مع تقدمه في السن. فَلِم لا يحتفظ بالمال لنفسه بدلا من تسليمه الى امه؟.

وضع المرأة

ان وضع المرأة، التي تناضل وتكافح لكي تطفو فوق سطح الازمة، واضح الاهمية ففي مجتمعات كثيرة، وبسبب تصدع الاسر الكبيرة والهياكل المجتمعية، تترك النساء وحيدات مع اطفالهن ليكافحن من اجل البقاء. ولا تقتصر المشكلة على أن النساء يهجرهن الرجال، بل انهن محرومات أيضا من الدعم البديل اللازم ليؤكدن احترام انفسهن، وسيطرتهن على مقدراتهن. وبسبب العلاقة الوثيقة القائمة بين النساء والاطفال، فمن الطبيعي ان يؤثر انعدام هذا الدعم على الامن العاطفي لذريتهن.

لقد عملت المرأة آلاف السنين على تنشئة اطفال سعداء قابلين للتكيف. ويقول العلماء ان الوحدات الاسرية الاولى كانت مؤلفة من أمهات وأطفال تماسكوا معا داخل القبائل من اجل الحماية. ولم تكن هناك أبوة دائمة. ومن الواضح أن اللغات الهندية-الاوروبية القديمة لم تكن بها كلمة «أب». وإذا صدقنا الكتاب المهتمين بالمجتمعات القديمة، فقد كانت هناك مجتمعات امومية في مصر القديمة، وفي عهد الاغريق، وبين الاتروريين في ايطاليا. وفي تلك العهود لم يكن هناك طفل يعتبر غير شرعي.

واليوم توجد مجتمعات مماثلة في جزر معينة في المحيط الهادي، وفي التبت، وبين قبائل تسكن التلال في آسام بالهند، وفي قبائل معينة بأمريكا الشمالية والوسطى.

وبسبب غريزة الترابط الطبيعية اذ كانت النساء عادة يرعين اطفالهن، كانت مشاركتهن اساسية في القرارات المتعلقة برعاية الاطفال. فالفوائد المستمدة من سعة حيلة النساء ولا يحدها إلا الخيال.

وقد اكتسب وضع المرأة الحديثة عطفاً وتأييداً من دوائر كثيرة. فمثلا «عقد الامم المتحدة للمرأة» (١٩٧٥-١٩٨٥) ساعد على التعجيل بعملية تحررها. إن المرأة التي تحاول وحدها الحصول على فرصة عادلة للعمل والسكن والخدمات والضمان الاجتماعي، ناهيك عن المساواة في الأجر، ما زالت تواجه تمييزا خطيرا. وبدلاً من تسهيل الطريق أمامها فمن المرجح ان تعمل الاعداد الكبيرة من الاطفال على زيادة العقبات أمامها. ان محاولات النساء تنظيم أنفسهن، لتكوين جمعية تعاونية مثلا، يمكن ان تواجه معارضة ضارية. وإذا أخذنا تجربة المجتمعات الصناعية في الاعتبار، نلاحظ ان التقدم

في العالم النامي سيظل بطيئا. وبالرغم من وجود تشريعات مؤثرة فإن وضع المرأة خلال عقد من الزمن كثيرا ما تميز بالتراجع في بعض المناطق، بقدر ما تميز بالتقدم في مناطق اخرى. وقد أصبح معروفا أن الحماية الاجتماعية للمرأة كانت لها آثار عكسية على حالة الأطفال ممن يعتبرهم اصحاب العمل الذين يعانون من ضائقة مالية هم الفئة التالية الواجب استغلالها.

وكلما ازداد عدد الأطفال الذين يتعين على النساء العاملات الوحيدات إعالتهم، ازداد احتمال انتهائهم الى الشارع. ورغم ان حجم الاسرة قد يشكل بوجه عام عاملا حاسما، فانه نادرا ما اخضع للنقاش. أن نسبة كبيرة من اطفال الشوارع، في امريكا اللاتينية على الاقل، تتألف من أكبر اولاد الاسر الكبيرة التي تضم ما بين ستة أطفال وعشرة أطفال وتفتقر الى اب يعولهم، ويطلق هؤلاء لكسب الرزق في حين تعطي الأمهات أولوية الى الاطفال الاصغر سنا. ومع نموهم وبلوغهم سن العمل يتحسن على الارجح الوضع المالي للاسرة. فتصبح الاسرة الكبيرة رصيدا لها لا عالة عليها. بيد أن هذا لا يعني ان الذرية لن تصبح اطفال الشوارع. إنهم سيصبحون... شبان شوارع.

عدم ملاءمة التعليم

يمكن اعتبار المدرسة وعناصر اخرى داخل المجتمع بمثابة حلقة اخرى من الاسباب التي تقلل من فرص الطفل، وقد يتوقع المرء ان يكون التعليم– مع الصحة وخدمات الدولة التي تصل الى اعلى نسبة من السكان– هو المحرك الكبير للنهوض الاجتماعي القادر على الاسهام في حياة أفضل، ان لم يكن للمحرومين اليوم فعلى الاقل لذريتهم غدا. ومع ذلك ففي بلدان كثيرة نامية تبدو المدارس منتمية الى عالم مختلف، فهي بعيدة تماما عن الوجود اليومي لاولئك الذين هم في مستوى الشارع ممن تشكل لهم المدارس احتمالا آخر من احتمالات الفشل.

ان المدارس التي تُغفل اهميتها أحيانا باعتبارها أحد اسباب المشكلة، مسؤولة عن الكثير. فحكومات البلدان النامية الحريصة على تقليد النموذج التعليمي الغربي، وعلى استيعاب أطفالها الحضريين في الوقت نفسه، تضع معلمي المدارس الابتدائية احيانا في فصول تضم ٥٠ أو ٨٠ تلميذا أو حتى ١٠٠ تلميذ. أن نسبة القيد في المدارس تصبح

عند هذه الحكومات مسألة تتعلق بالإحترام الدولي. وبأساليب «الانتاج الشامل» هذه يصبح عدد المتسربين في سباق الحواجز عاليا جداً. ويكون المتخلفون من نصيب الشيطان. وقليلة جداً هي المؤسسات التعليمية في العالم الثالث التي تستطيع إيلاء مزيد من الاهتمام باولئك الذين يسقطون عند أول عقبة، فالأفضل ألا يبدأوا اصلًا.

إن مضمون التعليم، فضلا عن شكله، كثيراً ما يكون مثاراً للتساؤلات فهو لا يناسب الأطفال المحرومين. فالمضمون قد يظل قائما على قيم الطبقات المتوسطة في الغرب، وربما شجع على قيام نموذج للمجتمع الاستهلاكي وعكس فكرة ان وظائف ذوي الياقات البيضاء هي وحدها المناسبة تماما. ان الطلاب والآباء على السواء يعتبرون الدبلوم أو شهادة انهاء المدرسة، هو جواز سفر لدخل مضمون يفضل ان يأتي من وظيفة حكومية. والواقع ان المدارس تعلمهم أن يكرهوا البطالة التي كثيرا ما تؤدي ظروف خارجة عن إرادتهم تماما الى ان يقعوا ضحاياها. ولا مستقبل لاولئك الذين يجدون أنفسهم في موقف السخط. وحين يجابه الشبان المحبطون بأعوام بذلوا فيها من الجهود والنفقات ما لا طائل منه، فإنهم يميلون الى رفض النظام كله، والتماس الألتحاق باولئك الموجودين في الشارع بالفعل والذين يحملون نفس استيائهم.

وفي افريقيا حيث يحظى التعليم بمكانة كبيرة، يلجأ المتسربون من المدارس الى غسيل زجاج السيارات بدلا من مواجهة عار العودة الى البيت في القرية.

وفيما يتعلق بتدريب الاقل تعليما على يد الحرفيين فإنهم عادة قليلون بمراحل، وغالبا ما تدفع لهم أجور هزيلة رغم ساعات العمل الطويلة. وهذا التدرب على المهن ليس بالأمر السهل وخاصة حين تكون المنافسة ضارية وهوامش الربح، بسبب الانتكاس، منخفضة جداً. فعلى صاحب العمل أن يحقق ربحا بطريقة ما، وهو يفعل ذلك على حساب غلمانه الذين يدربهم على المهنة. وفي سوق العمل يمثل فتيان الشارع يداً عاملة شبه مجانية، وليسوا في وضع قانوني أو معنوي يسمح لهم بالمساومة.

التشريد الحضري

ان الفشل في التعليم والتدريب يزيده تعقيداً نقص وسائل الدعم الاخرى الممكنة من داخل المجتمع. وتكرر تجزئة الاسرة، سواء من مهاجرى الجيل الأول أو الثاني، على

نطاق أوسع، لنفس الأسباب التي دعت الاسرة اساساً الى الانتقال الى مكانها الحالي. فالأضواء البراقة للمدينة الكبيرة تجتذب كالفراش اسراب الفلاحين المعدمين. وسرعان ما تذوب الآمال الكبار التي جاءت بهم الى المدينة من اجل مستقبل أفضل، في قذارة ضواحي الاكواخ وبؤسها ويأسها. وقد أصبح هذا السيناريو مألوفا الى حد يدعو المرء الى التساؤل: كيف يمكن لأي مهاجر من الريف أن يعتريه أدنى وهم عن توقعات مستقبليه.

إن قوة دفع الريف أقل ظهوراً ووضوحاً من قوة جذب المدن، لكن جاذبية العمل الذي يقصم الظهر طول العمر سرعان ما تتلاشى امام الجيل الأصغر عمراً، عند مقارنتها بالصورة الوردية للعالم الخارجي التي تنقلها وسائل الاعلام اليوم الى أبعد القرى. وبالنسبة لأولئك الذين كان نصيبهم الدائم هو التبعية والتعرض للأذى والديون والعجز، لا يحتاج الأمر الى اكثر من ذرة طموح لاقناعهم بأن يجربوا حظهم في مكان آخر، في سبيل أي تغيير للأفضل أو للأسوأ. وكثيرون ممن ليس لديهم ما يفقدونه، يكونون على استعداد لأن يتعرضوا لمخاطر الحرمان والشك في سبيل فرصة تمنح أطفالهم التعليم الذي افتقدوه. وكما يقول المثل: فإنهم يستبدلون بؤسا بلا أمل، ببؤس مشفوع بأمل.

ورغم تغيير البيئة، تبذل أسر كثيرة جهودا هائلة للتكيف في ظروفها الجديدة، وتنجح أحيانا في ذلك. وكثيرا ما يكون وجود مهاجرين آخرين من نفس المنطقة أو من نفس المجموعة العرقية عاملا في بقاء الأسرة كوحدة، أو في دعم طفل تحتاج اسرته الى عون. وعلى النقيض فإن العزلة بين اولئك الذين لا يجمعهم نسب، قد تدفع الطفل الى الشارع ليصبح منبوذا من المجتمع.

وفي كل الظروف، يكون الاطفال هم أضعف الجميع أمام التغييرات الجذرية، وكثيرا ما يكونون أول من يعانون من ذلك. بل إنهم أقل استعدادا من الكبار لتقبل ما يجدون. وفي المجتمع الريفي تتواجد دائما الاسرة الكبيرة للطفل الذي لا يحظى لسبب أو لآخر بدعم ابوي سوي. فتربية الأطفال عمل جماعي، وحين يعرف كل فرد غيره من الافراد، يمكن للأم العاملة الوحيدة أن تذهب الى الحقول أو الي السوق وهي تعلم أن اطفالها لن يصابوا بأذى. ومع تقدمهم في العمر تصبح قوة سواعدهم رصيدا يعتمد عليه، أكثر من أن تصبح أفواههم التي يتوجب اطعامها عبئا.

وهناك أولوية للعمل على التعليم. والاطفال نعمة ومصدر للثراء والهيبة. وحين يكون معدل الوفاة بين الرضع عاليا، تصبح الاسر الكبيرة مساوية لدار المسنين.

أما في المدينة فتغلب الاحوال الاقتصادية الاجتماعية بطرق كثيرة. ففي حين كان من السهل نسبيا الحصول على الطعام من قبل، ربما بالمقايضة، أصبح لكل شيء الآن ثمنه نقداً، حتى مياه الشرب أحيانا. وتصبح اعالة الطفل أمراً مكلفا، وسيكون معنى دخول المدرسة مثلا شراء كتب ولوازم مدرسية أخرى. والاسر النازحة تترك وراءها شبكة علاقاتها المحلية، وهكذا يصبح الطفل أكثر اعتماداً على والديه واكثر تعرضا للتيارات. ويقل دور كبار السن الذي كان هاما قبل. إن فقدان الاسرة الكبيرة بأجيالها الممتدة يعزل الصغير، وخاصة عن الاحساس بالوقت. وفي حين ان حياة الريف كما قيل «تملأ الأشياء بالوقت» فإن حياة الحضر «تملأ الوقت بالأشياء». وهو في المدينة يعيش اللحظة الحالية بدرجة اكبر، بكل انطباعاتها المزدحمة المشوشة للذهن وبكل تغيراتها المحمومة. ويصبح صبي الشارع في وضع لا يحسد عليه، بعد أن عزل عن الافكار القديمة، واقتحمته الافكار الجديدة دون أن يجد من يحتمي به.

وحياة المدينة تجعله قلقا منزعجا. ورغم ان حاجاته الاساسية من الطعام والمأوى قد تُلبى، الا ان الامر ليس كذلك بالنسبة لحاجاته الأخرى من دخل ووضع لائقين. ان الجوانب المشتركة بين الاحياء الفقيرة أو ضواحي التنك التي يعيش فيها وبين القرى النائية التي نشأ فيها والداه أكثر من تلك التي تجمع بين تلك الأحياء الفقيرة وبين المباني الانيقة في قلب المدينة. وهو لا يشعر بالراحة في أي من العالمين، يرفضهما كما يرفضانه. وعلى شاشة التلفزيون يرى استخفافا واضحا بالقيم الريفية التقليدية التي ربما نشأ عليها. فالثقافتان عند المقارنة مختلفتان الى حد بعيد. ويصبح صبي الشارع الذي لم يحصل على تعليم ولم يجد دوراً محدداً له سلفا يسترشد به، تحت رحمة أي خرافات يضعها المجتمع أمام عينيه. انه لا يشهد اماني كبيرة، مثلما يمر باحباطات متعاظمة، ولا يستطيع ان يهضم التناقضات بين ما يضعه المجتمع أمامه من أهداف وما يقترحه هذا المجتمع من وسائل محدودة للوصول إليها. وحين تصبح السلع المادية والمعايير التي يمجدها المجتمع بعيدة المنال بالعمل العادي أو حتى البطولي، ربما تُغري اصدقاءه الاقل حرصا وسائل أسرع، وإن كانت أكثر مخاطره: التسول أولا، ثم السرقة الصغيرة، وبعدها خطف الحقائب والأشياء الأخرى.

ورغم أن ظهور أطفال الشوارع في البلدان النامية يتلازم بشكل عام مع الازمات الاقتصادية، فان علينا أن ندرك أيضا وجود أسباب اجتماعية مختلفة تماما قد تفضي الى نفس النتيجة. ان بعض اطفال الشوارع هم مثلا ابناء محترفات الدعارة، ويبدأون حياتهم بداية محفوفة بمخاطر مهنة الأم. والبعض الآخر تبرأ منهم أب «محترم» غير راغب في الاعتراف بعاقبة حماقات الشباب. وفي هذه الحالة لا يجيء صبية الشارع دائما من افقر الاسر.

وقد التقى العاملون الميدانيون في توغو بابن لسائق سيارة أجرة، وابن اخت لطبيب اسنان، بل وبحفيد لوزير سابق.

ومن المعروف في النظم الدكتاتورية أن أسر المعتقلين السياسيين التي تواجه أزمة مفاجئة تتعرض للتفسخ. كما أن أطفال الشوارع المعوقين الذين تلفظهم أسرهم وينحدر بهم الحال الى التسول، يشكلون فئة بارزة كبيرة نسبياً. وربما ترغم الأسر المنزلية الخدم الذين يعيشون معها، وعددهم كبير في بلدان كثيرة نامية، على هجر اطفالهم.

ويختلف كذلك أطفال الريف الذين يوكل احيانا أمر رعايتهم، كما هو الحال في بلدان معينة بغرب أفريقيا، الى «شيخ طريقه» متجول لكي يتلقوا على يديه تعليمهم الديني وحين يتقرر ان هذا التعليم قد اكتمل، بعد عدة شهور، كثيرا ما يترك الطفل بشأنه في المدينة حيث قد يقع التسول– وهو واجب ديني تحت طائلة القوانين الغربية الطراز التي تكافح التشرد. ومن السهل التنبؤ بالنتيجة المرجحة لصبي يلقى وحده سبلا اخرى للبقاء. ربما يعطيه الاولاد المتسكعون خلف محطة الحافلات بعد حلول الظلام بعض النصائح المفيدة. وفي المناطق الريفية قد يؤدى فشل الزواج بين افراد من طوائف عرقية مختلفة إلى رفض الذرية واعتبارها منبوذة من كلا الجانبين، ومن طائفتيهما معا.

وفي حين قد تبدو الأسباب المؤثرة في بعض الحالات استثنائية أو يسهل التدخل فيها نسبيا، إلا ان القوى العامة التي تدفع الأسر الى هوة الحرمان وهوامش الحياة، هي قوى ذاتية الاستمرار على نحو محزن، ويمكن ان تنتقل من جيل الى آخر. ان الفقر يسبب سوء التغذية ويزيد من التعرض للمرض، وبذلك يقلل من القدرة على العمل. ويزيد الدخل الهزيل من أهمية عمل الطفل الذي يستبعد إمكانيته للتعليم. وبدون التعليم لا يمكن للشاب أن يحصل على عمل مناسب، وبالتالي لا يحصل على نقود. وبدون نقود لا

يستطيع أن يوفر لاطفاله هو أيضا، حين يجيء الوقت، أي تعليم مناسب. وسيجد الأطفال المحرومون من شخصيته أب يرتبطون به انه من الصعب عليهم فيما بعد الارتباط ايجابيا بذريتهم. إن الآباء الذين ينحط قدرهم بسبب البطالة المفروضة عليهم، أو بسبب ادمان الخمر، أو حياة الارتجال المريب، ليسوا في الوضع الامثل الذي يسمح لهم بتربية ابناء متبصرين واثقين من انفسهم. واولئك الذين لا يستطيعون الفرار بسرعة كافية يخرجون في الغالب من دور الاصلاح، مع استبعاد المعجزات، وهم أعلى تدريباً عن ذي قبل على البقاء في الشارع لكن ليس في المجتمع. وهكذا يستمر الحال. ان صورة صبي الشارع الذي يحاول فعل الخير والاستقامة معا هي من قبيل المستحيلات.

الإطار الأوسع

هناك حلقة أخرى اوسع من العوامل الكبرى تكمن وراء الزحف على المدن. ففي بلدان كثيرة نامية حلت المحاصيل المجزية التي تُستخدم في زراعتها الآلات لاغراض التصدير محل زراعة الكفاف بموافقة الحكومات. وكجماعات العمال الزراعيين النازحين في رواية جون شتاينبك «عناقيد الغضب»، سويت الرقع الزراعية الصغيرة للاسر بالأرض وتركوا دون بديل سوى الانتقال الى المدن دون مهارات يمكن توسيعها هناك، أو بلا سبل لتعلم اي منها.

وقد زاد من تفاقم المشكلة الى حد كبير الانتكاس الاقتصادي العالمي الراهن الذي يتجاوز سيطرة الدولة. وفي بلدان كثيرة نامية تدهور النمو الاقتصادي الى معدل يقل عن معدل الزيادة في عدد السكان.

وبينما يزداد عدد السكان في المدن، بالطريق الطبيعي وبانتقال سكان الريف على السواء، يمكن للقطاع الاقتصادي الرسمي أن يستوعب نسبة متناقصة من اليد العاملة المتاحة في المدن. وتقل فرص كسب دخول نقدية في القطاع الرسمي وهو المستخدم الاساسي للسكان المعنيين. وتضطر أسر متزايدة العدد الى التحايل على سبل الرزق، وايجاد حيل شتى احداها «استغلال» اطفال الشوارع. وقد أثرت قيود الميزانية تأثيرا خطيراً على البرامج الاجتماعية، التي هبطت اعتماداتها في أفضل الاحوال، مما ترك الفقراء محرومين تماما من اى خدمات للدولة ودون بدائل خاصة. وكانت العواقب الانسانية الشاملة مدمرة دون أى بادرة تشير الي وضع نهاية لها.

وتأتي الحروب أيضاً بمخلفاتها المحتومة من يتامى الشوارع مثلما حدث في ايطاليا في الخمسينات. وفي كولومبيا مثلا ادت الحرب الأهلية في نفس الفترة المعروفة باسم «حرب العنف»، مثلما أدى استمرار عدم الأمن في أمريكا الوسطى وغيرها اليوم، الى إنتقال أسر كثيرة الى عاصمة مكتظة بسكانها.

وخلال الحرب في الهند الصينية شهدت مدن مثل فينوم نبه وفيينتيان أعداداً كبيرة من صبية الشوارع. واليوم، وفي بلدان كثيرة، تسهم استراتيجية مكافحة التمرد في افراغ المناطق الريفية من سكانها.

ان الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف في منطقة الساحل الافريقي، أو في شمال شرقي البرازيل، يمكن ان تسهم كذلك في تشريد وتفكك المجتمعات المحلية والاسر المكونة لها، التي أصبحت في الغالب اقل تماسكاً.

ووراء هذه الاحداث الجارفة يكمن نظام عالمي ظالم ومبدد يثير الفزع، حيث يتعين على ٨٠ في المائة من السكان ان يعيشوا على ٢٠ في المائة من الموارد. وفي هذا الاطار الكئيب يصبح عدد اطفال الشوارع في مجتمع بعينه اشارة خطر تفيد بأن الضغوط أصبحت غير محتملة. وفي مواجهة هذه الضغوط الدينامية الهائلة، قد تستمر الحكومات المشغولة باولوياتها في عدم الرغبة في تحويل الموارد من بنود تبدو أكثر الحاحا وعطاء. ومع ذلك فعلى الحكومات، بغض النظر عن الوسائل المتاحة، ان تكون في الصدارة. وفي حالات كثيرة جدا توحي ممارستها الحالية بقليل من الثقة.

الفصل الثالـــث
سر السلطة

«بالنسبة للطبقة المتوسطة، تحمي الشرطة الملكية الخاصة وتعطي التوجيهات، وتقدم العون للسيدات المسنات، وبالنسبة لفقراء المدن فالشرطة هي تلك التي تلقي القبض عليك».

مايكل هارينغتون (امريكا الاخرى ١٩٦٢)

قال الاب رود ريغو ونحن نركب السيارة الجيب التي قد أخذت تتمايل وهي تهبط بنا التل: «ترفض سيارات الأجرة الصعود الى هنا ليلا... فهذا شديد الخطورة». واستمرت السيارة في الانحدار وانوارها الامامية تكشف عن الاكواخ المؤقتة على جانبي الطريق التي تستعمل للاحتماء من الرياح العاصفة. وفيما عدا بعض الكلاب الهزيلة فقد كان الطريق خاليا تماما.

واضاف الاب رودريغو يقول «لا تقلق... سوف نجد الكثيرين منهم...».

توقفت السيارة الجيب امام مكتب المدينة وكان هناك كريغ وهو متطوع من كاليفورنيا أمضى نصف فترة مهمته التبشيرية التي تستمر عاما، كان يشارك الاطفال في مباراة لكرة القدم في الفناء الخلفي. وبعد ان قابلنا صاحب متجر حلوى خططنا لطريقنا وقال رودريغو ناصحا «لا تبتعدوا عن بعضكم».

رغم تأخر الوقت إذ كانت الساعة العاشرة مساء- فقد كانت الشوارع تضج بالضوضاء والحيوية، وتعج بافواج من الناس يلتفون حول الاكشاك، وعند تقاطع احد الطرق الموحلة جلس واحد منهم في مدخل احدى البنايات: بدا وكأنه في الثانية عشرة، حافي القدمين. وبالرغم من قذارته التي تفوق الوصف، فقد لاحت على وجهة ابتسامة عريضة وهو يتبادل معنا الحديث بطريقة ودية. أخبرنا انه رأى صبية أخرين لا يبعدون كثيرا.

ثم تتابعت أوجه متشابهة، كل يقود الى الآخر: فتاة صغيرة شاحبة قالت انها تتضور جوعا، وغلام يلهو بعملة معدنية صغيرة امام المصنع، وآخر يحمل حراما في حقيبة من

البلاستيك قريبا من ساحة المعرض. وكانت هناك مجموعة من الافراد يقفون بجوار جسر يرتدون ملابس نسائية قصيرة. همس الصبي قائلا: «انهم ليسوا نساء حقيقيات».

ومضينا نغذ الخطى حتى أحد المنعطفات، وإذا بطفل يستجدي الناس امام متجر متوهج الاضاءة. وهتف مرشدنا متعجبا وهو يتجه نحوه« أهو أنت»! ارتسمت على وجه الطفل ابتسامة ولكنها كانت ابتسامة مرتبكة ومتحرجة، فقال رودريغو: «اننا سنرحب دائماً بعودتك الينا». ويبدو أن نسبة ضئيلة من بين هؤلاء الذين يحصلون على رعاية، تتسرب كل سنة إلى الشارع مرة اخرى، ربما لشعورهم بنوع من الضيق بالنظام المفروض عليهم.

وعلى امتداد الشارع، وتحت احد أعمدة الاضاءة تراصت مجموعة من الرجال والنساء، وقد اداروا ظهورهم الى الحائط ووقف امامهم شرطي يشهر عصاه البيضاء. بينما سارعت وحدات مكونة من سبعة أو ثمانية من رجال الشرطة الى فحص بطاقات الهوية في المنطقة بكاملها.

وفي احد الاركان وقف ولد معوق يتلفت حوله يمينا ويساراً في عصبية حينما اقتربت منه الخطوات الثقيلة. وفي لحظة خاطفة ودون أي كلمه بدا وكأن يد القانون قد اطبقت على الغلام. هرعنا لنجدته ونحن نردد بحدة اسم مشروع العون والانشطة التي نضطلع بها. تردد الشرطي لحظة بدت وكأنها دهرا. وانا احدق في عينيه الباردتين القاسيتين، فارتد عائدا في سخط، وتنفس الغلام الصعداء.

كانت الواقعة تافهة، لكنها تعني الكثير واخذت الافكار الكئيبة تتدافع في ذهني، وسارعنا للعودة إلى السيارة بأقصر الطرق. وعند العودة ونحن جميعا يعلونا الوجوم، انهالت علينا امطار استوائية غزيرة غمرت الطرق. وبعد دقيقتين كانت المدينة بأسرها تغمرها المياه. ولكننا لم نعبأ بذلك فكل منا لحسن الحظ له فراش دافيء ينتظره عند العودة.

(من تقرير ميداني، كولومبيا)

توضح هذه الحادثة الطابع المرجح للمواجهة بين الطفل والدولة على مستوى الشارع، في كل النظم الشرعية التي ورثتها البلدان النامية عن الفترة الاستعمارية، فكثيرا

ما يشكل التشرد، الذي يمكن ان يخضع لتفسيرات واسعة، جرما يعاقب عليه القانون. ولذا فإن الاعتقال الذي يصعب تفاديه في هذه الحالة، هو مجرد مرحلة أولى من الاجراءات المضنية الشاقة التي تنتظر غلام الشارع السيء الحظ، الذي يتصادف وجوده في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ، دون ان يكون بالقرب منه أحد العاملين الميدانيين.

وفيما يلي موجز لما رواه صحفي من احد بلدان الشرق الادنى: اخبرنا حوالي عشرة من الصبية ممن قابلناهم في الشوارع إنهم اقتيدوا إلى مكتب الاحداث مرة على الاقل. وإدعى معظمهم بانهم ضربوا هناك بالعصى على ايديهم أو باطن اقدامهم. وقد أقر السيد «أ» بأن الاطفال يضربون أحيانا. وقال ردا على بعض اسئلتنا «يأتي الطفل باسم مزيف ويقول انه من «ب» مثلًا وعند مراجعة «ب» يتضح أن لا أحد يعرفه هناك...ثم يأتي الطفل باكذوبة اخرى. عندئذ يجب ان نضربه، وفي النهاية يبدأ في ذكر الحقيقة».

وليس لكل الصبية أهل في قراهم، التي ربما تبعد مئات الاميال، يكونون على استعداد لاستعادتهم حتى لو كان لدى الاطفال سبب هام للرحيل. وبرغم وجود مكتب للاحداث يظل هؤلاء الصبية في الشوارع، ولعلهم كانوا سعداء بذلك.

ولنأخذ حالة من افريقيا: «يقع المبنى في منطقة سكنية ساحرة، وكان من قبل فيللا لأحد أفرادا الطبقة الوسطى. واليوم سُدت نوافذ المبنى بالقرميد وتحول داخله الى ثلاث زنزانات. احداهما للشباب والثانية للفتيات والثالثة للاطفال الاصغر سناً. يشغل كل زنزانة من ٢٠ – ٣٠ شخصاً. ويصل مجموع من في السجن الى ٧٠ شخصا.

يبقى النزلاء في هذا المكان حتى يمكن العثور على احد يتكفل برعايتهم. وفي احدى الحالات قضى طفل في التاسعة من عمره كان « يحرس» دراجة فترة عام كامل في هذا السجن لأنه ألقى حجرا على لص حاول سرقة الدراجة.

وتنبع الفكرة عن الخوف الذي قد يستدعيه ذكر الشارع من حقيقة ان البعض ممن يفرج عنهم من السجناء يؤخذون الى منازل يعانون فيها من أوضاع منزلية قاسية وسرعان ما يهيمون على وجوههم مرة اخرى ليطلبوا اعادتهم الى سجونهم.

ليس هناك شطط في هذه الحالات المعبرة المستمدة من ثلاث قارات مختلفة. فالاعتقال والاحتجاز في ظروف قاسية على يد الوكالات المنفذة للقانون، مثل «مكاتب الاطفال»، هي القدر الذي ينتظر صغار الشارع في كل مكان. وهي تجسد الموقف الحقيقي للكثير من الحكومات اكثر مما تجسده دراسة بعض التشريعات الوطنية. فبدلا من معالجة المسألة بشكل شامل يقوم مبدأ هذه الحكومات في الغالب على اقتلاع «المشكلة» من بيئتها المألوفة. وهناك احيانا افتراض بيروقراطي غير مصرح به بان كل مشكلة جديدة مهما كانت طبيعتها تتطلب هياكل اساسية إدارية جديدة، وانه حالما يتم استيعاب اولئك المعنيين داخلها، سواء كانوا من المعوقين أو العميان أو المنحرف...، تكون الدولة حينئذ قد وفت بمسؤوليتها نحوهم، وأنها غير مطالبة ببذل المزيد.

وحين تحاول السلطات اتخاذ اجراء وقائي، كثيرا ما يبدو التشريع وكأنه خرج عن مساره في حل المشكلة ليسلك مسارا مختلفاً، ولذا يندر أن تصبح الاسر المعنية مؤهلة للحصول على فوائده.

ففي الهند مثلا، أدركت حكومة ولاية ماهاراشترا أن كثيرين من أطفال الشوارع في بومباي هم ابناء عمال غير منتظمين في صناعة البناء. لذا أصدرت امراً بأن يوفر جميع المقاولين تسهيلات الرعاية اليومية في مواقع البناء. الا انه من الناحية العملية فان مدينة كبومباي شديدة الازدحام تفتقر الى الحيز العمراني اللازم لذلك.

ومن المحزن انه تحت المستوى الوزاري، فإن معظم الحكومات المهتمة بالمشكلة لا تولي أي اهتمام باطفال الشوارع. فهي كالمعلم الذي يواجه مجموعة عنيدة من التلاميذ تميل الى الاستعانة بآخرين تحظى جهودهم بتقدير اكبر. وعلى كلٍ فكثيرا ما تعاني هذه الحكومات من نقص الموارد المالية والبشرية.

ومع ذلك فالتعميم بشأن ظاهرة منتشرة في ارجاء العالم لا ينطبق على كل مكان، فهناك دائما خطر التوصل الى نتائج مبالغ فيها من عمل ميداني متقطع. ورغم قلة الحكومات التي تبذل بالفعل جهدا إيجابيا من اجل اطفال الشوارع الا انه من الخطأ التعميم استنادا إلى أشد الحالات تفاقما، لاستنتاج بأن ثمة اجماعا على الرفض الصريح

من جانب الجمهود والقمع من جانب طبقة الموظفين. فمن المحتمل ان تختلف المواقف بشدة داخل بلد واحد تجاه اطفال الشوارع المنبوذين جزئيا او كليا.

ففي بلد مثل تايلند، قد يعتبر المنبوذ جزئيا مجرد مواطن شاب مجد في عمله بينما يعتبر الآخر شخصا سيء الحظ بحق.

وفي افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، وفي جزء كبير من امريكا اللاتينية، تتسم ردود فعل الرأي العام والحكومات بسلبية اكبر كثيرا: ففيما عدا أصحاب الحرف المعترف بها كطلاء الاحذية، يغلب الاتجاه الى تجاهل وجودهم بالمرة، أو اعطائهم على الفور لقب غير المرغوب فيهم ممن« يشوهون سمعة المدينة». ويبدون وكأنهم في حاجة ماسة الى المواساة. وتعني إثارة الموضوع مواجهة ذلك الدافع القديم للسلبية الانسانية: الخوف من التورط. واحيانا يتحصن افرادا الطبقة الوسطى ويرتاحون الى الرضا عن النفس، ويقولون باطمئنان: نعم... ولدينا من رجال الدين الاجانب من يأتي الى البلاد للاهتمام بهذه الاشياء. وليس الوعي بالمسؤولية المجتمعية إلا استثناء نادرا، اذ يغلب التوقع بان تأتي الحكومة بحل للمسألة.

الجانب النظري

من المفترض نظرياً ان يكون ما يحدث عند تعامل اطفال الشوارع مع المؤسسات الحكومية مختلفا تماما عن الصورة التي رأيناها حتى الآن، فلدى معظم البلدان شبكة أمان من التشريعات– عادة ما تكون واسعة النطاق رغم تميزها بالتحيز عند التطبيق–تهدف الى حماية أفضل لمصالح الاطفال الذين تقصر اسرهم في مهمة رعايتهم وتوفير سبل العيش لهم، حينئذ تتكفل الحكومات نيابة عن المجتمع بإدارة «الملاجىء» للاطفال المحتاجين الى رعاية وحماية في حالة تعذر العثور على اسر بديلة تتبناهم وتربيهم. وتخضع فئة الاسر المربية الى تقلبات العرض والطلب مما يحتاج الى فترة من الزمن، وعلى كل حال فلا بد من معالجة امر الاطفال القلائل المعنيين بوضعهم في مكان ما. وفي كثير من البلدان النامية تشكل«ملاجىء» الاطفال المهجورين حلا مكلفا لا يناسب على اي حال وجهات النظر الاجتماعية والاقتصادية.

بدلا من اللجوء الى هذه الملاجىء، أو المؤسسات كملاذ اخير فقط، كثيراً ما يستعان بها حتى في حالة توافر بدائل اخرى. وهناك فئة كالمعوقين، يتولى آباؤهم وضعهم في هذه الملاجىء، ومن المحتمل ان ينتمي آخرون الى فئة الاطفال الذين قضى القانون بانتزاعهم من اسرهم حرصا على مستقبلهم. وفي حالات كثيرة تكون هذه المؤسسات ستارا يخفي الحاجة الحقيقية الى الاسرة. وكانت هذه المؤسسات موضع نقاش حاد وتراوحت عملياً بين وضعين متناقضين بالانتهاء الى وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الداخلية وكأن هناك نوعاً من الخلط بين هوية المقصودين بالأزمة وما يفعلون، بين حماية الطفل من العالم الخارجي الواسع وحماية المجتمع من فترة ما قبل انحراف الطفل، فالامران شديدا الاختلاف، ومع ذلك يثيران ردود فعل مشابهة: الاستبعاد والعزل من القاعدة النموذجية بصورة منتظمة

وعلى الرغم من طابع هذه المؤسسات ووضعها الرسمي فان معرفة مجموع عددها في بلد بعينه امر صعب، والرقم المرتفع قد يعتبر دليلا على حجم المشكلة المخيف وعلى الانهيار العائلي في البلد حتى ولو كان الواقع مطابقاً لذلك. كما ان الرقم المنخفض قد يشير الى عدم الاكتراث على الصعيد الرسمي.

وقد تبين من تقدير حديث أن في الهند ٧٧٤ من هذه المؤسسات. وقد لا يبدو العدد كبيراً بالنسبة لمجموع سكانها البالغ عددهم نحو ٨٠٠ مليون نسمة.

وفي البرازيل التي يبلغ عدد سكانها ١٢٥ مليون نسمة هناك في مؤسساتها العديدة حوالي ٤٢٧ الف طفل منهم ١٤ الفاً فقط ارتكبوا جرائم.

ويعد طفل الشوارع غير المدان بأي جريمة مؤهلا لدخول هذه المؤسسات تحت بند أولئك الذين يحتار المرء في العثور على حل آخر لهم: فهو يجعل مهمة المؤسسة مستحيلة. فكيف يتصرف الجهاز الرسمي ازاء صبي ثائر سيء الطباع، يحثهم في مركز الشرطة؟ هل هو يتيم عاري القدمين أم عضو مبتدىء في عصابة؟ لا شك في احتمال اجتماع هذين العنصرين، لكن اين يمد القانون الخط الفاصل بينهما؟ ان السن القانوني للمسؤولية الجنائية هي في الغالب ١٤ سنة. لكن على قاضي الاحداث، إذا سمح له

القانون، ان يقرر ما يراه. ويكفل عدد قليل من بلدان العالم الثالث اتخاذ القرار بعد التشاور مع الاخصائيين الاجتماعيين. فالتسكع «بلا هدف» يكفي كمبرر للسجن لفترة من الوقت والحجز في مؤسسات مغلقة الابواب. إن ناقدي هذه المؤسسات يعتبرونها «دور تشويه لا اصلاح» و «مستودعات للاطفال» أما الرأي العام من الطبقة الوسطى فلا تناسبه اي شكوك بشأن هذه المسألة: فالطفل داخل الاصلاحية يعتبر معتد، محتملاً اكثر مما هو ضحية، والافراج عنه يعني ارتفاعاً في معدل الجرائم.

وما لم يرسل الطفل الى مكان تسلط عليه فيه الاضواء ومقصده الزائرون الاجانب، فعليه ان يتوقع، إذا وضع في احدى «مؤسسات الحجز»، ان يجد نفسه في عالم بارد تنعدم فيه المشاعر الانسانية ويمتلىء قسوة وصرامة، مكون من دهاليز حجرية وقضبان من الحديد وأسوار يغطيها الزجاج المهشم. وفضلا عن النداء اليومي بالاسماء، وواجبات التنظيف، يتعلم الطفل بعض الدروس والحرف اليدوية، الا ان اتصاله بالعالم الخارجي يظل محدودا. واذا حدث ان تقرر رسميا منح المؤسسة مرتبة اعلى، تحت الضغوط المتحمسة للاصلاح، فقد يتسنى للطفل احيانا، تناول بعض الخضروات واللحوم الطازجة في وجبة الغداء.

وفي هذه المؤسسات يجتاز الطفل عادة ثلاث مراحل: الاستقبال، المراقبة، ثم الاصلاح، وككل الجوانب الاخرى للنظام وإسمياً فقط، يستهدف ذلك مصلحة الطفل لكنه سيجد من الصعب عليه على الاقل ان يعرف بوضوح ما هو المطلوب منه. وبعد ان كان الصبي يتمتع في الشارع بحرية واستقلال كاملين، يجد نفسه الآن مقيداً من كل جانب. وأصبح كل شيء يفعله، وماذا يفعل وكيف وأين، يخضع لنظام موحد صارم. وتصبح التكلفة البشرية لتطبيق القانون بحذافيره والصدمة الناتجة عنه – من اعتقال وحجز وتحقيق وتأخير وبيروقراطية – غير متناسبين ابداً مع ما يتكبده المجتمع من ضرر نتيجة سرقة تافهة مثلا.

وفضلا عن التسهيلات غير المناسبة والنظام المطبق، فمن المرجح ان يصبح العنصر البشري في العملية التعليمية، في أفضل الظروف، ضئيل القيمة. فكثيرا ما يتقاضى موظفو هذه المؤسسات الحكومية رواتب غير كافية، كما يفتقرون الى المؤهلات اللازمة والبعض منهم يكرسون جزءا من وقتهم لعمل آخر، وينتظرون العثور على فرصة أفضل.

وربما غرق البعض الآخر في نفس العمل الرتيب لمدة سنوات دون أي تدريب اثناء الخدمة، وبالتالي فانهم يفتقرون أيضا الى الدافع. وربما تقوم بعض الوكالات بتبديل طاقمها بسرعة، مما يحرم الطفل من اي شخصية مستقرة يرتبط بها. وبنفس الطريقة نادرا ما تبذل جهود لفهم الدوافع العميقة التي قادت الطفل الى مأزقه الحالي. وهم لا يفعلون شيئا لتوفير الاحساس بالانتماء الذي يعد غيابه عنصرا أساسيا في وضع اولئك الذين تقوم المؤسسة برعايتهم.

إن سجل هذه المؤسسات التقليدية هزيل فيما يتعلق بعدد الاطفال الذين تم « إعادة تأهيلهم » وتمكنوا من كسب عيشهم بطرق شريفة، أو تمكنوا على الاقل من الابتعاد عن المشاكل. وعمليا، لا تعرف السلطات في الغالب، عدد المتخرجين من هذه المؤسسات ممن تمكنوا من شق طريقهم في الحياة، ولا تهتم دائما بمعرفة ذلك. فكثير من صبية الشوارع يترددون عدة مرات على مؤسسات مختلفة مشتتين من مكان لآخر لتزداد صعوبة معاملتهم. وتعمل حكومات قليلة على فتح ابواب هذه المؤسسات الاصلاحية لاجراء البحوث المقارنة، مع ذلك تشير النتائج في مختلف البلدان الى تأخر النمو الجسدي والعاطفي والفكري للاطفال.

وكثيرا ما تكون تسهيلات التدريب المهني غير كافية ويجعل نظام القمع المنعزل عن المجتمع من الصعب تهيئتهم للعيش المستقبل. ويخرج الفتيه من المؤسسة بلا جذور، مثلما دخلوها، بل ربما يزداد حالهم سواءاً، ويصبحون ضحية الانفصام الذي ينتج عن تركهم للاصلاحيات. ولذا تميل المؤسسات الى ابقاء نزلائها اطول فترة ممكنة. وفي بعض الحالات، قد تعتمد بعض المهن والمصالح الحكومية المعنية في وجودها على تأمين إمدادات منتظمة لها من اطفال الشوارع لكي ترعاهم، مما يكفل لها البقاء. ولا بد لرياح الاصلاح الجديدة لو تحققت، ان تتغلب على مصالح قوية مكتسبة.

واليوم تعترف معظم الحكومات بالقيود الصارمة التي تفرضها الرعاية الداخلية خلف أبواب مغلقة. وقد شرعت حكومات قليلة أكثر ادراكا بتكاليف هذه الرعاية، كما هو

الحال في امريكا اللاتينية، في تنفيذ برامج تستهدف «إزالة الطابع المؤسسي». وتكمن المشكلة في استحداث بدائل، منها وحدات اسرية شبه منزلية، تكون قادرة على استيعاب مثل هذه الاعداد وتميل هذه المبادرات عادة الى استكمال دور المؤسسات بقدر ما تميل الى أن تحل محلها. وهناك حكومات اخرى تمتدح الفكرة قولا لا عملا، وما زالت قرارات كثيرة لها على المستويات المتوسطة أو المحلية تتأثر برد الفعل الغريزي غير المعلن المنتشر لدى الرأي العام. فلم الاكتراث حين ينتهي مصير هؤلاء الاطفال الى السجون على اية حال مهما بذلت من جهود؟

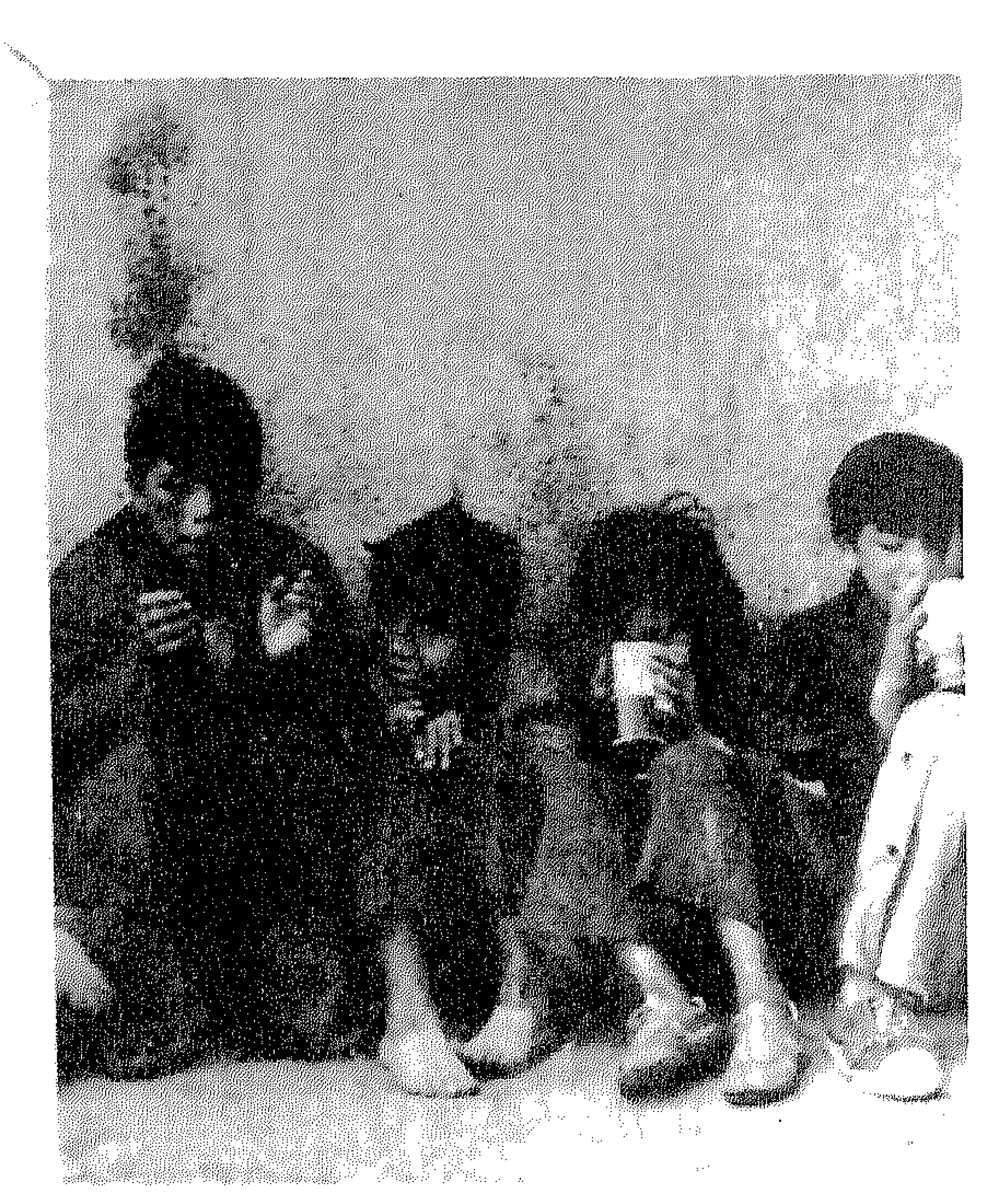
الاطفال في السجن

من سوء الحظ ان السجن الحقيقي الخاص بالكبار هو المكان الوحيد الذي ينتهي اليه أطفال الشوارع ممن يجمعهم رجال الشرطة، حتى لو كانت هذه النهاية «مؤقتة». وفي مرحلة ما، يكون عدد من يدخلون السجن اكبر من عدد الموجود في مؤسسات رعاية الاطفال. ويعود الكثيرون لقضاء وقت من الزمن في السجن في فترة لاحقة من حياتهم.

في ساوباولو مثلا، هناك ٨٠ في المائة من نزلاء السجون كانوا من اطفال الشوارع سابقا. وربما كانت المرافق البديلة التي حددها القانون مكتظة بالنزلاء أو غير متوافرة تماما. ويشير تقرير للحركة الدولية للدفاع عن الطفل، وهي منظمة غير حكومية مقرها جنيف، عن حالة الاطفال في سجون الكبار (١٩٨٥)، الى وجود حالات في كل البلدان السبعة والعشرين التي تمت دراستها، ومنها المملكة المتحدة، حدث منها «تجاهل للقوانين والسياسات عمليا وبكل بساطة، لأسباب اقتصادية وادارية». وليتصور المرء الآثار المأساوية لوضع طفل في الثالثة عشرة من عمره في نفس الزنزانة التي يشغلها عتاة المجرمين: «ان الاعتداء البدني والذهني الموجه ضد الاطفال من النزلاء الكبار ومن حرس السجون يحدث بشكل متكرر وقاس معا ... ويبدو أن الاعتداء الجنسي بمختلف انواعه هو من أكثر ما يتعرض له الاطفال في السجون».



أخوة الشارع



عالم الأحلام



تلميع الحذاء لقاء قرش



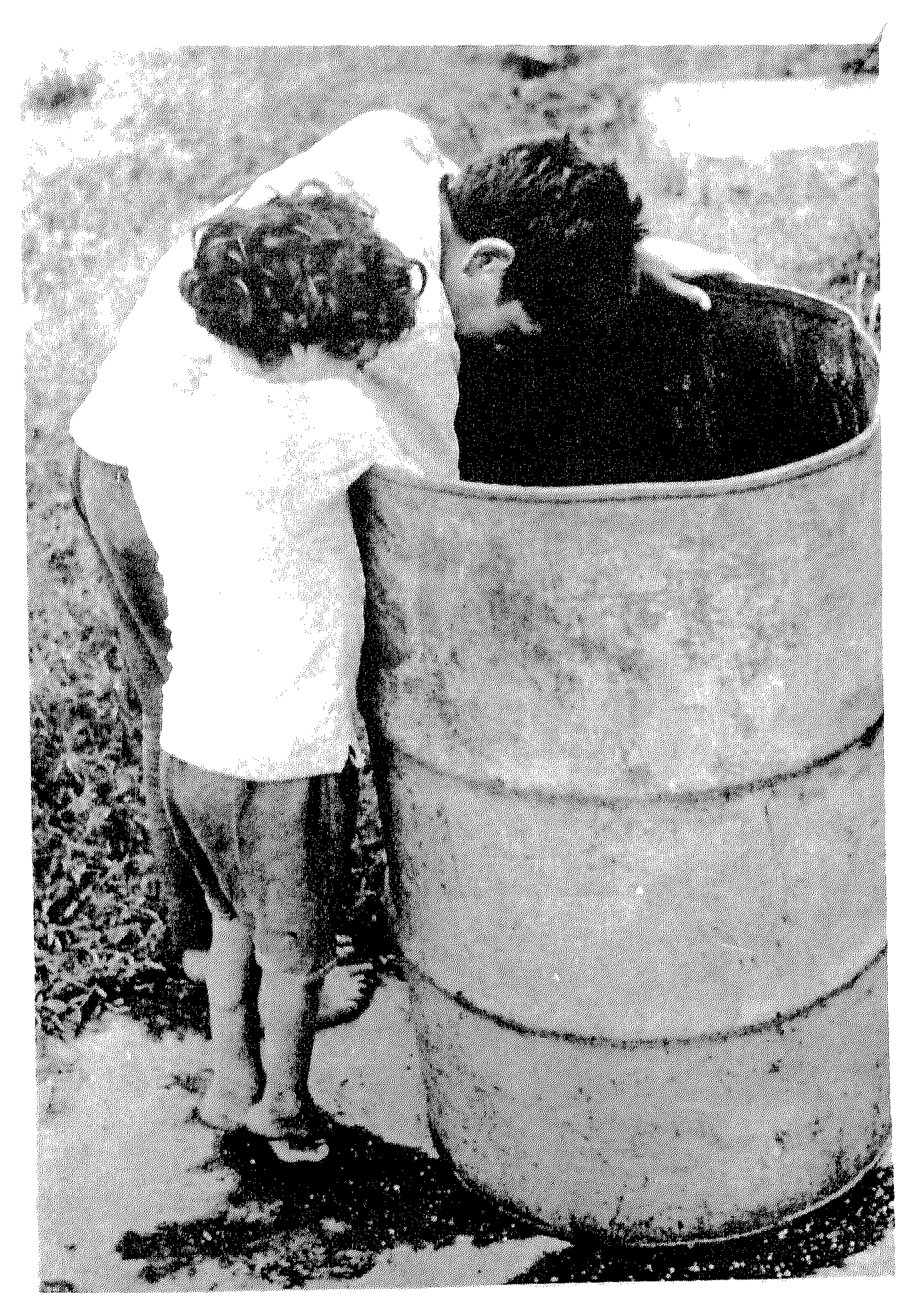
بائع زهور في بانكوك



التعلم على مستوى الشارع



منظر لأحد شوارع بوغوتا



هل من شيء في القمامة؟



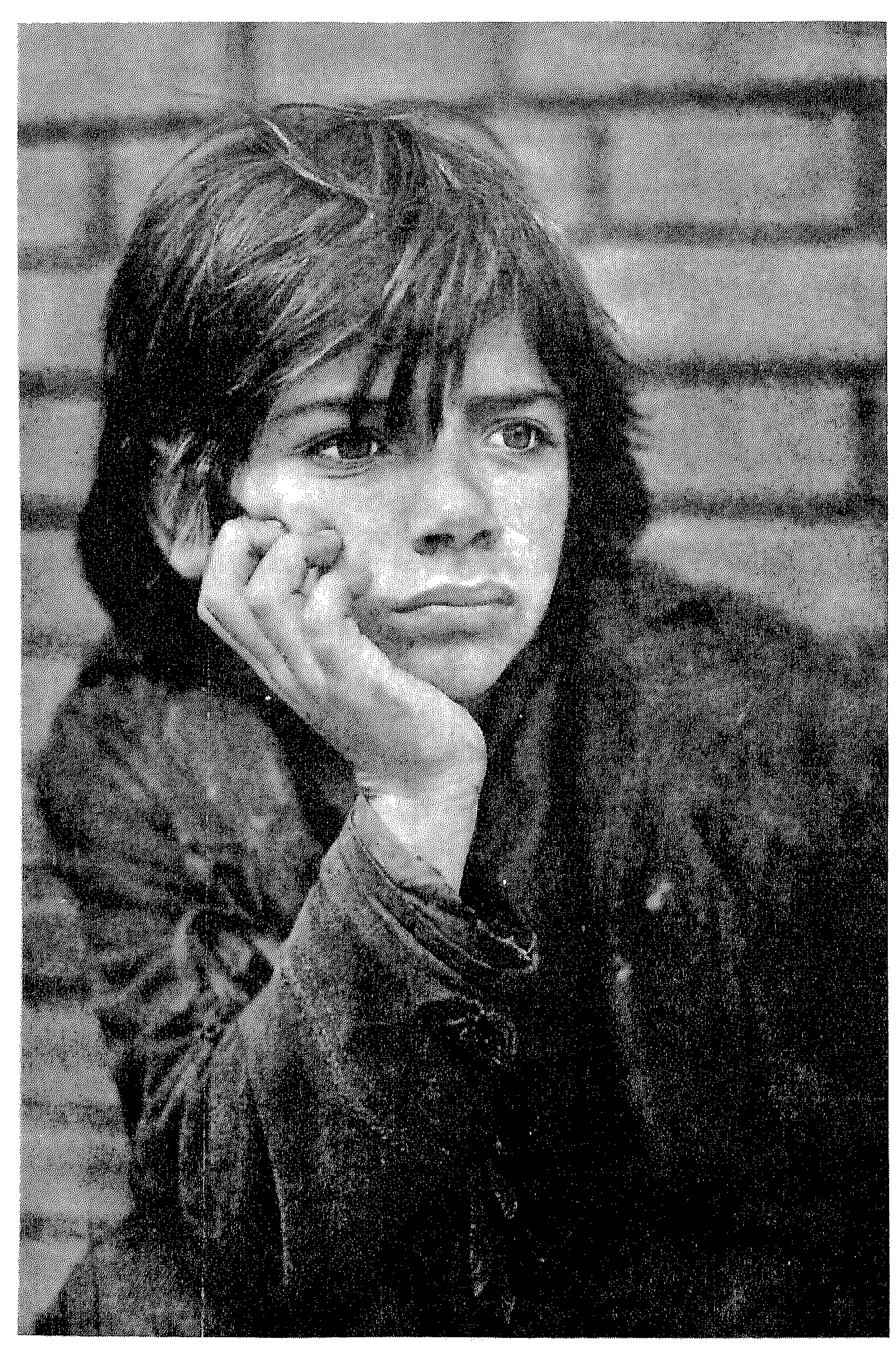
العدل؟



يالا دفىء البيت ...



أهناك أمل؟



أي مستقبل؟ من يبالي؟

الشرطة

من الواضح ان الدور الذي تضطلع به الشرطة اجمالا يشكل بعدا حاسما للمشكلة، ويبدو انه قابل للتحسن السريع. والاحرى ان نستدرك بإضافة العبارة التقليدية «مع افتراض وجود سياسة لذلك». بيد ان درجة الادارة السياسية ليست كما محددا وهي مجرد أحد مؤشرات البيئة السائدة. والآن اصبحت حرية الاختيار امام السلطات في بلدان كثيرة واسعة تماما وقل التزامها العملي باحترام حق الطفل في الرعاية وحسن المعاملة. وغالبا ما يشغل مفهوم الحقوق المرتبة الثانية بعد مطلب العمل على تجنيب السائحين عناء رؤية متسولين يتسمون بالبشاعة والالحاح. وتشير التقارير الى تعدد عمليات الاحتيال والابتزازات، ومن المعروف ان رجال الشرطة يسلبون الاطفال ايراداتهم بحجة أنهم اكتسبوها بطرق غير مشروعة. ويخرج اطفال الشوارع من مراكز الشرطة وعلى اجسادهم آثار الحروق بالسيكارة. وكم يُسجل القاصرون البالغة اعمارهم ١٦ عاما عند اعتقالهم لعدم حملهم بطاقات هوية، بأنهم في الثامنة عشرة، لضمان ارسالهم الى سجن الكبار ليلقوا درسا حقيقيا.

وفي بعض مناطق العالم، حيث تكثر ظاهرة اطفال الشوارع، يعتبر فساد الشرطة حقيقة مؤسفة يصعب تماما السيطرة عليها مع وجود المخدرات، وما يصاحبها من أموال هائلة، وخاصة في البلدان المنتجة لها. ان مجرد الشك في فساد الشرطة يزيل الشرعية والسلطة الادبية للوكالات الرسمية. ولعل ادراك اطفال الشوارع لهذا الوضع هو الذي يبدد معظم ما يبذله معلموهم من جهد طيب.

وكثيرا ما قدمت اقتراحات باعطاء دور أكثر ايجابية ووقائية للشرطة. ولكن نادرا ما كان لهذه الاقتراحات صدى في البلدان النامية على الاقل. وحتى مع توافر أقوى العزائم في العالم، فان المنظمات التي تعمل بقوة بشرية غير كافية قد تفتقر الى الوقت اللازم لتنمية علاقات جوار مع أندية الشباب والمنظمات الاجتماعية، كما قد تعجز عن مواكبة أدوار متعارضة، وقد توجد اتصالات مع الوكالات الاجتماعية، أو المنظمات غير الحكومية على مستوى غير رسمي فحسب، إذ غالبا ما تتوتر العلاقات لحرص كل جانب على الابقاء على امتيازاته.

وقد أقترح تعزيز مناهج تدريب الشرطة ببعض عناصر علم نفس الطفل، والجوانب القانونية المتعلقة بحماية الطفل، كخطوة أكثر استنارة في طريق معاملته. بيد أن هذا الاقتراح يواجه معارضة، وخاصة من المستويات المتوسطة في التسلسل الهرمي المهني.

إلقاء المسؤولية على الغير

عقد في عام ١٩٨٥ مؤتمر للعناية باطفال الشوارع في البلدان الناطقة بالفرنسية في غرب افريقيا، نظمة البرنامج المشترك بين المنظمات غير الحكومية. وقد خلص المؤتمر إلى ان التعاون والتنسيق بين مختلف الادارات، وإن اتسما بالفتور، يوفران بالفعل مجالا لتحسن بلا ألم. وكثيرا ما تتسم الوزارات بنوع من التقسيم الرأسي البحت. وربما يشير ظهور المشكلة الى ثغرات في التغطية التي توفرها مختلف الهيئات القضائية والتي يمكن ان تسدها المنظمات غير الحكومية. وفي العادة تميل كل وزارة على حدة الى الانشغال باهتمامات مباشرة أهم من اطفال الشوارع، ولن يكون اي منها على استعداد لتحمل المسؤولية الشاملة. فالادارات تقرر برامجهاوتحدد شكلها وفقا لادوات السياسة المتوافرة لها والموجهة الى خدمة من في الاسر دون أن تكون لديها دائما المرونة الكافية للتكيف مع الحالات الاستثنائية.

فالإسكان مثلا ليس لديه ما يقدمه للافراد القاصرين ممن يعيشون في الشارع، وإعادة اسكان الاسر في مساكن ضيقة كعلب السكائر لا تقلل بالضرورة من ظاهرة اطفال الشوارع كما تبين من تجربة الغرب.

وبالنسبة للتعليم، فان اطفال الشوارع فاشلون في دراستهم: ومن الاجدى لهم ترك فرص التعليم للآخرين بعد أن فقدوا الحافز اللازم للاستفادة من المدرسة. وهم في سوق العمل غير قابلين للتدريب دون تعليم ويصبحون بالتالي عرضة للبطالة.

وفي مجال الشباب والرياضة يقال ان هذه الارواح المتمردة قادرة على اتلاف الاجهزة الثمينة المخصصة لاجسام خاصة.

وقد تشغل الصحة مكانة افضل نوعا، اذ لا يرفض صبية الشوارع ممن قد يشكلون تهديدا ملموسا على الصحة العامة، الاسعافات الاولية رغم ارتيابهم في الجهود الحسنة

النية. ومع ذلك فمن الطبيعي ان يحرموا من دخول المستشفيات دون واسطة. ولذلك فان سجلات معظم البلدان في الاعتراف بالمشكلة وعلاجها مخيبة للآمال الى حد بعيد. وقد ادى تجنب المشكلة باستمرار الى ان لا تشد الاهتمام اليها الا عند تضخمها الى أبعاد هائلة. فالسلطات لا تبذل إلا ادنى حد وتحت الضغط فقط.

بدائل أخرى

تعجز حكومات كثيرة عن الاقدام على إحداث التغيرات الهيكلية العميقة اللازمة للوصول إلى جذور المشكلة. وفي هذا السياق، قد يكون من دواعي الاهتمام دراسة تجربة الحكومات الماركسية او ذات السلطات الملتزمة باتخاذ اجراءات جذرية. انها تنكر مبدئيا وجود اطفال الشوارع في مدنها. ولن يجد الزائر في تلك المناطق التي يسمح له بزيارتها أثراً لأي منهم. ومن المؤكد ان التسول يصبح صعبا في ظل نظم رقابة الشرطة التي تحقق نجاحا فائقا. ومن السهل على هذه الحكومات ان تؤيد الاتهام الموجه الى الرأسمالية بأنها السبب في ظهور اطفال الشوارع ولو في نظر مواطنيها في الداخل. وتشير هذه الحكومات الى الهوة السحيقة بين الاغنياء والفقراء، والى الشرور الاجتماعية التي لا حصر لها والتي لا يخفق احد في تبينها.

وفي الاتحاد السوفياتي تدرك السلطات وجود قطّاع الطرق من الاحداث (uligani)، لكنها لا تتردد في تخليص الشوارع من «الآفات الاجتماعية» وتساعد على تقدير قيمة «الكرامة» النابعة من العمل الموجه.

وتعرف الصين عددا قليلا جدا من اطفال الشوارع. ان تخطيطها الصارم للاسرة (سياسة الطفل الواحد)، «ولجان الشوارع» فيها شددا الارتباط بالهيكل الرسمي للشرطة، وكان لهما دور «وقائي» لا شك فيه.

وعلى العكس، تضم عاصمة اثيوبيا اعدادا كبيرة من اطفال الشوارع الذين دفعت بهم كوارث طبيعية أو من فعل الانسان الى هذا الوضع. وفي عام ١٩٧٩، شرعت السلطات في تنفيذ مشروع واسع النطاق عالي التكاليف لرعاية خمسة الآف طفل من اطفال الشوارع: قرية «أمبا» المقامة بالقرب من بحيرة زاوي، على بعد مائتي كيلو متر جنوبي اديس ابابا. وتختلف الآراء بشأن صواب تنفيذ هذه العمليات الضخمة ومردود تكاليفها.

وقد تكون تجربة نيكاراغوا أنسب لبلدان أخرى نامية. ففي نهاية الحرب الاهلية في آب/ اغسطس ١٩٧٩، قُدر عدد اطفال الشوارع بحوالي سبعين الف طفل. وفي شباط/ فبراير ١٩٨٠، اشارت تقديرات مماثلة إلى انخفاض هذا العدد الى نحو ٢٥ ألفاً، ولم يحدث ذلك عن طريق اي برنامج حكومي رسمي، بل تحقق على ما يبدو، بدافع التضامن المجتمعي فقط. وقد ورد على لسان مستشار محلي لمدينة استيلي قوله: «لقد عقدنا العزم على ألا يضطر احد أطفالنا الى ترك منزلة والا يحرم أحد منهم من اسرة. فكلنا في استيلي نمثل اسرة لكل طفل».

ويبدو أن شكل التغيير في موقف المجتمع، سواء كان ثوريا أو تطوريا، يتوقف أساسا على احساس فقراء المدن بطريقة المعاملة الودية أو العدائية التي يجدونها ممن يمتلكون السلطة. وفي كلتا الحالتين، تتطلب الحلول الدائمة، نقل المسألة برمتها من النتيجة الى السبب. وينبغي النظر اليها في الاطار الانساني فقط، ولا يمكن لأفضل نظم العقوبات في العالم أن يحلها، فالجزاءات المتكررة لردع صبية الشوارع و «العقاب العادل» يؤدي بهم الى اللامبالاة وحري بالمرء ان يسعى الى توزيع ادوار المشكلة على شتى الممثلين في المجتمع، حتى يمكن للعمل الحكومي والمبادرات الخاصة ان يعزز بعضها بعضاً.



الفصل الرابع

الاستجابة الانسانية

«لم يحدث أبداً في تاريخ هذا البلد ان كانت اهمية حماية الاطفال من المخاطر، ومن حياة الشارع المفسدة للأخلاق، أمراً من المسلمات».

(تقرير حكومي، انكلترا، ١٩١٥)

في أمسيات الصيف، تصل الى السطح أحيانا تلك النار التي تتلظى في داخل اكوام القمامة، وتلف جبل النفايات كتل من سحب الدخان المتصاعد، كالبركان، لتنتقل ببطء إلى صفوف الأكواخ المؤقتة. وخلال ساعات النهار يعمل الأطفال ويأكلون ويستريحون ويلعبون بين أسراب الذباب على المنحدرات الكريهة الرائحة التي يصل علوها نحو ستة طوابق. وتحلق النسور في السماء في تكاسل ترقب المنطقة عن بعد.

اعتاد «سامبات»، وهو صبي في الثانية عشرة من عمره، ان يعيش هناك. وهو ينقب باحثا بين اكوام العظام والزجاج المكسور وعلب الصفيح التي يعاد استعمالها في تعبئة الاسماك، واعتاد أن ينقل ما يجده الى أحد محال الخردة.

كان سامبات قد وصل الى المرحلة الثانية في المدرسة الابتدائية قبل أن يخرج منها بموافقة ابيه الأرمل، الذي كان يريد منه ان يعمل- مثله مثل ٩٠ في المائة من الأطفال المحليين دون سن العاشرة. وفي التاسعة من عمره كان سامبات يعمل لمدة ١٤ ساعة في اليوم، لقاء عشرين بالمئة من أجر الكبار. كان يأكل الفتات وما يباع من بقايا الطعام ويعيش في بيت مصنوع من المخلفات ليصبح هو نفسه من المخلفات.

وفي وقت جابه ابوه صعوبة في العثور على عمل، وازداد انطواء على نفسه. خشي سامبات العودة الى البيت وحسد الاولاد الذين كان يراهم أيام الأحد ينامون في المنتزه وينظرون الى جراحه مدركين اسبابها.

واليوم تحول حظ سامبات الى الأفضل. وهو يحاول الان نسيان الماضي، لكنه ما زال يذكر ذلك اليوم، حين التقى في السوق، منجذباً بالعلاقة الطبيعية التي تجمع بين الاطفال المتشردين، بصديق ذكر له اين يتوافر العون. انه يعيش الآن في منزل كبير وبسيط في ضاحية مختلفة بالمدينة، وهي واحدة من احدى عشرة ضاحية يمكن للصبية من امثاله ان يبدأوا فيها بداية جديدة. وأصبحت لديه الآن أسرة جديدة تضم ١٧ «أخا».

لقد اقتنع «والداه» الجديدان، رامان وتارا بسهولة، وهما في منتصف العمر، بعد أن طار صغارهما الأربعة من العش، بأنه لا ينبغي اهدار خبرتهما. لقد جذبتهما فكرة تنشئة أسرة أخرى كبيرة وان يكونا جزءا من تنظيم مدعوم. يعمل رامان في مصنع للنسيج زارته الأسرة كلها. أما زوجته التي ترعى هذا العدد الكبير فتبدوا دائما مشغولة، لكن كثيرا ما يجيء الأصدقاء والجيران لتقديم المساعدة. لقد عاد سامبات الى المدرسة ويأمل «أبوه» بأن يواصل دراسته حتى يدخل المعهد الفني ليتدرب فيه ويصبح عامل لحام، أو حتى عاملا ميكانيكيا.

وحين يتسلق سامبات شجرة جوز الهند في الحديقة ليجمع بعض ثمارها لتارا، يمكنه ان يرى النسور وهي تحلق بهدوء في الافق فوق نفس البقعة عبر المدينة. عندئذ يشكر حسن طالعه لانه ما يزال هناك من لديهم بقية من حب.

(عن عمل ميداني هندي)

«لقد وجدت الصين التي أريد العمل بها في ستيبني»

بعد هذه العبارات التي قالها دكتور توماس بارنادرو في عام ١٨٧٠، قرر أن يتخلى عن خطته للعمل في الشرق الأقصى وأن يكرس طاقاته بدلا من ذلك لأطفال شوارع حي إيست إند في لندن، الذين اكتشف حالهم بالصدفة عند مدخل بيته. ان حماسة الفيكتوري الذي ما زال يلهم المشاريع المكرسة للأيتام التي تحمل اسمه اليوم، هو حماس يتميز به اولئك الذين جوبهوا، في أوقات واماكن مختلفة، بقضية أطفال الشوارع، واصبحوا يعتبرونها أشد ضرورة والحاحا من أي قضية اخرى. وتدل جهودهم على سبيل الى سياسات بديلة لمدن ومجتمعات محلية اكثر فعالية وانسانية واقل كلفة بشكل واضح من بعض القوالب السلبية المذكورة في الفصل السابق.

الوصول اليهم

يبدأ هؤلاء العمال الميدانيون نقطة انطلاقهم بسد حاجات الطفل العاجلة من غذاء ومأوى وحماية، ورعاية تفيض بالحنان أولاً وقبل كل شيء. وأسسوا، كالدكتور برناردو، مشاريع لتوفير هذه الأمور. وهناك حالات اخرى غير حالته جاء فيها الوعي على المشكلة واتخاذ القرار ابن اللحظة نتيجة حادثة تبدو تافهة. ان خلفاء الدكتور برناردوا الذين يعون تماما الاسباب الهيكلية الأشد عمقا للمشكلة، يرون ان مهمتهم هي علاج آثارها اولا، وهي مهمة تجعلهم مشغولين دائما. انهم يعترفون بأن المشاريع، مهما كان الاخلاص لها، لا يمكنها أبدا ان تفعل ما هو أكثر من تحسين عمل رديء. وهم يعرفون ان أفضل «مشروع» لطفل الشارع هو تزويده بأسرة حقيقية تضم أما حقيقية وأبا حقيقيا. وإذا تعذر ذلك لأى سبب، فإنهم يحاولون بشتى السبل تزويده بأقرب بديل ممكن. ومهما كان ارتباطهم بما يخلقونه، فإنهم يعترفون أيضا بأن اسرة من الدرجة الثالثة افضل دائما من مؤسسة من الدرجة الثانية. وبسبب انعدام الدوافع الشخصية، فإنهم لا يمنعون طفلا عن اسرته الطبيعية الا إذا قضى الامر.

ان دعوتهم الى تضميد الجراح الجسدية والعقلية والعاطفية، دعوة نبيلة. وهي تقتضي النظر الى الطفل في ضوء ما أصبح عليه نتيجة ظروف قسرية لا في ضوء قيمته الفطرية، حتى لو كان قذراً أو عدوانياً أو جافا، أو ناكراً للجميل، أو غير محتمل. وربما كان جزءاً من مأساة اطفال الشوارع أنهم اقل جاذبية بكثير، كأطفال يستحقون الشفقة، من كثيرين آخرين. فالتضحية الذاتية من أجل المرضى والذين يتضورون جوعا قد يكون مردودها أكثر وضوحا.

ان السير على خطى «فلورانس نايتنجيل» شيء، والرغبة في لقاء شبان في السادسة عشرة من اعمارهم يصعب مقارعتهم ويتعاطون المخدرات على أرضهم وكسب ثقتهم، شيء آخر. وعلى كل الذين يحاولون ذلك أن يمتلكوا القوة الداخلية لترجمة الحنان الى فعل. وعليهم ان يمازجوا بين الأخلاق والاقتصاد. وهم يرون أنه من الطبيعي تماما التجول في الشوارع ليلا ومصادقة «أولئك الذين ليس لهم أحد». والواقع أنهم يفعلون ذلك، لا لسبب إلا لأن البيئة التي تحدث فيها المشكلة قاسية ومؤلمة.

إن المثل العليا والمعايير الصارمة التي يفرضونها، قد لا تكون أكثر من مرآة تعكس ما قاساه أولئك الذين يهتمون بهم على أيدى الآخرين. والعاملون الميدانيون من هذا الطراز يجدون عزاءهم في تلويح الصبي «المتخرج» لهم بيده في فرح، وفي فكرة ان هذا الصبي «كان واحدا من أبنائنا».

الرواد

(وهكذا، فالمهمة ليست بسهلة. فهي تتطلب الكثير من المهارة والفهم، والصبر أولًا وقبل كل شيء، وليس مستغربا أن الرواد في الميدان تدفعهم دوافع دينية قوية: «اقول لك صراحة: اذا فعلت هذه الأشياء لاقل أخوتي هؤلاء شأنا، فكأنك عملتها لي».

وفي عمل كثير من جماعات راهبات الروم الكاثوليك، يمكن تتبع جهودهم لتحديد أطفال الشوارع كفئة مستهدفة محددة الى القرن السابع عشر، وبخاصة في عمل سان فنسان دي بول. كما ارتبطت الأبرشية السالزية دائما ارتباطا وثيقا بالقضية، وما زالت من كبار دعاتها. وبالمثل جاء تأسيس جيش الخلاص (١٨٧٨) بتقاليده المتصلة بالشارع استجابة لهذه القضية. وفي الماضي والحاضر معاً، كان اكثر العاملين في مشاريع أطفال الشوارع نجاحاً دائما على درجة غير عادية من النشاط والبصيرة. إنهم يلتزمون بتحسين أوضاع زملائهم الأقل حظاً، ولذا يتمكنون من اختراق جدار عدم الثقة وخلق ولاء عميق. وهؤلاء العاملون الميدانيون هم النقيض تماما، للرجل البيروقراطي الحذر.

إن شخصياتهم الجذابة البارزة قد تبدو أكبر من الحياة، لكن هذه الصفات ذاتها، وهي حيوية بقدر قوة إلهامهم، قد تقلل كثيراً من حجم ادوار الآخرين. ومع ذلك ينبغي تجريد مهمة رعاية الصبية المحرومين من صورتها الاسطورية، لكي لا تتجاوز قدرة الافراد العاديين، والواقع انه من المتناقضات في مشاريع كثيرة للمعونة أن قادتها الذين يرون في عملهم امتداداً لشخصياتهم، يجب ان يتحولوا إلى عكس ذلك، وان يقللوا درجة ارتباطهم الشخصي بالمشروع ضمانا لتطوره مستقبلا، وهناك أكثر من منظمة ارتبطت من اجل بقائها ارتباطاً وثيقاً بشخصية واحدة قوية عادة تكون مؤسسها. ان مشكلة تفويض مهام إلى آخرين تكون محدودة بدرجة التفاعل مع المجتمع المحلي: فاذا أمكن توزيع العبء على نطاق أوسع، يصبح المجال أقل بالنسبة للرجل، أو المرأة، الذي يفترض أن

يكون «لا بديل عنه». ومن المفيد في هذا السياق أن نتذكر أن اطفال الشوارع أولا وقبل كل شيء، لا يختلفون في الجوهر عن غيرهم. قد يكون من الصعب السيطرة عليهم، لكنهم يصبحون، في الوقت المناسب، ممتلئين حيوية واستجابة وعطاء. ان منح الأولوية لمساعدة اولئك الذين يبدأون حياتهم برصيد أقل من معظم البشر، يجب اعتباره جزءاً طبيعيا وروتينيا من حياة المجتمع. وهذه مهمة تحتاج حتما إلى متمرسين، لكن أقل المواطنين شأنا يمكن أن يسهم بدور ما.

مشاريع «الرعاية»

يتخصص القطاع الخاص في «سلعة» اساسية محددة هي الرعاية. وهناك حكومات توفرها بالفعل احياناً، ولكنها لا تستطيع شراءها. ورغم أن بعض المدن تتباهى بدور أو مراكز تدريب ضخمة ومكلفة، تستهدف أحيانا تخليد اسم مؤسسها، مثلما تستهدف حل مشكلة محلية، فإن هذا الاسلوب ليس هو الأكثر فعالية دائماً من الناحية الانسانية.

تستطيع السلطات المحلية أن توفر المأوى والغذاء والضرورات المادية الأخرى بسهولة نسبية، بيد أن لب الموضوع يكمن في إقامة علاقات انسانية حقيقية مع الصغار، وبناء الجسور مع المجتمع من جديد. وغالبا ما تكون هذه المهمة بالنسبة للموظف التقليدي أشد صعوبة بكثير من العامل الميداني النزيه. ومع ذلك فعلى اولئك المشردين أن يجدوا «سكنا» لا تحت سقف بيت فحسب، بل أولا وقبل كل شيء في قلب شخص يهتم بذلك.

ومن المفيد، قبل التعرف على مختلف الوسائل التي حاول بها العاملون الميدانيون تلبية هذه الحاجة، ان نعرف مدى ضخامة ما يمثله القطاع الخاص على نطاق العالم. ومن سوء الحظ أن التقديرات عن الاعداد، تصطدم بنفس صعوبات التعريف. فمن هو الذي يعتبر «عاملا ميدانيا في مجال أطفال الشوارع»، ومن الذي لا ينطبق عليه هذا الوصف؟

بالرغم من وجود عدد معين من المشاريع الواضحة المحددة الغرض، ألا أنه لم يتم بعد وضع قائمة شاملة لها. وفي الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥ حدد برنامج مشترك بين

المنظمات غير الحكومية اقامة المكتب الدولي الكاثوليكي للطفل، ومقره جنيف، نحو ١٥٠ مشروعاً عالج العديد منها أيضا احتياجات قطاعات أخرى محرومة من السكان، من خلال التنمية المجتمعية، أو التعليم، أو الرعاية الصحية. لكن من المؤكد تقريبا أن المجموع الفعلى للمشاريع اكبر من ذلك بكثير. إن الحاجة ملحة الى تدابير وقائية لتوسيع الهدف، ليشمل مشاريع للشباب المحروم في المناطق الريفية، والأمهات العاطلات أو الوحيدات ممن قد تشرد أطفالهن، أو الشبان العاطلين عن العمل بوجه عام. وهناك مجال آخر مواز يتمثل في بعض مشاريع تعليم الحياة الاسرية التي تحاول تنمية مهارات الوالدين، وزيادة مسؤوليتهما، والابقاء على شمل الأسر، وتفيد الشواهد بوجود مشاريع محلية أخرى كثيرة تديرها جماعات محلية وتستهدف اطفال الشوارع تحديدا، لكنها غير معروفة ولذا لا تحصل على دعم خارجي.

وفيما يتعلق بالأعداد الحالية للأطفال، يستند المرء مرة اخرى إلى «تقديرات تخمينية»، إذ يتراوح حجم المشاريع ما بين عشرة صبية وألف صبي تقريبا. وهناك عوامل اخرى تزيد هذه الصعوبة تعقيداً. فهل يتعين المساواة بين الالتحاق بمشروع غير متفرغ لا يقيم فيه الاطفال، وبين مشروع ينفذ في مؤسسة عالية التنظيم توفر لهم المأكل والمسكن؟ وفي الحالة الثانية: الى متى يمكن ان يطلق على طفل سبق له العيش في الشارع اسم طفل الشارع؟

هناك تقدير عام تماما يمكن الحصول عليه من المشاريع المنفذة في المجتمعات المحلية التي يجري التنسيق بينها الآن في البرازيل وعددها ٣٠٠ مشروع. ومن المقدر أن هذه المشاريع تخدم ما مجموعه مائة الف طفل ولا تضم مشاريع اخرى كثيرة خارج اطار المخطط. وهذا الرقم ليس صغيراً بأي حال، من الوجهين الانساني والاقتصادي، لكنه مع ذلك مجرد قطرة في المحيط الوطني. ان العاملين الميدانيين لا تزعجهم هذه الملاحظة العامة. فالمحيط مؤلف من قطرات: والأفضل أن تطمئن إلى أنك تفعل ما بوسعك مهما كان قليلا، مستعينا بالوسائل المتاحة بأقصى قدر من الفعالية.

ولا يوجد مشروعان متطابقان تماما، فلكل مشروع خط مساره الخاص به خلال فترة اعوام، ولا يدعي أي منها أنه يقدم اي نموذج نهائي. ان تصميمها يراعي الموارد، وخصائص المشكلة المحلية التي يتوجب التصدي لها، والتشريع الوطني والأولويات

المتصورة. ورغم أن المسؤولين عن المشاريع لا يرتاحون دائما الى اقتراحات تأتي من أناس من الخارج، فانهم يعتبرون مشاريعهم بمثابة مخططات رائدة تستفيد من خبرتها مشاريع أخرى في بيئات مختلفة. وكلما كانت المشاريع اكثر بساطة، امكن تكرارها على نطاق واسع

أشكال الرعاية

في المشروع الذي يمكن ان يطلق عليه اسم مشروع «الاتصال»، قد يتألف العمل اصلًا من التوجه للقاء الصبية على ارضهم، أو حول مقاهي وسط المدينة أو في ساحة خربة. ولا يكفي توفير مكان لائق يأتون اليه، فصنع الاصدقاء سهل قولا لا عملا. إن «موجه» الشارع، وأحيانا يكون هو نفسه احد اطفال الشوارع السابقين، يهدف أساسا الى بناء علاقة من الثقة. وهو يتجنب النزعة الأبوية ويقدم الاحترام بدلا منها. لقد علّمت التجربة اولئك الذين يبحث عنهم أن الكبار لا يقدمون شيئا دون مقابل أو اكثر. لذا قد يجد في البداية بعض الارتياب، وفي سبيل التغلب عليه يجب على موجه الشارع ان يتعرف على قيم الصبية، وهي عملية تنطوي على تقمص عاطفي كاف بما يمكّنه من رؤية العالم بعيونهم.

ان التكيف الاجتماعي والتعليم في الشارع نفسه ما زالا في مرحلة البداية كمفهوم ومهنة. بيد أن لهذا الأمر امكانيات كبيرة ويوفر مجموعة من الأساليب. وقد ثبت ان للعمل في الشارع أثره، إذ يجعل الصبية على صلة بخدمات واتصالات مفيدة وإن كان اقل نجاحا في توفير علاقات محبة اكثر دفئا واحساسا بالذات، يعتبرهما الكثيرون اساسيين. ويمكن معالجة حالات المحن العاجلة في الشوارع باستفاضه اكبر في مركز للأزمات. كما يمكن للعمال المهرة في مكتب يقع في مكان مناسب، يحتوي على خدمات للمأكل والمسكن على المدى القصير، أن يساعدوا اولئك الذين يعانون من مصاعب في التغلب على مشاكلهم، وكثيرا ما يتم ذلك بإحالتهم الى وكالات اكثر تخصصا.

ان مشاريع توفير الرعاية السكنية الطويلة الأجل لأولئك الذين ليس لهم مصدر آخر للدعم، أي بيوت توفر أسرة بديلة، اصبحت في الاعوام الاخيرة موضع اهتمام أقل من

الوكالات الممولة من اهتمامها بمشاريع تتصل بشكل أو آخر من أشكال التنمية المجتمعية. ورغم ذلك يبدو من المحتمل أنها ستلبي دائما مطلبا معينا. وهناك من يرى أن كل الحلول السكنية تثير حسب تعريفها تساؤلات كثيرة، اذ تخلق مجموعة تعتمد على إحسان الآخرين، الأمر الذي سيشجع اولئك الموجودين خارجها على أن يظلوا سلبيين على أمل ان يصبحوا من المستفيدين منها ايضا. وهناك حالات معروفة لآباء تعمدوا هجر أطفالهم لكي يدخلوا في احد المشاريع. ومع ذلك فان دوراً كثيرة من هذا النوع هي نماذج للتفاني بتوفيرها الرعاية والتعليم والتدريب المهني بوسائل محدودة جدا في اغلب الاحيان: والواقع أنه من القسوة القول انها لا تلبي حاجة الطفل في الشارع بقدر ما تلبي حاجة الطرف الذي يقدم المنحة الذي يؤرق ضميره.

وقد تعرضت لهذا النقد بصفة خاصة بعض قرى الأطفال. وهذه القرى هي مجتمع دائم قائم بذاته، يعول نفسه جزئيا، حيث يمكن للأطفال أن يستعيدوا تقديرهم الذاتي، وان يغرسوا الجذور ويعيشوا في كرامة، وهذه عملية تجمع بين عدة مزايا. لكن تجربة هذه القرى لم تكن دائما كلها ايجابية. فمن الصعب أحيانا التوفيق بين الاحتياجات الخاصة للأطفال، وبين توقعات الكبار، الذين يوفرون لهم الرعاية. ومن الملاحظ أن بعض القرى تقوم على نمط أوروبي، وعُرف عنها، ورغم ما تبديه زوجات رؤساء الدول الزائرين من اعجاب شديد بها، انها تقترح اشكالا من رعاية الطفل تصطدم بالتقاليد المحلية. فمثلا، من غير المقبول في انحاء من افريقيا الأ تتزوج الامهات الحاضنات. كما أن مستوى المعيشة في قرية الاطفال قد يكون عاليا جداً إلى حد لا يمكن للفتى المحافظة عليه بدخله المتوقع حالما يغادرها.

ويميل الاتجاه الآن الى «المشروع القائم على المجتمع المحلي» الذي لا يقيم فيه الأطفال والذي يستخدم العمل ذاته، بشروط تتوافر فيها الحماية، كوسيلة للتحول الاجتماعي. ويستهدف هذا المشروع تشغيل أطفال الشوارع الذين لم ينفصلوا كلية عن أسرهم، لكنهم يتعرضون لخطر هذا الانفصال الكلي. وتتمثل سمته الانسانية، كما يوحي اسمه، في اندماجه في حياة المجتمع المحلي القائم حوله. وتكاليف المشروع أرخص كثيرا من الرعاية السكنية، ويستطيع أن يقوم برعاية أعداد أكبر بكثير. وبعض المشاريع القائمة على انتاج الحرف اليدوية، أو المنسوجات، أو الخزفيات، أو الاثاث، تتمتع باكتفاء ذاتي تقريبا. وهذا النموذج الذي ابدعته كله جهات غير حكومية، يسير

شوطا طويلا في طريق إزالة وجهة«الاختلاف» عن اطفال الشوارع بايحاءاتها التي تشير الى أنهم شواذ، وبالتالي لا يمكن «علاجهم» إلا على أيدي الأطباء النفسانيين وأمثالهم. ان هذه الصيغة تحظى بالقبول والشرح النشط، وخاصة من جانب اليونيسيف، باعتبارها بديلا للمؤسسات التي تديرها الدولة.

وكأمثلة على مختلف الحلول العلاجية، لننظر الى تجربة مشروعين، احدهما يقوم على المجتمع المحلي ويوجه الى تشغيل الأطفال، والآخر يوجه الى أولئك الأكثر انعزالا عن المجتمع والذين يحتاجون الى وسائل تعليمية مكثفة. وقد حاول كلا المشروعين تلبية طلب لم تلبّه أي وكالة اخرى ولم تهتم به الدولة وقت اقامته.

مشروع «جمهورية البائع الصغير»

من النوع الاول، يحمل مشروع «جمهورية البائع الصغير» من بيليم بالبرازيل بالقرب من مصب نهر الأمازون عدة ملامح مميزة. ويتألف عملاء هذا المشروع من نحو ٥٠٠ من اؤلئك الذين يغسلون السيارات أو يعون القهوة أو يبيعون الصحف او يمسحون الاحذية، وصبيان المكاتب. وهم يتجمعون عند الظهر في مطعمين يوفران لهم الطعام بأسعار رمزية. ويقوم بتجنيد الصبية فرق من الموجهين المتطوعين الذين يخرجون مرة في الاسبوع للبحث عنهم في مختلف الأعمال في انحاء المدينة. ومهمتهم هي منح الدعم المعنوي والادبي للأطفال واسرهم، وتحديد إحتياجاتهم الحقيقية والتوصل الى فهم أكمل لقيمهم. وهذا الايمان بالحاجة الى إعادة الحوار بين الطفل والمجتمع، هو مبدأ أساسي في فلسفة مشروع الجمهورية. ويعتبر المشروع أن سبب المشكلة هو وجود كسر في حلقة العلاقات الاجتماعية، ويُبذل كل جهد لفهم سبب وكيفية حدوث ذلك في كل حالة على حدة.

وربما كان أهم جوانب المشروع أصالة هو إعادة بيع واستخدام السلع المستغني عنها، الأمر الذي يجعله متمتعا بالاكتفاء الذاتي بدرجة متزايدة. وتوجه الدعوة الى العائلات في المدينة مرة في السنة لوضع ما تستغني عنه من ثلاجات ومقاعد ودراجات قديمة وغيرها، أمام مداخل المنازل. وتحتاج هذه العملية الى تخطيط دقيق، فيطوف ١٫٧٠٠ متوطع بالشاحنات في شوارع المدينة، ويحملون كل ما يمكنهم العثور عليه.

ويتم على الفور تصريف السلع التي تكون في حالة تصلح للبيع، وتخصص الايرادات لصالح الصناديق العامة لمشروع الجمهورية. أما الاشياء التي تحتاج الى إصلاح، أو تجديد فتوزع على ورش المشروع حيث تقوم بتجهيزها فرق من المتدربين الشبان، لتباع بعد ذلك باسعار تستطيع دفعها الأسر المحرومة.

«بوسكونيا /لافلوريدا»

بالنسبة للصغار الذين يعملون بأجر في مشروع «الجمهورية»، ممن لديهم من يعولونهم في المنزل، تصبح الطفولة ترفاً ينبغي عليهم نسيانه. انهم محرومون لكنهم ليسوا منحرفين. وأولئك الذين تعامل معهم الشارع بقسوة، وأصبحوا أكثر انعزالا عن المجتمع، يحتاجون الى معالجة مختلفة.

ان «مؤسسة تقديم المشورة للشباب» في بوغوتا المعرفة باسم «بوسكونيا/ لافلوريدا» نجحت في إدخال مجالات جديدة بطرق مختلفة. وقد استكملت المؤسسة عام ١٩٨١ وتمتد فروعها الى مواقع مختلفة ويبلغ عدد المسجلين فيها تسعمائة صبي، ولكي تتغلغل بين الصبية فقد افتعلت سلسلة من المواقف التي يتقبلونها والتي تبعدهم بالتدريج عن وسطهم حتى يتحقق لهم وجود طبيعي. وهناك عدة خطوات في هذا الصدد: عدم الإقامة، والاقامة الجزئية، ثم الاقامة الكاملة بما يواكب مختلف مراحل التطور النفسي.

وفي المرحلة الاولى المعروفة باسم «عملية الصداقة»، يسعى موجهو المشروع الى الأولاد في مآويهم المعتادة. وحين ينجحون في إذابة الجليد بمشروب دافىء أو بقطعة حلوى، لا يعرضون سوى الرفقة وأذنا صاغية. وحالما يتحقق الاتصال يدُعى الأولاد الى ساحة في احد الشوارع تفتح أبوابها نهار حيث يجدون ترحيبا بالاشتراك في مباريات رياضية وبعدها يغتسلون ثم يعد لهم الغذاء. وعندئذ يسمح لأولئك الذين يبدون أكبر الاهتمام بقضاء الليل في عنبر نوم بسيط يضم عشرين منهم. ويظل الهدف خلال هذه المرحلة هو تعريف الطفل بالمشروع، لكن دون انتزاعه قسراً من مقره العادي. وتحاول هذه المرحلة توفير حوافز له على التغيير فتعرض عليه مكاناً آمنا بعيدا عن الواقع الخارجي المضطرب.

ومن مرحلة نصف الاقامة هذه ينتقل الصبي إلى برنامج اكثر تطوراً طول الوقت. ويمتد هذا البرنامج الى ثلاثة مواقع مختلفة، فالطفل الذي أمضى حياته في حركة مستمرة، لا يمكن وضعه ببساطة في بيت ما مهما كان مريحا ثم نتوقع منه ان يظل فيه. إن الهدف في هذه المرحلة هو «تنمية شخصية مستقلة». وعلى الاولاد ان «يجدوا انفسهم» ولذلك ينظم العلاج في مجموعات تضم ١٥ فتى. ويركز موجهوهم باستمرار على الرسالة التعليمية في كل فرصة. فالشارع سيفاجأ بالنظافة المميزة للبيئة الجديدة «رمزاً لحالتكم الجديدة». ان قصاصات الورق التي تكتشف على الارض مثلا هي فرصة لتأكيد المغزى الاخلاقي «للرجال الجدد» في عالم قذر. وفي التعليم المدرسي الفعلي يتمثل الهدف في محو أمية الأولاد. وعليهم ان يتعلموا أولا الرغبة في التعليم، أن يتعلموا أن يكون لهم وجود، وأن يكونوا مفيدين بدلا من حشو عقولهم بالمعلومات. ويحدد المدرس واجبات قليلة: فعلى الفتى ان يكتشف وحده، كنوع من المغامرة، ما يريد ان يفعل. وهذا المفهوم للعمل هو مبدأ أساسي للخطة التعليمية كلها: فبالنسبة للأولاد الصغار يكون الترفيه هو العمل، في حين ان الترفيه بالنسبة لمن هم في سن المراهقة هو العمل الذي يعرض في صورة تغيير متحمس للبيئة الانسانية.

وبعد اجتياز «حلقة تدريبية على الريادة» تستمر شهرا، وتكون اكثر صعوبة بعض الشيء، يصبح الصبية مواطنين في «مدينة اولاد لافلوريدا» المؤلفة من مجموعة مبان في إطار ريفي خلاب.

إن التغير في البيئة يعزز التغيير المستهدف في السلوك. ومن «تنمية الشخصية» ينتقل التأكيد الى «التحول الاجتماعي» أي الى الشخص الاجتماعي الذي يعيش داخل مجتمع ما. وتطبق هذه المرحلة، من المشروع نظام الحكم الذاتي: فمشروع «جمهورية الاولاد» مثله مثل محاولات عديدة سابقة من نفس النوع، له دستوره المكتوب الخاص به، مع انتخاب عمدة ومجلس ادارة. وتأخذ المرحلة النهائية شكل شركة صناعية أطلق عليها اسم «صناعات بوسكونيا»، تنتج مجموعة من المكونات الصناعية بما فيها ألواح توليد الطاقة الشمسية.

وهناك الكثير مما يمكن تعلمه من فلسفة المشروع غير التقليدية. فالمشروع يستخدم نهجا خاصا به ويفضل أن يركز على الافراد في تنوعهم غير المحدود بدلا من

التركيز على الاساليب المألوفة. وهو يؤكد على الصلات الانسانية ويحاول أن يعطي طفل الشارع ما كان يبحث عنه دائما. وفي حين ان الاتجاه السائد هو اعتبار طفل الشارع طفلا غير سوي من ناحية أو أخرى، فإن المشروع، على النقيض من ذلك يؤكد على سويته، والمشروع لا يعتبر نفسه مشروعاً علاجيا.

وبينما يتمثل الموقف التقليدي في اصلاح الطفل، فإن المشروع يراعي دائما الحديث عن «تشجيع» الطفل و «النهوض به» مما يؤدي الى تجنب أي إشارة الى ماضي مريب. وفيما يتعلق بالمصطلحات المستخدمة، يشجب المشروع الأثر السلبي للأسماء المعطاة للمؤسسات: فالطفل الذي يخرج من اماكن تطلق عليها اسماء مثل «مركز اعادة التعليم» أو «وحدة المراقبة» أو «الإصلاحية» أو «الملجأ» أو «دار الايتام»، يصبح موصوماً بها مدى الحياة.

وعلى نقيض هذه الأماكن، يشير المشروع بوضوح أولا ومثل كل شيء الى السعادة الانسانية باعتبارها الهدف الرئيسي للحياة. ويتم تخطيط وتنفيذ كل الانشطة التي ينظمها الأطفال بطريقة مرحة حافلة بالبهجة قدر الامكان، لا كوسيلة بل كغاية في حد ذاتها. والأمر الثاني ان عملية النمو التعليمي لا يمكن ان تكون إلا بالغة التدرج. قد يطلب الرأى العام نتائج مستحيلة، لكن مثلما يتم الانفصال عن الاسرة على مراحل، فإن إعادة التأهيل، كبديل لإجراءات الدعوى القضائية المألوفة، لا يمكن ان تتم الا بالطريقة ذاتها. إن الوقت الذي يستغرقه الطفل في كل مرحلة من مراحل العملية يتوقف على مدى تقدمه لاعلى الأحكام القضائية. ومن أجل تقدم الطفل، يدعو المشروع الي سلسلة من الاهداف القابلة للتحقيق. وهو يأخذ بالتدرج في كل ما يقدمه: فمن الخطأ أعطاء الطفل كل شيء في وقت واحد، أو غمره بمكاسب دون توقع شيء في مقابل ذلك. كذلك فإن المشروع يؤمن تماما باحياء الخاصيات والقيم الايجابية الموجودة بالفعل في حياة الشارع، والتي يمكن أن تكتشفها العين المدربة. ويرى المشروع ان هذه العناصر كنز دفين يجب ان تستكملها كل الأبعاد المعنوية والفكرية والروحية التي حرم منها الأطفال والتي لا بد من غرسها فيهم. واخيرا يوفر المشروع عنصرا فنيا شديد القوة، ولا سيما عن طريق المسرح والموسيقى ويبقى الصبية في نشاط دائم ضمن مجموعات صغيرة يشعر فيها كل فرد بأهميته للآخرين.

إن الوصول الى أطفال وصبية الشوارع ليس قاصراً على منظمات غير حكومية ذات تقليد ثقافي بعينه، ففي الهند مثلا يوجد «مركز ادهار اشرام للتنمية المجتمعية» في تاشيك شمالي بومباي، وله تاريخ يمتد ثلاثين عاما في الوصول الى ضحايا الانهيار الأسرى والحيلولة دون حدوث مزيد من التفكك بتقديم المشورة والدعم لأفراد المجتمع المحلي. ومع الوقت أصبحت رعاية الأطفال وحمايتهم عنصراً هاما لاستراتيجية واسعة للتدخل الاجتماعي في تعاون وثيق مع السلطات المحلية. وقد اعترف الرأى العام بمهارة المركز في اصلاح النفوس المحطمة. ولمركز ماتوف في نهاريا بأسرائيل عدة ملامح أصيلة أيضاً. وهو برنامج يوفر الإقامة لسبعين فتى تتراوح اعمارهم بين ١٥ سنة و ١٧ سنة حيث يتلقون لمدة عام تدريبا مهنيا مكثفاً على مهن ذات مكانة أعلى من المعتاد، كالتصوير الفوتوغرافي والالكترونيات. ومعظم المشتركين في البرنامج كانت قد رفضتهم المؤسسات التقليدية ولم تقبلهم أي منظمة أخرى. ويستفاد كثيرا من نظام المجموعة المتجانسة المستوى كوحدة تعليمية. وبالنسبة للنقاد الذين يشككون في وسائل المشروع باعتبارها مكلفة، تشير تجربة المشروع الى أن هذه الوسائل تكون على المدى الطويل أقل كلفة من بدائل الرعاية الداخلية التي توفرها السجون.

العلاقات مع الدولة

مشاريع كثيرة كهذه، حتى إذا حظيت بدعم رسمي، فانها تعاني من صعوبات إدارية ضخمة نتيجة قلق منتشر داخل القطاع الخاص. وبالرغم من منجزات هذه المشاريع فإن تمويلها كثيرا ما يظل محفوفاً بالمخاطر حتى في الحالات النادرة التي يعترف فيها بالجهد الذي تستحقه. ومع تضاؤل تبرعات الجمهور في ظل الضغوط الاقتصادية وارتفاع التكاليف، يعاني الكثيرون من العاملين الميدانيين من تفشّي التضخم وخاصة في امريكا اللاتينية. ولا يمكنهم الاستعانة إلا بعدد محدود جداً من الموظفين الفنيين، ويعتمدون بدرجة متزايدة على حلول ارتجالية كما يواجهون صعوبة في الابقاء على مستويات عالية، ناهيك عن التوسع لتلبية الطلب المتزايد. وحين تقدم الحكومات الاعانات، مثل تقديم منح الإعالة على أساس فردي لتغطية بعض أو كل تكاليف الغذاء، يندر أن تتوافر الاعتمادات الموعودة في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالمركز القانوني أيضا هناك مشاريع كثيرةتَتوَقّ إلى صون استقلالها تجد ان المنح قد تكون مرتبطة بشروط معينة. وفي بعض انحاء أفريقيا قد تثور التساؤلات بشأن وجود مشاريع غير حكومية. وفي كل مكان تقريبا في العالم الثالث، مع استثناءات معينة، يعتبر مستوى التعاون منخفضا بين القطاعين العام والخاص بشأن أطفال الشوارع وتشعر مشاريع عديدة بالحاجة إلى ادوار محددة بشكل أوضح. وتتعايش المنظمات غير الحكومية تعايشاً قلقاً مع النزعة الحكومية إلى التفتيش والتنسيق والمراقبة: فكثيراً ما تبدي الدولة حذراً تجاه المنظمات الخاصة القادرة على حشد اعداد غفيرة من الناس على مستوى القاعدة الجماهيرية. ويتفق الكثيرون على أن هذه المؤسسات ما زالت مشتتة ومعزولة على نحو يتعذر معه الاستفادة من كل امكاناتها. وثمة أسباب أخرى لذلك غير ضعف المركز المالي وفتور الحكومات. فرؤساء المشاريع لا يجدون من السهل دائما العمل في تعاون مع الآخرين، أو التعاون داخل منظمة واحدة. وهم في اكثر الاحيان اصحاب رأى مستقل ويسعدون أكثر بالتعرف وفق رغباتهم. كما ان وقتهم قليل للعمل المكتبي الذي تحتاجه مقارهم في الخارج. وبعد عناء يوم طويل مرهق مع الأطفال تفقد الاستبيانات والنماذج الأخرى الهادفة جاذبيتها حتى حين تكون الاعتمادات في خطر.

ومن الخطأ الاعتقاد بأن التجارب البناءة تقتصر على القطاع الخاص. وربما تجيء من البرازيل اكثر العلامات التي تبشر بالاصلاح الحكومي، فهناك أشارات منظمة اليونيسيف، التي استهلت نشاطها بدعوة من وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٨١، الى طريق تحقيق أهداف جديدة ونجحت في رفع درجة الاهتمام المحلي بالتدريج ليقارب ما يشبه بالحملة الوطنية. ونتيجة لذلك تعد البرازيل البلد الوحيد في العالم حتى الآن الذي يأخذ بسياسة وطنية مترابطة تعني بأطفال الشوارع، حيث لا نظير لمستوى الوعي العام والنقاش العام في أي مكان آخر. وتوفر هذه العملية مثالا نموذجياً لكيفية قيام وكالة للأمم المتحدة بتغيير العقليات والتشجيع على المبادرات ثم الإنسحاب حالما تدور عجلة المشروع. وفي هذه الحالة لم يتم سحب الموارد اللازمة من أموال عامة بل كانت توفّر بشكل منفصل على يد حكومات متبرعة أبدت اهتمامها بهذا الموضوع المحدد مثل كندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية.

وقد اشتمل نشاط اليونيسيف في البرازيل على عمل ميداني رائد. وثبت أن مجرد الحصول على صورة عامة لحالة أطفال الشوارع يمثل مهمة كبيرة. واشتمل البحث عن

الفعالية والأصالة زيارة ٧٥ مدينة كبيرة وصغيرة وتجميع مجموعة المشاريع المكتشفة من نماذج «وقائية». ولكي يكون هناك ناتج قابل للتسوية يمكن المشاركة فيه على نطاق واسع، قامت اليونيسيف بتحليل وتوثيق النشاط اليومي لهذه المشاريع. وتحت شعاري «كلنا لدينا مشكلة» و«كلنا نستطيع المشاركة»، عقدت اجتماعات في نحو ثلاثمائة مجتمع محلي حضري وقرب المناطق الحضرية حضرها مسؤولون بالحكومة ومنظمات غير حكومية وزعماء دينيون ومعلمون وأصحاب عمل. وفي كل حالة تقريباً تمد العملية جذورها وتفضي الى مشروع محسوس. وكانت حالات الفشل قليلة جداً، وحلت الثقة والمهارات المحدودة محل القدرية. وتلافيا لإخفاق الجهود بسبب الاعتماد على شخصية جذابة أو على حكومة قائمة، فقد أنشئت لجان محلية خاصة تحت المظلة القانونية للوكالة الوطنية لرعاية الطفولة (فونابيم).

وربما كان أهم جانب للمشروع هو استعداد الوكالة الوطنية لرعاية الطفولة واستعداد الحكومة للاعتراف بأن من صالحهما تماما ان تتولى المنظمات غير الحكومية مهام معينة. وتبرم السلطات مع هذه المنظمات عقوداً للبدء في بعض المشاريع وإدارتها، لكن دون استخدام ما تقدمه من إعانة في التقيد بأي معايير أيديولوجية معينة ولكي تتم محاسبة هذه المنظمات على الصعيدين الاجتماعي والمعنوي فقط. فالدمج الوثيق بالدولة من شأنه ان يعّرض فرص أي مشروع لشبهات خطيرة أمام المتعاملين معه.

إن ثروة الخبرة الرائدة المجتمعة في مشاريع كهذه، تمثل موردا يمكن أن تبنى عليه حكومات أخرى مع توافر حسن النية، ومن شأن التعاون مع القطاع الخاص أن يضفي انسانية أكبر على المؤسسات الحكومية. ويمكن أن يتدعم التعاون والتلاحم بشكل متبادل وبدرجة أكبر بين المشاريع في أزمتها الحالية. وكخطوة أولى يجب على المنظمات غير الحكومية ان تشكل جبهة مشتركة إن كانت تريد من الدولة أن تستمع اليها، وأن تقبلها كشريك مُقْنع. وعندئذ فقط يمكن رفع معدل خبرتها الفنية لتصبح عنصراً مكوناً للاستراتيجيات الوطنية.

وهناك علامات مشجعة على أن هذا الاتجاه ربما بدأ يتحقق الآن في بعض البلدان التي تعاني من المشكلة. ففي أوروغواى وكوستاريكا، وفي كولومبيا مؤخرا، دون ذكر الحالة الخاصة للبرازيل، تآلفت مشاريع أطفال الشوارع معا في روابط وطنية. وعلى

الصعيد الدولي يجري حاليا في النهاية ذكر لهٰذه المشكلة، وإن لم يزد الامر على ذلك. ولأول مرة لم يعد العامل الميداني يشعر بأنه وحده. ان الكثير سيتوقف على الافراد، لكن الأمل قد تبدى ويجب ألا يخبو الآن.

وحتى مع التعاون الرسمي الكامل– وليس من السهل ضمانه دائما– فسنجد مشاريع المنظمات غير الحكومية بمواردها الضعيفة صعوبة في تحقيق المهمة المعقدة التي تواجهها. ومن الواجب تشجيع مواقف جديدة أكثر انفتاحاً داخل المجتمع للتغلب على التقصير في تحمل المسؤولية الذي تتسم به مجتمعات محلية كثيرة. ويجب على الاستراتيجيات الجديدة، التي تكون في إبداع المشاريع الفردية على أن تضم اليها شركاء جدداً، أن تكسر الحلقة المفرغة للمرض والمريض قبل أن يقع الضرر الحقيقي. ويدرس الفصل التالي بعض الوسائل التي يمكن ان يتحقق بها ذلك.

الفصـــل الخامـــس
نحو الوقايـــة

«المسؤولية: عبء يسهل انتزاعه لكي يلقي به على عاتق الرب أو القدر او حسن الطالع أو الحظ، أو حتى على الجار».

امبروز بيرس
(معجم الشيطان، ١٨٨١-١٩١١)

سَلْه اين يقطن، وسيقول: بجوار قصر الملك، لكن أفضل وصف لعنوانه هو انه يقع على الجانب الآخر من خطوط السكك الحديدية.

«ليك» طفل في العاشرة من عمره: وُلِد في شمال تايلند. توفي والده في أحد حوادث الطرق، عندما كان عمره ثلاثة أشهر فقط. وقد إعتنت به إحدى عماته فترة من الزمن، لكنها بسبب مشاكلها الاسرية المتعددة، نقلت أمر رعايته إلى جدته في بانكوك.

يترك ليك ضواحي التنك التي يسكنونها في الساعة ٥٫٤٥ صباحا، وينتهي من مدرسته في الثالثة بعد الظهر. وفي المساء يبدأ الجزء «المهني» من يومه. يشتري باقات زهور الياسمين من السوق بسعر ٢٫٥ باط للباقة، ويعيد بيعها الى سائقي العربات المتوقفين عند تقاطع الطرق مقابل ٥ باط للباقة. وهكذا يحصل كل ليلة على ٢٠ الى ٣٠ باط (دولاراً أو إثنين). ويضاف مكسبه إلى العائد الذي تكتسبه جدته من بيع ثريد الارز في كشك صغير، ومن اعمال اخرى مؤقتة، مثل غسيل الصحون.

وتسمح الشرطة لليك بأن يبدأ عمله في الثامنة مساءً فقط حين تخف حركة المرور، ويستمر فيه حتى الساعة ١١ مساء، وربما الى الواحدة أو الثانية صباحا في عطلة نهاية الاسبوع. وأحيانا تنتظره بعد ذلك بعض الاعمال المنزلية. وقد سبقت له محاولة جَمْع الاوراق المهملة، أو جرَّ عربة أو بيع الايس كريم، الا انه لم ينجح في كسب مال كاف. وعندما لجأ في إحدى المرات الى بيع أوراق اليانصيب قبض عليه واودع السجن

فترة ٤٥ يوما، حيث لم يكن لديه المال الكافي لدفع الغرامة مقابل الإفراج عنه. حينئذ رأت الشرطة ان تتركه وشأنه شريطة أن يفتح عينيه لما يدور حوله، وأن يقوم بدور المخبر لحسابهم.

وهناك باعة زهور يعرفهم ليك، لا يذهبون الى المدرسة وينامون بالقرب من جسر على النهر. ومنهم من أصيبوا في حوادث ثم تعرضوا لتهديدات عصابات من الشباب الاكبر سنا ممن يقامرون ويستنشقون دهان الطلاء. إن ليك لا يبالي بعمله، ولكنه يود ان يكون له متجر يرتاده الناس بدلا من ان يضطر هو إلى الاتصال بزبائنه.

وقد تلقت الشرطة مؤخرا أوامر جديدة من الحكومة تُحَرِّم بيع الزهور عند تقاطع الطرق، كما تلقى السائقون إشعارات ومنشورات تهددهم بغرامة قدرها ٥٠٠ باط عند مخالفة هذه الأوامر. وتعلل السلطات سياستها هذه بقولها «إذا لم يكن هناك مشترون فلن يكن هناك بائعون».

(من تقرير ميداني، تايلند)

ان حيرة الموظف الذي يحاول دمج اطفال الشوارع في المجتمع المحلي يثير العطف. فعلى نقيض المرضى والجياع، تفوق حاجات اطفال الشارع مجرد توفير الطعام أو العلاج أو أملاح معالجة الجاف وخرائط النمو. كما لا يوجد اي تطعيم أو تحصين ضد الشارع. فالمسألة أعمق من ذلك بكثير، وتتحدى النموذج الطبي الذي يغلب على النهج النمطي. إن هذه الظاهرة تفرض التركيز على الوقاية اكثر من العلاج.

بيد أن العمل وفقا لهذا المبدأ لا يُترجم دائما بسرعة الى سياسة عملية. ان منع وقوع احداث فردية كالحوادث ومخالفة القوانين، شيء، لكن منع ظهور حالة عامة شيء آخر. ومن أجل وقاية أطفال الشوارع من الهامشية، يتحتم ايضاً وقاية الامهات والمجتمعات المحلية منها. كما يجب معالجة المشاكل من جذورها، قبل ان تؤدي توترات البقاء في الاحياء الفقيرة الى الانهيار الأسري. وقد رأينا أن أطفال الشوارع هم الناتج الأخير لسلسلة طويلة من الأسباب والتأثيرات يمكن اعتبارها ايضا سببا لتأثيرات اخرى، كالانحراف والعنف. وكلما ازداد الإبتعاد عن الطفل نفسه كلما ضعفت هذه العلاقة السببية. قد يكون ممكنا تقديم النصائح الى الأسر، أو إعادة اسكانها. ولكن حينما يتعلق الامر بعلاج عشرات الآلاف، بل الملايين، تتراجع الوقاية، باعتبارها الصيغة الجماهيرية، الى عالم الوهم.

وفي ضوء النمو السريع المحتوم للمدن، وبالتالي تكاثر عدد اطفال الشوارع على نطاق العالم، تبدو سياسة «الاحتواء» اكثر واقعية، إذ أنها تمارس تركيزا أوضح، وتعترف بالحدود، وتحمل فكرة التركيز على الهدف تدريجياً من مختلف الزوايا. وأول شرط اساسي لهذه السياسة، هو أن تعمل الحكومات على مواجهة الحقائق، وأن تعترف بوجود المشكلة، وبحجمها الحقيقي. وقد يشعر البعض بعدم الارتياح لذلك وخاصة في البلدان الصناعية.

وفي ردها على استبيان للأمم المتحدة، على سبيل المثال، قالت الحكومة البريطانية مؤخرا «نحن نعتقد بان السلطات المحلية تطبق الأحكام القانونية بطريقة فعالة، ونتيجة لذلك لا توجد لدينا مشكلة هامة تتعلق بالشباب والاطفال المهجورين الذين يعيشون في شوارع المناطق الحضرية (رداً على مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية، فينا ١٩٨٤).

بيد أن الامير تشارلز صرح بانه «رأى متشردين قرب جسر وترلو، ينامون في صناديق من الكرتون، ملتحفين بالجرائد والأسمال البالية». (تقرير صحفي، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥).

وستنفذ سياسة الاحتواء هذه في ظل تنمية المجتمعات المحلية. ان البرامج الحضرية التي تؤثر في نهاية الأمر على أرواح النساء والأطفال، لا تتبع نمطا محددا، كما ان مخصصات الميزانية قد تتخذ اشكالا شتى، مثل برنامج الصحة العامة، والتعليم، ومشاريع إزالة أو تحسين الضواحي الفقيرة، ومشاريع التنمية الاقليمية مع الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية الرامية الى الإبقاء على السكان في المناطق الريفية والمدن الصغيرة، وبرامج الإغاثة في المناطق المتأثرة بكوارث الجفاف والفيضانات والنزاعات المسلحة، وكذلك الأشغال العامة الضخمة كمشاريع الاسكان، وتوفير المياه والمرافق الصحية. ويبدو أن الموارد المتاحة غير كافية بالمرة. ورغم التطور الايجابي الذي حدث في بعض البلدان، فكثيرا ما تتضخم الاعتمادات لتحسين المرافق للفئات القادرة، بينما يحظى الفقراء بالقليل، أو بلا شيء على الإطلاق.

ومع ذلك فلندع التشاؤم جانبا. ومن الطريف، ان التعبير الصيني عن كلمة «الازمة»، يتألف من حرفين يعنيان «المشكلة والفرصة». ولذا فهناك مجال للخلق والإبداع، حتى في أحلك الظروف. ان المدافعين عن القضية يجب ان يكونوا اكثر من مجرد مروجين

للكآبة والقدرية. فالكوارث التي هي من صنع الانسان، يمكن ان تجد حلولا من صنع الانسان ايضا، والآثار المضاعفة التي تفضي إلى جعل الشباب هامشياً يمكن تطبيقها بالمثل على التطورات الايجابية في الاتجاه الآخر. وقد بدأت تتبلور الخطوط العريضة لاستراتيجية تطبق على مختلف المستويات- تشمل تحسين الخدمات الاجتماعية، واضفاء طابع اكثر انسانية على المؤسسات، واتخاذ اجراءات اقتصادية وقانونية، واستغلال موارد المجتمعات المحلية على نحو اكثر فعالية. ان كلا من الطفل واسرته ومجتمعه يتطلب اشكالا محددة من التدخل في المدى القصير والمدى البعيد، سواء في مواقع العمل، أو داخل المنازل.

ويتجه النهج التقليدي لمعالجة مشكلة أطفال الشوارع أولا الى تبني الطفل أو تربيته كاجراءات علاجية. ويعتبر التبني- أي إعادة التوزيع الاجتماعي للأطفال- حلا قديما على مر العصور. وفي نظام الاسرة الكبيرة حيث تكون تنشئة الأطفال مهمة جماعية، تتم العملية بطريقة طبيعية. وعلى النقيض، فإن القيود القانونية التي تفرض لصالح الطفل في البلدان الصناعية عادة ما تكون قاسية. ولا يكون أطفال الشوارع أفضل المرشحين للتبني حسب المعايير التقليدية، فمعظم الأسر الراغبة في التبني تفضل أطفالا رضعا، اقرب ما يكون شبها بطفلهم الحقيقي، ولن ينظروا الى ذلك الطفل المشاكس الذي يعيش في الشوارع ويتجاوز العاشرة من عمره، ويمارس الاتجار بالمخدرات.

وهناك على ما يبدو شرطان لازمان للنجاح:

اولاً: ينبغي تبسيط الاجراءات القانونية والإدارية الى حد بعيد. ففي كوستاريكا، ظهر الطلب القوي على التبني السهل بين الفقراء عام ١٩٧٩، حين اعلنت الحكومة أن هذه العملية أصبحت مجانية تماما. وتوجهت أسر كثيرة لاستيفاء الاجراءات الرسمية لعمليات تبن واقعية وغير رسمية، استمرت عدة سنوات. ومع ذلك، فما زالت العقبات القانونية كبيرة في بعض البلدان النامية.

ثانيا: يجب ان يستبدل مفهوم «الاسرة المثالية» بمفهوم جديد، اكثر مرونة، وهو مفهوم توفير آباء محددين لأطفال محددين. فهذا يوسع كثيرا من نطاق الاسر المتبنية المحتملة بإدراك حدوث تغيير أفضل في الارتباط العاطفي بين اطفال بدأوا حياتهم بداية تعيسة، ووالدين كانا عانيا من محن مختلفة. وعلى وكالات التبني ألا تبحث فقط عن

النمط الثابت: والدان في أواسط الثلاثين، غير مطلقين، لهما دخل مناسب وخلفية دينية، بل عليها ان تبحث عن أناس لهم خبرة عامة بالحياة، يمكن ان تتناسب مواهبهم الخاصة مع احتياجات الطفل المحددة. وينبغي عدم استبعاد غير المتزوجين، والزوجين المسنين، ومن يعانون من مشاكل صحية. فقد يكون الرجال والنساء الذين واجهوا صعوبات في حياتهم، وخرجوا منها اكثر قوة، مناسبين تماما لتبني أطفال الشوارع. ويمكن اعتبار هذا الاتجاه بمثابة استعادة مجال التبني الموجود في المجتمعات التقليدية للأسرة الاصلية.

بل إن عملية حضانة الطفل توفر امكانيات اكبر، وهي بحكم عدم استمرارها تمثل للأسر المضيفة التي يسهل العثور عليها عادة إلتزاما أقل من التبني. وكثيرا ما تكون عملية الحضانة أنسب للأطفال الأكبر سنا الذين يمكنهم التعبير عن آرائهم بشأن مسار حياتهم، والذين لا يرغبون في ارتباط متين حين يكون استقلالهم قريبا. كما يمكن مبدئيا اللجوء الى الاحتضان عندما يكون للأزمة طابع مؤقت، رغم أنه ليس من السهل أبدا التنبؤ بتطور المشاكل الأسرية الصعبة، فضلا عن وجود خطر عدم الاتفاق بين الوالدين الطبيعيين والأسرة الحاضنة.

ويجب كذلك تشجيع الرعاية غير المباشرة، الوطنية أو الدولية لأطفال الشوارع في مشروع ما أو داخل أسرهم، وهي عملية تشمل الاحتضان من خلال تبرعات منتظمة لدعم الرعاية الاجتماعية والتعليم. كما يمكن تطبيق نفس الصيغة على فئات أخرى مثل أطفال الأسر الريفية الفقيرة، أو تطبيقها بصورة وقائية على الامهات المعرضات لخطر انهيار أسرهن. ان التفاوت الهائل القائم بين البلدان الصناعية والنامية يجعل الطريق طويلا امام وصول منحة صغيرة، لكن مع ازدياد الوعي يصبح المجال واسعا أمام هذه الصيغة. وقد تكون بعض الشركات التجارية مثلا على استعداد لتقديم مساهمة لا تسبب ضرراً لميزانيتها، لكنها تكون ذات قيمة من أجل اظهار المسؤولية الاجتماعية وتحسين صورتها العامة.

وعند تتبع اثر الأسباب التي قادت الطفل الى هذا الوضع، على المرء ان يتطلع الى وسائل تدعم اسرته «وقائيا». وحتى الآن كثيرا ما تتوافر الخدمات الاجتماعية عمليا، وعلى نطاق واسع، لدعم والدي الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمس سنوات، بينما

تقل للأطفال الذي تتراوح اعمارهم بين ٦ أعوام و ١٢ عاما، لكنها تتوقف بعد ذلك تماما. وهكذا فإن الاسرة، باعتبارها العنصر الاساسي المُكَوِّنْ للمجتمع، لا تكاد تحظى باعتراف كاف من جانب الحكومات، ناهيك عن اعتبارات موقعها في السياسات الاجتماعية. ومن المفارقات أنه لا تبذل محاولات اعادة اكتشاف الفضائل الطبيعية للأسرة الا حين تتعرض لأقصى التهديدات. ورغم أن حكومات كثيرة وضعت سياسات تستهدف رفع مستوى اكثر القطاعات السكانية فقراً وحرمانا، كالمسنين أو العاطلين عن العمل أو النساء العاملات الوحيدات، فقد ركزت حكومات قليلة جهودها على تدعيم تماسك الاسرة ككل، بالنظر إلى ما تمارسه من دور في عملية التنمية.

ومع ذلك فقد تعمل السياسات المركزة على الاسرة بشكل مباشر على تحييد الآثار الجانبية غير المتوقعة للتنمية، التي تنتج غالباً عن السياسات الحكومية غير المنسقة، التي يسهم اطفال الشوارع في الكشف عنها. وكما تشير دراسة للامم المتحدة صدرت مؤخراً بشأن عدم تكيف الشباب من وجهة النظر الاجرامية: «إن كانت هناك نتيجة يمكن استخلاصها من بياناتنا، فهي أن إنحراف الاحداث ليست نتيجة حتمية للفقر أو التحضر السريع. فالعامل الرئيسي هو درجة متانة العلاقات التي تربط الكبار بالأطفال، ولا سيما في إطار العلاقات الاسرية». (الوثيقة ٢٢، معهد الامم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي، روما، ١٩٨٥).

ومن شأن السياسة التي تدعم الاسرة أن تعزز وظيفتها باعتبارها الوحدة الأساسية للتنمية الانسانية لكل اعضائها وان تشجعها على مواكبة التغيرات في المجتمع، كالتحضر مثلا، بطريقة بناءه.

ورغم ان تحليل وضع الاسرة لا يترجم دائما وعلى الفور الى صيغ عملية للسياسة الوطنية، فان توافر فرص أفضل للحصول على خدمات مثل دور الحضانة ورياض الاطفال، يبدو اكثر الطرق ضمانا للوصول الى الأسرة ككل. ويندر ان تطبق في أسر العالم الثالث تدابير أخرى ممكنة في المجتمعات الصناعية، كتمديد فترة أجازة رعاية الطفل للأم أو الأب، والعمل نصف الوقت، والأخذ بساعات عمل أقل واكثر مرونة، ومنح علاوات للأطفال.

ان الحكومات وإدارات الشؤون الاجتماعية الراغبة في التوصل الى حل للمشكلة في البلدان النامية، تعي تماما عدم كفاية الغطاء الذي تمده للفقراء في المناطق الحضرية، ناهيك عن سكان الريف. وليس بمقدور أي مؤسسة تقليدية تقدم الخدمات أن تواكب معدل الهجرة الداخلية إلى ضواحي الاكواخ الذي يصل الى المئات يوميا. إن نظام الضمان الاجتماعي بمفهوم العالم الصناعي غير موجود عمليا.

ومهما كانت هياكل الخدمات المعتمدة، فإن فعاليتها ستتوقف على من ينفذها. وفضلا عن الأعداد المجردة، فقد يواجه الموظفون عدم اكتراث أو عداء من السكان الذين يسعون إلى مساعدتهم، إذا كانت مصداقيتهم قد تأثرت من قبل. وهناك عوامل اجتماعية مختلفة تحول دون تحديد اي صيغة بعينها باعتبارها افضل الصيغ. ومع ذلك تشير الدلائل إلى انه من أجل ايصال الخدمات إلى الاسرة والحفاظ على تماسكها، يفضل الاخذ بسياسة مركزية قوية تنفذها مؤسسة تنفيذية لا مركزية. وستحدث الاجهزة التشريعية أكبر الأثر حين تحظى بأعلى تقدير من المجتمع. وقد ركزت البحوث الضوء على حقيقة ان أطفال الشوارع الذين اعتادوا على الاستبعاد المستمر، سيستفيدون على نحو افضل من الخدمات الاجتماعية إذا توافر نطاقها الكامل في نفس المكان وإذا كانت مكملة ومدعمة لبعضها البعض.

ولذا ينبغي تركيز الاهتمام على وسائل منح الدعم في المقام الأول للأسر التي تجتاز ازمات والتي تميل إلى الانهيار، مثل الاسر الوحيدة الأب او الام، أو الاسر التي تعاني من مرض مزمن أو من البطالة، أو الفقر المدقع. إن التعرف عليهم ليس بالأمر السهل، إذ يجب أن تشمل «الوقاية» حسب تعريفها حالات أكبر كثيراً من الحالات الفعلية، كما ان التشخيص الذي يختلف عن توصيل الخدمات قد يؤثر بذاته على وضع الأسرة، ولن يسعى العاملون الميدانيون على خط المواجهة الذين يزورون الاسر الى البحث فقط عن أطفال الشوارع المحتملين، بل سيحاولون تفقد الحاجات العاجلة للأسرة واي معاناة تتعرض لها. والتي قد يؤدي تدخلهم الى تخفيف حدتها. ولن تتمثل الأولوية بالنسبة لهم في شمول اطفال الشوارع في مشاريع، بل في وضع حل داعم بما فيه الكفاية وقابل للاستمرار في الموقع ذاته باستخدام الحد الأدنى من الموارد. وهناك آخرون في وضع جيد يسمح لهم بتحديد حالات الأسر التي تعاني من ازمة، وبالتدخل على النحو

المناسب منهم الأطباء والممرضات وعمال الصحة وموجهو التغذية ومدرسو رياض الأطفال والمدارس الابتدائية.

وفي هذا الاطار تلعب دور الحضانة اليومية دورا أساسيا، إذ تستقبل العديد من الأطفال الذين يتركهم آباؤهم في الشوارع طوال اليوم، ومن اجل العمل أو البحث عن عمل. وقد يهرب أطفال آخرون من منازلهم بعد أن يغلق آباؤهم الباب عليهم. ونادرا ما تتوفر هذه المراكز على نطاق واسع في البلدان النامية، على الأقل من جانب الدولة، ولا تقام هذه المراكز حسب الأولوية في المجتمعات المحلية التي ينمو فيها اطفال الشوارع. ومع أن معظم تأثير مراكز الحضانة اليومية يكون على الأطفال الرضع، فقد يكون لها تأثير على ظهور أطفال الشوارع حيث يتعرض الأطفال الأكبر لإهمال جسيم على حساب الأطفال الاصغر. وهذه المراكز لا تشارك بالضرورة في انشطة المجتمع المحلي، فبدل إعتبارها أداة متاحة للمشاركة وللاتصالات الاجتماعية، قد يستخدمها بعض الآباء في ترك أطفالهم فيها لاطول فترة ممكنة سعداء بامكانية التخلص منهم، متصورين بأن الوجبة التي تقدم للأطفال في فترة الظهيرة تعفيهم عن تقديم أي شيء آخر لهم. إن هذه المراكز قد تسدي خدمة للآباء، لكنها تعتبر بوجه عام بديلا بائساً للرعاية الأسرية، فهي تلبي احتياجات الطفل المادية لكنها نادراً ما تلبي احتياجاته العاطفية.

وتمثل خدمات المربية المنزلية، وهي صورة طبق الأصل من مراكز الحضانة اليومية، نهجا آخر يطبق كثيرا حتى الآن في البلدان المتقدمة، إذ يمكن ان تتوافر للوالدين نساء مدربات على العمل المنزلي ورعاية الطفل في حالة المرض، أو اي طارىء آخر، إلى أن تمر الازمة.

دعم المبادرات الخاصة والمنظمات غير الحكومية

من البديهي أنه لكي تقدم الحكومات اقصى ما يمكن للسكان الذين يتعرضون للخطر، يجب أن تعمل بنشاط على إقامة علاقات بناءة مع المشاريع الخاصة، وبأشكال لا تقتصر على المشاركة في توصيل الخدمات ومع اعترافها بأن حل المشكلة يتجاوز قدرة الدولة وحدها فإنه ينبغي على الحكومات أن تقدم دعما نشطا للمنظمات غير الحكومية، وأن تضع الإطار القانوني الذي يمكن هذه المنظمات من ممارسة نشاطها.

وقد كان للوكالات غير الحكومية الفضل في تسليط الضوء على مسألة اطفال الشوارع. وكان البرنامج المشترك للمنظمات غير الحكومية المعني باطفال وشباب الشوارع الذي أسس في جنيف عام ١٩٨٢ تحت رعاية المكتب الدولي الكاثوليكي للطفل من بين البرامج الرائدة في هذا الصدد. فقد استند إلى الخبرة العريضة المكتسبة من المبادرات الخاصة، فاتخذ الخطوات الأولى من أجل خلق شبكة عالمية للمعلومات ودعم العاملين الميدانيين والوكالات. بيد أنه يتعين بذل مزيد من الجهود من اجل توسيع هذه الشبكة ووضع مبادىء توجيهية وتنسيق البرامج.

ويمكن لتدابير رخيصة ان تساهم في توفير الحوافز فبالامكان مثلا تقديم المشورة والدعم الفنيين للمشاريع القائمة. ومن شأن توافر جو من حسن النية ان يشجع على إقامة مشاريع جديدة. ويمكن احيانا تقليل تكاليفها الأولية عن طريق منح الأرض مجانا، أو ضمان قروض مصرفية للبناء والتوسعات. ويمكن السماح لأصحاب المشاريع بتنزيل تكاليف البناء من دخلهم الخاضع للضريبة. كما يمكن الابقاء على التكاليف الجارية للمشاريع عند حدها الأولي بتقديم الاعانات أو المواد الغذائية لها، أو بدفع قيمة ما تقدمه من رعاية طبية وعلاج الاسنان، أو الغاء او تخفيض ضرائب الشراء المفروضة على لوازم اجهزة التعليم وما تحتاجه من اثاث، أو خفض الضرائب المحلية المفروضة على ممتلكاتها. ويمكن شمول التعليم غير الرسمي بالاعتراف الحكومي بسهولة، مثل الفصول المسائية التي توفرها مشاريع أطفال الشوارع. ويبدو أن البلدان الافريقية على وجه الخصوص، تمانع في الاعتراف بالحلول البديلة التي تأتي بها المنظمات غير الحكومية التي تبذل جهودا مضنية لاثبات أنها تستهدف الصالح العام.

وربما تأخذ بعض الحكومات ضمنيا بسبب عملي اكثر لتوثيق تعاونها مع المنظمات الانسانية غير الحكومية. ان وجود اعداد متكاثرة من الشباب الساخطين في مدينة ما ليس لديهم ما يفقدونه قد يشكل تهديداً سياسياً. فهم الاهداف الأساسية لدعاة استخدام العنف او الارهاب كاداة سياسة. إن شباب الشوارع من الاجلاف الذين لا يعرفون الرحمة ومن انصاف المتعلمين والضعفاء فكريا الذين تعودوا على الخداع والعمل السري، يمكن أن يصبحوا مجندين مثاليين. ان شباب الشوارع اليوم يمكن أن يصبحوا رجال حرب العصابات غداً، سواء في الريف أو في المدن. وقد يكون رد فعل الشباب

الصغار المنسلخين عن المجتمع ممن يقاومون جهود الدولة لإعادة دمجهم في المجتمع أكثر تجاوباً مع المنظمات غير الحكومية لذا، قد ترى السلطات ان دعم المنظمات غير الحكومية هو تأمين ضد ما تعتبره ايديولوجية خاطئة.

إضفاء الطابع الانساني على المؤسسات

هناك الى جانب تحسين الخدمات الاجتماعية الخارجية، حاجة ملحة في بلدان كثيرة إلى توفير الدفء لمؤسسات الرعاية السكنية للأطفال. ويتمثل الافتراض المنطقي الأول عند الأخذ بسياسة جديدة في ان نوعية الرعاية مسألة تتعلق بالكم. فالدور، سواء كانت مفتوحة أو مغلقة الأبواب، يجب ان تقتصر على اولئك الذين يتبين ان كل البدائل الاخرى الممكنة قد عجزت عن مساعدتهم. واذا كان لا بد من وجود هذه الدور فإنها ينبغي أن تكون أكثر وعيا بالحلول التي تقوم على المجتمع المحلي، كالإحتضان في تجمع أسري بديل، وعليها قدر الامكان أن تتجنب نقل الشعور بعدم الامان الناتج عن إدراك ان الفرد يعيش في بيت مؤقت، وبدون اللجوء إلى استثمارات مفرطة، يمكن إدارة مؤسسات كثيرة بطريقة اكثر انسانية وخيالا. وكثيرا جداً ما يفعل النزلاء ما هو اكثر من الاذعان السلبي وتنمية عقلية تلقى الصدقات. واشتراكهم بدرجة أكبر من علمية اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم اليومية والتركيز بدرجة أكبر على عناصر تنمية الشخصية في البرامج التعليمية، لن يكلف شيئا.

لذلك فان من الممكن تصور وجود دور «وقائي» لكثير من المرافق الأفضل تجهيزاً، فبدلا من ان تكون هذه المرافق أماكن يوضع فيها الأطفال بأمر من المحكمة حين تعجز أسرهم عن رعايتهم على نحو كاف، فإنها يمكن ان تصبح مراكز تلجأ إليها الاسر التي تكاد تنهار للحصول على العون المناسب في الوقت المناسب. فهي ليست الملاذ الاخير حين تفشل كل البدائل الأخرى، بل هي حبل إنقاذ قادر على منح الأطفال وآبائهم معا فترة الراحة المطلوبة للتغلب على الأزمة.

تحرير طاقات جديدة

لن يعمل التوسع في الخدمات التي تمولها الدولة، سواء كانت خدمات «حضرية اساساً» أو «متكاملة»، رغم حيويتها وتنوعها، على حل مشكلة اطفال الشوارع برمتها فهذه الخدمات لن تعطيهم أشياء تؤثر على لب المشكلة. كما أن أي توسع من هذا القبيل لن يكون عمليا حين يكون حجم المشكلة بهذه الضخامة.

«إذا نجحنا في الوصول الى فرد واحد، يبقى هناك ألف على الطريق»— (عامل ميداني باليونسيف في البرازيل).

إن المواقف الجديدة يجب ان تكمّل التحسينات المادية. وفي مواجهة مشكلة تتأثر جزئيا فقط بآراء الخبراء والبرامج المكلفة، يتطلع المرء إلى اشكال جديدة للجهد الإبداعي، والى وسائل حشد موارد وطاقات جديدة تتناسب مع المهمة. ولا بد كذلك من الاخذ بمصادر جديدة للإلهام، وباشكال جديدة للوصول إلى أطفال الشوارع ورعايتهم.

ان الرعاية هي بالفعل لب المشكلة، ولا يمكن أن يحدث الدمج الحقيقي لأطفال الشوارع في الثقافة الأساسية السائدة إلا في مجتمع يمنح اعترافا أكبر ومكانة أعلى لفضيلة الرعاية. ويجب إعادة اكتشاف الرحمة والحنان في العمل وفي الخدمة، والاعتراف بهما لا كخيارات استثنائية تدخر لأولئك الذين يقبلون رواتب أقل من أقرانهم العاملين في المجالات التجارية والمالية، بل باعتبارهما يمثلان بعدا طبيعيا لكل عمل مهني تعويضا عن الرضا بوظائف أخرى. ففضيلة التضامن الانسانية يجب أن تكون شاملة غير مجزأة. وهذا لا يمكن الحصول عليه بالمواعظ والإغراق في الخيال، بل يجب غرسه وتغذيته بنشاط.

حقا ان الذين يشككون في مفهوم التضامن لا تنقصهم الحجج ابدا. ولنقارن بين حكايتين. ففي عام ١٩٨٣، حصل ويليم غولدنغ على جائزة نوبل للأدب عن كتابه «سيد الذباب» الذي يُدرَّس حاليا في مناهج اربعين بلدا. وهي قصة عن مجموعة من صبيان المدارس الانكليزية تحطمت طائرتهم على جزيرة استوائية مجهولة وقتل في الحادث طاقم الطائرة، لكن الاطفال ظلوا على قيد الحياة. وسرعان ما إنقسموا إلى

مجموعات متناحرة مصممة على القتال حتى الموت. ومثل كثير من الطلاب، قبل المدرسون والقراء نظرية غولدنغ بانه في غياب الكبار الذين يحافظون على القانون والنظام، يرتد الصغار الى حالة الهمجية البدائية.

لكن الحقيقة قد تدحض الخيال. ففي عام ١٩٧٧، ذهب ستة أولاد كلهم اصدقاء من مدينة تونغا لصيد الأسماك. وقد تعرض قاربهم لعاصفة... وبعد عدة ايام رهيبة، تحطم القارب على احد الصخور. وجاهد الأولاد بما تبقى لهم من قوة مستنزفة للسباحة الى شاطىء جزيرة إستوائية مجهولة لا يسكنها أحد. وفي مواجهة هذه الورطة، تعاهد الأطفال على ألا يتشاجروا أبدا طوال وجودهم على هذه الجزيرة، لأن في ذلك نهايتهم، وقرروا أن يسير كل اثنين معا دائما تفاديا للحوادث أو الضياع، وأن يقوم اثنان منهم بالحراسة ليلا ونهاراً. وقد وفى كل منهم بما وعد. وبعد خمسة عشر شهرا تم العثور عليهم وإنقاذهم. وهكذا فانهم يدينون ببقائهم إلى عقيدة مشتركة، وإلى أن أيا منهم لم يحاول استغلال الآخرين، وربما تحديداً إلى ثقافة تعطي التعاون ثقلا أكبر من المنافسة.

وقد تمادى التعليم الحديث في تقليص هذا المبدأ الى حد القول بأن فتية المدن اليوم إذا واجهوا موقفا مماثلا فلن يتصرفوا بنفس القدر من الاعتماد على النفس، وعدم الانانية.

وهناك مثل آخر من اليابان. وهي صورة فوتوغرافية مشهورة التقطت في أعقاب القاء القنبلة الذرية على ناغازاكي، تصور طفلا في العاشرة يحمل على ظهره طفلا أصغر سناً وقد شوه الاشعاع وجهه بحروق بشعة. ففي لحظة الأزمة الحرجة يبدأ الطفل الأكبر، الذي دفعته الغريزة إلى حماية الطفل الأصغر، في البحث عن العون.

وفي عام ١٩٨٣، بعد حوالي اربعين سنة من هذه النكبة، جرفت موجة عاتية نتيجة وقوع زلزال ١٠٠ شخص في مدينة اكيتا. وعندما سئل بعض طلاب طوكيو عن تصرفهم في ظروف مماثلة، أجابوا «كنت أهرب». والمعروف ان معهدهم يطبق سياسة اختبارات المنافسة المفرطة.

ان دافع الصغير الى تقديم العون لرفيق له في مأزق أمر طبيعي وعالمي. وحين يبدو أن هذا الدافع قد انمحى، فإنه يمكن تنبيهه وتشجيعه بخلق مناخ مناسب. قد يكون «الايثار» صفة مديح لوصف الترابط الوحشي للعصابات، بيد أن أطفال الشوارع ينظمون أنفسهم تلقائيا على أسس تعاونية انطلاقا من نفس الأماني والحاجات.

وفي مانيلا يشكل سبعة أطفال أو ثمانية فريقاً لبيع السكائر عند مفارق طرق معينة. ويدفع الأطفال البالغة أعمارهم ثماني سنوات تبرعات في صندوق للزعيم البالغ أربعة عشر عاما من العمر، والذي يقوم مقابل ذلك بمساعدتهم عند الحاجة كأن تصادر الشرطة بضائعهم.

وفي شيلي، تعيش مجموعة من الأطفال المنبوذين تماما من نفس السن تحت الجسور معتمدين كلية على السرقة من الأسواق. ويعدون يوميا قائمة بالمشتريات ويوزعون الأدوار: «نحن نحتاج الى خبز وبطاطا وفواكه... الخ». وبينما يخرج الأكبر سنا إلى «العمل» يقوم الآخرون برعاية الصغار. إن أسلوبهم في العون الذاتي يصطدم بالمعايير التي يفرضها العالم «الآخر». ومع ذلك فإن ما تدينه السلطات الرسمية بأنه إنحراف أو «سلوك شاذ» هو بمعيار مختلف تكيف طبيعي وايجابي لصدمة عيش المرء وحيدا في بيئة عدائية.

ومن المتناقضات ان وضع أطفال الشوارع على الهامش من شأنه ان يخلق أو يحافظ على قيم، يميل المجتمع التقليدي بلا عمد الى استئصالها. وتمثل هذه القيم رأسمال بشريّ يمكن ببعض المهارة استغلاله ومضاعفته واعادة استثماره لصالح أصحابه والآخرين على السواء. عندئذ يمكن ان يصبح الكبار في المجتمعات المسحوقة، كذلك أطفالهم، عناصر مشجعة على تقدمهم. وبدلا من أن يمثلو مشكلة يصبحون مورداً، يقدمون العون بدلا من أن يطلبوه.

ويمكن للمرء أن يرى تطبيق هذا المبدأ في برنامج «من الطفل الى الطفل» لتوفير الرعاية الصحية للأطفال في حوالي ٧٠ بلدا حتى الآن. وهو يقوم على واقع اجتماعي ونفسي يندر وجوده في العالم الصناعي ألا وهو العرف المتبع في رعاية الصغار، لا من جانب أمهاتهم فحسب، بل واخوتهم الأكبر سنا أيضا. فاثناء عمل الأم يتولى الإخوة والأخوات الاكبر سنا مهمة التغذية والحماية والرعاية العامة، مما يضفي طابعا رسميا على هذه العملية الغريزية الفطرية ويستغلها في زيادة نشر الوسائل التقليدية لتوفير الخدمات الصحية. ويتعلم الأطفال الكبار كيف يلقنون الصغار المبادىء الاساسية للصحة العامة والتغذية والاسعافات الأولية. وبذلك ينتفع الطرفان: ينتفع الجميع من البرنامج، إذ يكتسب الصغار المعرفة العملية، يحقق الأكبر سناً شعورا أعمق بالنفع والمشاركة في الجهود الجماعية، كما يضفي فارق السن بينهما دينامية قوية ايجابية على تلك العلاقة.

مواكبـة الطاقات للاحتياجـات

تعتبر الآثار الاجتماعية لهذا الأسلوب بعيدة الأثر في المناطق الريفية والحضرية على السواء. ويتمثل التحدي في إبراز الصفات التي تكون لدى الصغار أنفسهم: البراعة والاستقلالية والولاء للجماعة، وتلقائية يُحسدون عليها وتفهم معنى الصداقة الحقيقية، وإدخالهم – كحلفاء – في مكونات مجتمع يعي مسؤوليتهم الأدبية. إن تضييق الفجوة بين الحرمان والاحتياجات البشرية من جانب، وبين الوفرة والموارد البشرية من جانب آخر، يعني إعطاء معنى أعمق للمشاركة المجتمعية.

وهذه ليست مثالية بأي حال. فوجود أطفال وصبية وشباب الشوارع في المدينة يمنحهم فرصة الاقتراب من الدراية المهنية والقوة السياسية. وعلى نقيض بعض السكان المحرومين الآخرين، فانهم ظاهرون للعيان، وهم نظريا في وضع يسمح لهم بالاستفادة من التحيز الى المدن في سياسات التنمية. والموارد – الفكرية، والبشرية، والتقنية، والمالية – كلها موجودة وقريبة، ورغم أنهامثقلة بالاعباء إلا انها تنتظر البراعة والحسم من أجل استغلالها في هذه المهمة.

وبينما تعجز برامج التدريب المهني المكلفة عن تأمين وظيفة ما، تأتي خدمة المجتمع مثلا في شكل مشاركة طوعية في تلبية الاحتياجات البشرية للآخرين، لتفتح بابا قد يكون مغريا تماما. ان الخبرة الكبيرة في البلدان الصناعية والنامية على السواء أمر له أهميته الواضحة رغم أنه عنصر يندر ان يوضع في الاعتبار في التخطيط الحكومي ويقوم المتطوعون عادة بجمع التبرعات من أجل اعمال الخير، وبزيارة المرضى في المستشفيات. ومع ذلك فإن مجال العمل الطوعي يتجاوز بمراحل مديد العون بين الحين والآخر، ويعبر حدود الاعمار والطبقات. وإذا أمكن حشدهُ وتركيزه للتصدي لمشكلة محددة، فإنه يوفر إطار عمل مختلفا لا يحتاج إلى اعتمادات مالية.

وهناك برنامجان رائدان أمريكيان، احدهما متواضع الحجم في الحضر، والآخر أكبر، ينفذ في الريف، وكلاهما يثبتان أنه يمكن بالقيادة الحازمة مساعدة الشباب المحرومين على الخروج من مأزقهم، وعلى أن يسهموا بأنفسهم على اساس طوعي في رفاه من يعيشون حولهم.

ففي نيويورك تم تنظيم جماعات من الشباب، معظمهم من أصل اسباني، في دوريات لحماية ركاب مترو الانفاق وهم يضعون على رؤوسهم قلنسوة حمراء ويرتدون قميصا أبيض زين بشعار «الملائكة الحراس» وهم يعملون عادة في مجموعات غير مسلحة من خمسة أشخاص أو أكثر، يعتمدون على عددهم ومظهرهم المنضبط في اقناع المجرمين بالعدول عن نواياهم وحماية الناس في حالة تعرض السلامة العامة للخطر. ويشعر شرطة السكك الحديدية بكراهية نحوهم إذ يكشفون عجزهم، لكن هؤلاء الشباب كسبوا عطف العاملين في مترو الأنفاق وفرق الاسعاف والجمهور بوجه عام.

ورغم ان كل فرد يحتاج الى راتب، فان كثيراً من الشباب في الشارع يطلبون الى ما هو أقل: انهم بغريزتهم– يتحرقون شوقا الى الحصول على اعتراف بهم وإلى تحمل المسؤولية ومنحهم فرصة لإثبات وجودهم كأفراد، وربما خوض بعض المغامرة والمخاطرة. وهذا ما توفره «كتيبة الصيانة» في كاليفورنيا. ففيها يؤدي الشباب من كلا الجنسين ومن كل الاعمار (منهم ٥ في المائة من المعوقين) مهام يعتبرونها هم والرأي العام مهمة مثل: إعادة التشجير، تطهير ضفاف الانهار، تحسين البيئة، ونجدة المجتمع في حالات الطوارىء كالحرائق أو الفيضانات أو مكافحة كوارث الحشرات والآفات التي تهدد المحاصيل. إن إحساسهم بوحدة الهدف والمبادرة يضاعف من المكاسب التي يجنيها أفراد المجتمع ويزيد من مردودية التكاليف.

ولعل أهم ملامح خدمة المجتمع على هذا النحو أن العملية تطبق في الاتجاهين: من خلال مد المجتمع يده الى المحرومين الذين يمدون ايديهم بدورهم إلى فئات أخرى مستهدفة. فمثلا هناك صبية في الخامسة عشرة من عمرهم من نزلاء المؤسسات المغلقة، دون ذكر الشباب الاكبر سنا، اعطيت لهم الفرصة ليصبحوا هم انفسهم متطوعين، وبذلك يلبون الاحتياجات البشرية لرفاقهم: ليست احتياجات من في اعمارهم بل احتياجات المسنين أو الأطفال الصغار، في عملية نمو متبادل. وكما يقول جون شتاينبك «يصبح الولد رجلاً عند الحاجة الى رجل».

ان الصبي الذي يدرك، ربما لأول مرة، انه ليس هو الوحيد الذي يواجه أوقاتا صعبة، وأن هناك حاجة إليه بالفعل، يغير تماما من شكل علاقته بالعالم الخارجي. وهذا التحول يحرره من طغيان أقرانه القدامى. وبعد أن كان دائما هو المتلقى للأوامر والتعليمات،

أصبح يجد نفسه مسيطرا، بل وقادرا بالفعل على التصدي للمواقف. ويصبح الطريق امامه ممهدا لاستعادة احترامه لذاته، والثقة في الطبيعة البشرية، وهذا هو لب المشكلة الاجتماعية والنفسية برمتها. ويزعم البعض ان تنبيه هذه الرؤية، يشغل كل وقت الصبي الذي يعاني من متاعب في مساعدة الآخرين ليس واحداً من طرق إعادة تأهيل هذا الطفل بل هو الطريق الوحيد لذلك.

ويمكن العثور كذلك على موارد تنتظر الاستغلال في كثير من مؤسسات التعليم، كالجامعات والكليات الفنية التي تمثل تجميداً لرأسمال لا يشارك بدرجة كافية غالبا في حل المشاكل الاجتماعية للمجتمعات المحلية. وفي البلدان الصناعية والنامية على السواء، تميل هذه المؤسسات إلى اعتبار نفسها أمينة على القيم الفكرية، لا الإنسانية، وتنفر من تلويث ايديها بالاحتياجات البشرية التي تنتظر من يلبيها على أبوابها في الشارع وفي كل مكان.

وهناك نهج يبعث على التفاؤل في محاولات هذه المؤسسات ابداء مزيد من الاهتمام، وذلك عن طريق «الخدمة الدراسية» المعروفة ايضا باسم «تعليم الخدمة» أو «التطبيق الانساني للمعارف». ففضلا عن المواد التقليدية، تصبح المشاركة في تقديم خدمة عملية للضاحية أو المنطقة جزءاً مكملا للتعليم والتدريب. وبذلك يتداخل التعليم من جانب مع تقديم العون من جانب آخر. فمثلا قام طلاب المدارس الفنية والتدبير المنزلي بابتكار وصنع اجهزة معاونة للمعوقين، بعد ان قضوا فترة من الزمن في مخالطتهم والتعرف على حاجاتهم. وقد بدىء مؤخراً معارضة من يخشون حدوث هبوط في المستويات الأكاديمية. بيد أن الاهتمامات الانسانية لا تتعارض بالضرورة مع التحديات الفكرية. فالحافز على مساعدة الآخرين يمكن أن يشجع على الدراسة، وأن يعمق الفهم المتولد عن التجارب الشخصية.

في بعض المدن الامريكية طبق نظام «مزاملة» طلاب الجامعات لشباب الشوارع، فيقوم الطلاب بتعليمهم والإشراف عليهم بعض الوقت مقابل مصروف يومي هو أقل بكثير من تكاليف الرعاية في المؤسسات.

وفي تركيا، عُهد الى طلاب الطب، لفترة عام، بمسؤولية العناية بالاسر المنكوبة في الاحياء الفقيرة لنشر الوعي الصحي وايضاح اهمية أساليب الصحة الوقائية.

كما أوفدت بعض الحكومات متدربين من الخدمة المدنية لمدة ستة اشهر الى ملاجيء المشردين ليتعلموا التعامل مع الناس لا مع الورق. ويصبح لهذه الانشطة قيمة خاصة حين يمارس المتطوع دور العامل المشجع أو المنشط فينشر روح المساعدة الجماعية بين من يحتاجون اليها.

وتتمتع المدارس بقدرة غير محدودة تقريبا على تحرير الامكانات البشرية والعمل كعوامل للترابط والتغيير الاجتماعيين. إن قيام الكبير بمساعدة الصغير على اساس مضطرد من شأنه أن يضاعف الفائدة التعليمية، وأن يشجع على الاعتماد على النفس ويدعم الأضعف، وهذا ما يحدث بشكل طبيعي في كثير من قرى العالم الثالث. وبالمثل يمكن بسهولة للفئات «الهامشية» أن تستخدم التسهيلات الأكاديمية والورش والتسهيلات الترفيهية في الامسيات ونهاية الاسبوع واثناء العطلات.

ويمكن تصور مهن أخرى تهتم بالرعاية فتغير مهارتها اما بشكل مباشر أو كجزء من رؤيا أوسع. والواقع ان الكثيرين يؤمنون بأن لكل المهن، وليس للمعلمين فقط، مسؤولية أخلاقية تجاه من لا سيطرة لهم على ظروفهم الخاصة، الذين نادرا ما ينصت اليهم احد، ولا ينعمون بحرية إختيار مكان أو طريقة عيشهم.

في كولومبيا، يتخرج سنويا حوالي ٣٠٠ مهندس معماري تقوم المباني الفخمة الفاخرة شاهدا على ميولهم، لكن كم منهم ركز جهوده على بناء مساكن منخفضة الكلفة لسكان ضواحي الاكواخ؟ على نقيض ذلك، قام طلاب التصميم الصناعي في فنزويلا بتعديل تصميم حاويات مساحتها اربعون قدما لكي تتحول بسهولة الى مساكن عامرة للمشردين.

لقد أجريت التجارب على تعليم أطفال الشوارع ما يسمى «بالسوفر ولوجي»، وهي طريقة عالمية للإسترخاء الذهني استحدثت في بوغوتا لعلاج بعض الأمراض العقلية. ويقال ان النتائج الأولية اشارت الى خفض ميول العداء للمجتمع. وبطريقة أكثر واقعية، تستطيع مهنة تقديم المشورة الشخصية، التي ظهرت حديثا، وهي ترف يتمتع به عدد قليل من المحظوظين المرفهين، ان تساعد أولئك الذين لا يوجد لديهم شخص كبير مسؤول يتعاطف معهم ويرتبطون به. وهذه مهنة على نقيض التعليم، إذ تقبل المرء على علاته بدلا من ان تفرض عليه قيمها الخاصة. وربما كانت أفضل ورقة في يدها هي سعادتها بمجرد الإصغاء، وهذا دور لا تمارسه أي مهنة أخرى على نحو كاف.

وفي مجال العمل، تبدو نقابات العمال هي الحليف المحتمل لأطفال الشوارع، إذ تساعد على مد مكاسب تشريعات العمل على غير المحميين. وهي عادة ما ترى في أولئك الذين يمارسون نشاطا في القطاع غير الرسمي منافسين محتملين، لكن النقابات في عديد من البلدان النامية تنظم مناهج لتعليم أسس الحياة الأسرية. ولا يمكن للمرء أن يستبعد دور أجهزة القوات المسلحة ففي بلدان كثيرة تحرص الجيوش التي تهتم بالتجنيد على تطوير صورتها لدى الرأي العام لا من حيث التركيز على دورها التقليدي فحسب، بل وعلى فائدتها وجدواها في حياة الناس اليومية.

وفي كثير من البلدان النامية تمتص الجيوش قدراً كبيراً من الثروة الوطنية وتمثل مستودعا غير مستغل للأيدي العاملة الماهرة. ورغم ارتباطها القوي بالمؤسسة الحاكمة فان القوات المسلحة التي تظل عادة بعيدة عن الأنظار قد تحظى بقبول «الفئات الهامشية» اكثر مما تحظى به الشرطة. وفضلا عن قيامها بتنظيم أنشطة رياضية وترفيهية بل وموسيقية – على الأقل في مناسبة جرت في البرازيل – للاطفال المحرومين، فإنها يمكن ان تستغل بشكل أفضل قدرتها على نقل المهارات الفنية للشباب المراهقين في وقت قصير، محطمة الأنماط السائدة في هذه العملية.

ويتجه فكر المرء كذلك إلى الطاقات البشرية الكبيرة للمسنين. فأعدادهم تتزايد ووقت فراغهم طويل ويرحبون بالمشاركة في انشطة جديدة تجعل لحياتهم معنى، وغالباً ما يكونون مناسبين تماما للتعامل مع الأولاد الذين يواجهون صعوبات في التعامل مع جيل آبائهم.

ان البحث عن حلول، كما توضح هذه الامثلة، لا يعني مجرد توسيع أو تحسين أو مضاعفة ما هو قائم بالفعل، ولا الدعوة إلى التضحية بالنفس كالقديسين، بل يتطلب رغبة في التساؤل بشأن جدوى الأنماط التقليدية للاستجابة. إن الدرس المستفاد من خدمة المجتمع هو أنه من أجل استيعاب أطفال وشبان الشوارع في التيار الرئيسي للمجتمع، يجب على العامل الميداني أن يأخذ في الاعتبار أيضا صدق المأثورة العظيمة «لا يمس شغاف قلب الانسان ان تعطيه شيئا بل أن تسأله شيئا». انها فلسفة مكملة للنظم التقليدية لتوفير الخدمات، وإن كانت لا تجد تقديراً منها في الغالب. ولكي نمنع ظهور مزيد من أطفال الشوارع غدا، ينبغي على المرء أن يأمل في ان يصبح نشر

الاهتمام من أهمية عمق الاهتمام، وألا يصبح التعليم عملية «متواصلة» فحسب، بل «معطاءة» ايضا، تقوم على صلاحية البقاء لا على بقاء الأصلح.

ويتناول الفصل القادم كيف يعمل الدفاع عن أطفال الشوارع على دعم قضيتهم على الصعيدين الوطني والدولي، وما الذي يمكن عمله حقاً من أجل مساعدتهم.



الفصل السادس
من الاهتمام إلى العمل الملموس

«نحن لا نسطيع دائما ان نبني المستقبل لاطفالنا، ولكننا نستطيع ان نعد شبابنا للمستقبل» فرانكلين د. روزفلت
(من خطاب في فيلادلفيا، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠)

من نافذة المطبخ يمكن مشاهدة فتيات شابات وهن يتجولن ببطء، أو يقفن على ناصية الشارع وعيونهن تتابع حركة مرور السيارات التي تبدأ في الازدياد في هذه الشوارع السكنية النظيفة قبيل الظهر. وفي الداخل وقفت «بيث» في المطبخ تحرك ملعقة في اناء وهي تخلط مادة (الفانيليا) ببطء مع عجينة الكعكة. كانت تحاول التركيز على طريقة صنع الكعكة. قالت بحدة «لا أدري ما سأفعل».

لم تحتفل بيث بعد بعيد ميلادها السادس عشر. وحتى الليلة السابقة كانت بيث واحدة من فتيات المدينة اللاتي يبعن أجسادهن بانتظام في وضح النهار. ومساء أمس القت الشرطة القبض عليها.

حين جاءت بيث الى هذا المكان في الثانية صباحا التقت بها شارون وهي تعمل في «مشروع الاحداث البغايا» ستجد بيث رعاية على مدار اليوم من شارون وغيرها من المشاركات في المشروع... فمن أجل مساعدة الفتيات على اختيار ما يناسبهن للمستقبل، يعمل موظفوا المشروع بنشاط على منح الفتيات بعض «الرعاية الاسرية» المكثفة التي لم تتوافر لهن أبداً في بيوتهن.

ومن هناك بدأت مشاكل بيث التي استهلت حديثها قائلة «كانت هدية والدي في عيد ميلادي الثاني عشر هي ضربي بالحجارة، ومنذ ذلك الحين أدمنت المخدرات والكحول. بعد ذلك ترك والدي البيت». وأردفت وهي تهز كتفيها «لم نتفق أنا وأمي. أعني لم احتمل اصدقاءها من الرجال. وكان عليّ أن اترك البيت. بدأت أتغيب عن

المدرسة. بدأت أتعلم كيف أعيش بطريقة «الخصم بالخمسة.. ألا تعرف من ما هي؟» ردت مازحة وهي تلوح بأصابعها: «السرقة».

وضعتها الدولة في اكثر من دار للرعاية. تقول بيث في هدوء «اولئك الناس لا يريدونني، فلم يطل بي المقام هناك». لقد ترددت بيث على سبع دور منها. وتضيف قائلة: «لقد أعطتني الشوارع كثيراً من الحرية، أتعرف ما أعني؟ كان الشيء الوحيد الذي يهمني هو أن أكسب نقوداً وكنت استطيع أن أُعنى بنفسي. استطيع ان اعتمد على نفسي تماما وان احصل على وظيفة شريفة بالعمل في محل للحلوى او غيرها».

والواقع انها لا تستطيع أن تُعنى بنفسها وهي تعرف ذلك: ففي تشرين الاول/ اكتوبر الماضي سلمت نفسها الى «جمعية مساعدة الاطفال» بعد ان يئست تماما. «لكنني لم اتحمل بعد أشهر قليلة وعدت الى الشوارع. أصبت بالسيلان مرة أخرى، وأعتقد ان ذلك حدث حين بدأت ادرك انني سأموت اذا لم اتوقف».

وأضافت وهي تحاول نسيان بعض تلك الذكريات «يا إلهي، لقد وصلت بالفعل الى طريق مسدود، أليس كذلك؟ لا أريد ان افكر في ماضيَّ ولا فيما فعلته. سأموت إن عدت الى الشوارع. لقد استُنْزفت حقا. لكن المستقبل؟ كيف استطيع ان افكر فيه؟ ليس امامي أي مستقبل».

كان قد تم اعداد الكعكة. قالت «رائعة.. هل تعتقد أني استطيع أن اكسب عيشي باعداد الكعك؟» عندئذ دخلت كارول، إحدى الموجهات الغرفة، وهي تقول: «بيث، فلنتحدث عن خططك للغد».

(عن التقرير السنوي، دار العهد، نيويورك ١٩٨٥)

١ ان الدفاع عن القضايا الانسانية، ولا سيما عن قضية كقضية أطفال الشوارع، كثيرا ما يشكل كفاحا عسيراً وخاصة حين تكون مواقف الرأي العام والمواقف الرسمية غير مبالية او عدائية، وحين تكون الأجهزة البيروقراطية متبلدة والموارد هزيلة على نحو يبعث على السخرية. وتقع هذه القضية في مفترق طرق مؤسسيةمختلفة تتداخل أحيانا، أو يبدو أنها تخفق في عملها بيد ان الدفاع عن قضية اولئك الذين لا صوت لهم ولا رأي، هو أحد الوسائل الرئيسية للعمل الملموس، باثارة الاهتمام اولا، ثم ترجمته الى موارد. فدوره أساسي في هذا الصدد.

مناصرة القضية

إن جهود جماعات الضغط لكسب التأييد لقضية ما تمثل عادة الخطوة الاولى في السياسة الوطنية. إن اطفال الشوارع يضطرون حتى الان الى العيش على الاحسان والتعلق بمسار قضايا مثل وضع المرأة او عمل الاطفال، أو التعليم الشامل، أو إصلاح نظام العقوبات أو الاعتداء على الطفل. وأصبح اطفال الشوارع يتنافسون الآن في ساحة مزدحمة بالمنافسين الشرعيين: كالاطفال العاملين، والاطفال في المنازعات المسلحة، والاطفال المعوقين، والاطفال اللاجئين، الأطفال في السجون «وحقوق الاطفال»، هذا اذا استبعدنا جماعات الكبار التي لها ارتباطات وثيقة بهذا الجانب. فالكل يتدافع من أجل جذب الاهتمام، والدعاية لقضيتهم في وسائل الاعلام والحصول بوجه خاص على دعم لمواردهم الشحيحة. وفي الجهود المبذولة لدعم مطالبهم يجري تقييم دقيق لاعتبارات السوق والاثر والتوقيت، كما يحدث عند بدء أي خط انتاج تجارى جديد.

وفيما تيعلق بالعاملين الميدانيين يكون الدفاع عن القضية عنصرا مكملا لتوفير الخدمات، ويشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية وقائية اكثر اتساعا ويمكن توجيه التحذيرات الى الجمهور بشأن أخطار حياة الشارع، كما يمكن توفير المعلومات له عن المساعدة المتاحة، ربما باستخدام رموز ورسوم للوصول الى الأميين. وعلى الصعيد الوطني يمكن للدفاع الواضح والمتقن عن القضية أن يساعد في إحداث تغيرات بناءة تزداد بمعدلات قليلة، وفي تغيير اساليب العقاب التي ينتهجها الرأي العام والسلطات.

وفي البلدان النامية، يشعر بعض العمال الميدانيين بأنه يمكن خدمة المشاريع ذاتها على نحو أفضل استنادا الى حسن التقدير واذا امكن تخفيف اجراءات التدقيق الزائد عن الحد من جانب الرأي العام. وقد يكون الدفاع عن القضية امرا بالغ الصعوبة في مناخ يميل فيه الرأي السياسي الى توجيه الموارد بعيدا عن الرعاية الاجتماعية وتخصيصها لتنفيذ القانون. وعندئذ يكفل هذا المناخ تطبيق اجراءات ايجابية بنفس طرق تطبيق اجراءات القمع.

ومن أجل التأثير على الرأي العام، تعتمد العملية بدرجة متزايدة على امكانية الوصول الى وسائل الاعلام الجماهيري. وفي الماضي برزت القضية كثيرا في اعمال ادبية

وعرضت على الشاشة في روائع السينما ومنها Sciuscia («تنظيف الحذاء» لفيتوريودى سيكا، ١٩٤٦) والفيلم الذي حمل الاسم الجديد Los Olvidados («المنسيون» — لويس بونويل، ١٩٥٠) الذي صورت مناظره في مكسيكوسيتي. وهناك أخيرا فيلم بيكزوتى Pixote (هيكتور بابينكو، ١٩٨١) الذي أدان الفساد والمعاملة الوحشية في مرافق رعاية الطفل في البرازيل.

وفيما يتعلق بالتلفزيون، فإنه يندر أن يتباطأ في تصوير الاحداث البارزة، بيد أن اسهامه ما زال قائما ومثار جدل نسبي.

ومالت التقارير الصحفية عن أطفال الشوارع في بلدان العالم الثالث إما الى إبعاد السائحين عنهم، أو الى عمل العكس باجتذاب نوع من السائحين أكثر مدعاة للريبة. فمثلا نشر تقرير معبر عن بغاء الاطفال في مانيلا عام ١٩٨٣ بدا أنه خلص الى وجود «خسارة محققة» لا الى اي نتيجة مجدية. ان استغلال شقاء اطفال الشوارع لا يقتصر بالضرورة على القوادين والمبتزين.

واليوم لم تعد المسألة هامشية، فقد آن أوانها رغم أنها لم تجد بعد مكانها الصحيح. إن المواقف بين دعاتها واضحة التناقض. ففي جانب نجد جماعة تنظر الى الأمر بمنتهى الاستهانة ولا ترى في المشكلة الا انها اقتصادية اساسا ولا اكثر من مجرد جانب واحد من عمل الطفل. ويتجسد موقف هذه الجماعة في حادثة لورد كينز حين أنبه صديق لرفضه إعطاء قطعة نقود الى طفل متسول في مدينة الجزائر، فرد قائلا إنه لا يريد أن يسهم في تقليل قيمة العملة.

ونجد في الجانب الآخر ما يمكن وصفه بالمدرسة الرومانسية العاطفية أو التي تلتمس إثارة المشاعر التي ترى أن أطفال الشوارع غرباء ودخلاء، وتصف دراسة حياتهم اليومية في إطار «الغوص في أعماق» التجربة البشرية. وبين الكفتين تدرك الغالبية العظمى لأولئك الذين يشعرون باهتمام حقيقي أنه لكي يكون المرء واقعيا، يجب أن تقوم قواعد الحب والحنان على المدى الطويل.

ظهور الاهتمام

على المستوى العالمي ظهرت مشكلة أطفال الشوارع في البداية متأخرة جدا في أعقاب السنة الدولية للطفل عام ١٩٧٩. وقبل أن تعقد الأمم المتحدة السنة الدولية

للطفل، أقترح المكتب الدولي الكاثوليكي للطفل، الذي عمل كمنتدى لمناقشة المشاكل الجارية المتصلة بالطفل، مطالبة الحكومات ببذل جهد خاص من أجل الأطفال. وفي خلال السنة الدولية للطفل استضاف المكتب الدولي الكاثوليكي للطفل أمانة المنظمات الدولية غير الحكومية الستين التي شاركت في السنة الدولية. وقد وجد المكتب الدولي الكاثوليكي للطفل أن هناك برامج دولية كثيرة لمختلف فئات الأطفال، لكن لا يوجد اي برنامج لفئات مثل أطفال الشوارع الذين كان موقعهم خارج كل الفئات التقليدية دون ذنب ارتكبوه.

وقد أقتضى نطاق المشكلة ضرورة الشروع في مبادرة هادفة بالتعاون مع منظمات تحمل نفس الفكر. فظهر في عام ١٩٨٢ «البرنامج المشترك بين المنظمات غير الحكومية المعنى بأطفال وشباب الشوارع» وهو اول برنامج يستفيد من الخبرة العملية الواسعة المغمورة نسبيا للعاملين الميدانيين. وربما كان إنجازه الرئيسي بالاضافة الى منح الاعتراف لأولئك المتواضعين الزاهدين فيه والدعاية لعملهم مع وكالات التمويل، بلورة وتعميق الاهتمام الواسع لدى القطاع الخاص في مواجهة المجتمع الدولي.

منظومة الامم المتحدة

إن الوكالات الرئيسية الرسمية في العالم التي تعنى بشؤون الأطفال هي مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف)، التي أنشئت أصلا عام ١٩٤٦ لبرنامج طارىء للأطفال اللاجئين في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد اتسع نطاق وحجم اعمالها. وهي تساعد الآن ٩١ بلداً ناميا على تحسين مستويات رفاهة الطفل، كما تتمتع بمصداقية عالية داخل الامم المتحدة وخارجها. أما حجر الزاوية في استراتيجيتها الرئيسية الحالية المسماة أصلا «ثورة من أجل بقاء الطفل»، فيتمثل في خفض معدلات الوفاة بين الأطفال الرضع باستخدام أملاح الجفاف، والتطعيم ضد الأمراض وتحسين التغذية، ثم أمتد المفهوم الأولي الفني بعض الشيء «الثورة من أجل بقاء وتنمية الطفل». واشتملت الإضافات على تعزيز التعليم الابتدائي الشامل للمرأة والطفل، والاعتراف بحقوق الأطفال وتحسين صحة الامهات.. إلى آخره.

ومع أن دعوة الوكالة الى هذه «الثورة» أمر محمود، فقد تبين للبعض أحيانا أنها دعوة حَضْرِيَّة تماما.

لذا فانها لم تحظ دائما بتأييد قلبي من اللجان الوطنية. وتتركز المخاوف في إدراك أن برامج اليونيسيف في إطار «الثورة من أجل بقاء الطفل»– وهي «الثورة من أجل بقاء وتنمية الطفل» و «الرسوم البيانية للنمو واملاح علاج الجفاف والرضاعة الطبيعية والتطعيم» و «المباعدة بين الولادات والمكملات الغذائية وتعليم المرأة» – مالت كلها إلى شد الاهتمام وربما الأموال بعيدا عن اهتمامات أخرى تتصل برفاه الأطفال– كما أدى التركيز على بقاء الأطفال إلى إيمان مشكوك فيه بين بعض المتبرعين مفاده أن هذه «الثورة» تنقذ الأرواح دون أن تزود الاطفال عند نموهم بالمهارات اللازمة لكي يصبحوا أفرادا منتجين يعولون أنفسهم. وينظر الى ذلك على أنه مجرد إضافة الى ملايين المعوزين الذين سيشكلون مطلبا ماليا دائما على البلدان الغنية المتبرعة.

وتتجسد القضية في السؤال السديد الذي أثير في المجلس التنفيذي لليونيسيف عام ١٩٧٤ وهو: «ما جدوى إخراج أطفال إلى العالم إذا لم نستطع أن نضمن بقاءهم؟» وهذا يثير بالتالي السؤال المناسب الآخر وهو: «ما جدوى ضمان بقائهم إن كانت الحياة التي سيحيونها لا تستحق العيش؟».

يقول البعض إن المطلوب هو «ثورة من أجل بقاء الطفل وتنميته وحمايته» لضمان حقوق الأطفال ومد نطاق الاهتمام الرسمي ليشمل تلك الفئات المعرضة للحرمان كأطفال الشوارع ممن يعيشون في ظروف مخاطرة عالية ويحتاجون إلى حماية ورعاية خاصة.

وبالمقارنة مع البرامج الاخرى لليونيسيف، لم تكن المنظمة في وضع يسمح لها بتكريس الموارد لأطفال الشوارع ومنحهم ما يستحقون من اهتمام. فمع انتشار الجفاف والمجاعات التي تسببت في موت الملايين، كان من المحتم أن يحظى أطفال الشوارع باهتمام ثانوي ومع ذلك فقد تم وضع الأساس، وخاصة في استحداث وسائل تعديل المرافق العامة. وتتركز الاستراتيجية الحالية في العثور على نماذج لمشاريع ووسائل تبدو عملية التنفيذ وضمان تعزيزها بنشاط مع الحكومات الأعضاء.

ومن بين المشاكل المطروحة: أن أيًّا من النماذج التي تم التعرف عليها حتى الآن والتي تستند الى المجتمع، وكلها نماذج غير حكومية، لا يهتم ابداً باحتياجات الأطفال المنبوذين، الأمر الذي يعنى بالضرورة إنفاقاً أكبر. ويتركز الاهتمام الآن بإمكانية تطبيق

تلك الأمثلة المذكورة في الفصل الرابع، مثل «جمهورية البائع الصغير» في اطُر اجتماعية واقتصادية مختلفة خارج أمريكا اللاتينية.

وقد جرت محاولة للبدء في هذا الاتجاه في العام الماضي في موزامبيق والفلبين، لكن ما زال يتعين عمل الكثير في بلدان أخرى تمتد من تايلند والهند إلى نيجيريا والسودان فضلا عن البلدان الصناعية. ويؤمل أن تولى منظمة اليونسيف ومجلسها التنفيذي عند وضع السياسات المقبلة، اهتماما أكبر «بالأطفال الذين يعانون من أوضاع فائقة الصعوبة» كأطفال الشوارع وينبغي أن توضع في الاعتبار المشاكل المحدودة التي تواجه كل فئة من الاطفال المعرضين للمحن.

وقد ظهرت مشكلة أطفال الشوارع على السطح على فترات متفرقة في هيئات اخرى داخل الأمم المتحدة فهناك مثلاً تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٣ بشأن عمل الأطفال الذي ينظر الى أطفال الشوارع بنفس المنظار باعتبارهم فئة واحدة من بين فئات اخرى من الأطفال العاملين. وتندرج التدابير المقترحة لحل المشكلة في الإطار العام لوضع الأطفال تجاه أصحاب العمل، ومفتشي العمل، وتشريعات الحد الأدنى للأجور، والتصديق على الصكوك القانونية ذات الصلة. ومن المنظور القانوني حظيت المشكلة باهتمام شعبة العدالة الجنائية بمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في فيينا في سياق تعريف القواعد الدنيا النمطية في محاكمة الأحداث.

ونوقشت المسألة كذلك لدى الفريق العامل المعني بالرق والتابع للجنة الفرعية لحقوق الانسان لمنع التمييز وحماية الأقليات، الذي يجتمع في جنيف كل صيف.

إن مجرد العمل على إثارة المسألة في مثل هذه المحامل ينطوي عليه من اجراءات معقدة يمثل ارهاقا لموارد وطاقات المنظمات غير الحكومية التي تضغط من أجل التصدي للمشكلة. وكثيرا ما يعتبر مجرد إثارتها غاية في حد ذاتها. أما المتابعة الملموسة التي تؤثر بالفعل على أرواح الأطفال فتبدو غير جادة وتحتاج الى سنوات من اجل تحقيقها.

ويأمل المرء في ألا ينطبق ذلك على «اتفاقية حقوق الطفل»... وهي حقوق لها أهميتها الخاصة الـ ٨ر١ بليون طفل.

ولقد تباطأت الوكالات في الاعتراف بانتهاكات حقوق الانسان المعنية، ربما لأن التسكع في الشوارع، على عكس الاستغلال في المصنع أو القمع وراء القضبان، لا يضر في حد ذاته بالحق في الحرية أو المأوى أو الصحة أو التعليم. فحياة الشارع ليست «رقا». ومع ذلك فالحقوق يمكن انتهاكها أيضا بالاهمال، ويجب في الواقع اعتبار الوجود في الشارع دون أسرة تحمي الحقوق الأصلية هو مُحَصِّلة كل انتهاكات الافراد حتى لو لم يتمكن المرء من التعرف على مقترفيها.

لقد كانت اتفاقية حقوق الطفل التي توضع الآن من إقتراح بولندا خلال «السنة الدولية للطفل». وكان الهدف هو استكمال «إعلان» عام ١٩٥٩ حول نفس الموضوع بصك ملزم. وتشير الاتفاقية تحديدا إلى «كل أشكال الضرر الجسدي أو العقلي... أو الاهمال أو المعاملة المتهاونة، أو إساءة المعاملة أو الاستغلال... الذي يتعرض له الأطفال من الوالدين والآخرين المسؤولين عنهم». وستؤدي هذه الاتفاقية، عند إقرارها والتصديق عليها، إلى إرغام الدول الاعضاء على تعديل تشريعاتها الوطنية فيما يتعلق مثلا بالعقوبات المفروضة على الاعتداء على الطفل. إن صياغة مشاريع الصكوك الدولية هي عملية مضنية حتى في أفضل الظروف. إن الفريق العامل المسؤول عن وضع مشروع الاتفاقية يجتمع لمدة اسبوع واحد كل عام. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٥ أتم الفريق النظر في الديباجة وكل المواد الموضوعية تقريباً ومن المنتظر أن يستكمل هذا الجزء من عمله خلاله عام ١٩٨٦ وأن يتطرق إلى المواد التي تتناول التنفيذ عام ١٩٨٧.

وقد لا يكون التصديق السريع على الاتفاقية سهلا. بل إن تطبيقها الكامل سيكون أشد صعوبة. فحين يكون في بانكوك مثلا ستة آلاف مصنع تعتمد في بقائها على استغلال عمل الطفل – وهذه حالة أوضح تماما من حالة أطفال الشوارع – حين يكون عدد افراد إدارة التفتيش الحكومية ١١ موظفاً فقط، يصبح من الصعب على المرء أن يشعر بتفاؤل إزاء توقعات التنفيذ الكامل للاتفاقية. ومع ذلك فإن وضع هذه الصكوك الدولية هو مجرد خطوة في الاتجاه الصحيح.

وقد تظهر كذلك فرص تركيز العمل الدولي بشأن المشكلة تحت رعاية الأمم المتحدة من خلال «السنين الدولية» المقبلة. وفيما يتعلق بأولاد الشوارع يبدو أن أحداث هذه

السنين، وهي السنة الدولية للشباب في عام ١٩٨٥ ، تخلفت نتائجها بعض الشيء عما كان متوقعا منها في بلدان عديدة. وقد ترك هذا الموضوع موجة من العطف والاهتمام أقل مما تركته مواضيع السنين الدولية السابقة، ويبدو أن السنة الدولية للشباب اعتبرت بمثابة لفتة موجهة إلى فئة سبق إغفالها. وإذا كان التحضير للسنة الدولية للشباب قد تم على عجل، فإن الخطأ يكمن أيضا في نظام تسمية «السنين الدولية» بوجه عام. فمنذ «السنة الدولية للمعوقين» عام ١٩٨١ التي حققت بالفعل مكاسب دائمة، تقلص عائد هذه «السنين».

وستكون السنة الدولية لإيواء المشردين عام ١٩٨٧ التي ستنظم من نيروبي أول سنة للامم المتحدة يكون مقرها في احدى بلدان العالم الثالث. ولن يكون التركيز الأساسي خلال فترة حشد الجهود في إطار برنامج متنوع على الجانب الانساني بقدر ما سيكون على السياسات والمعايير التقنية وتشجيع مشاريع الاسكان النموذجية في القطاع الرسمي. بيد أن قيمتها لأطفال الشوارع وإمكاناتها في تعبئة الرأي العام لصالحهم ستكون على الاقل في حجم السنة الدولية للشباب إن لم تكن أكبر. ويجب النظر في الاستراتيجية الأقل كلفة التي تحظى بقبول جيد والمتمثل في رفع مستوى المستوطنات والاحياء الفقيرة داخل المدن على أنها تسير جنباً الى جنب مع تقديم الدفع لأضعف الفئات. إن تشجيع روابط سكان الضواحي، مقرونا بدعم الحيازة الجماعية أحيانا، من شأنه أن يجعل أولئك الذين يشعرون بالخطر أكثر أمنا. ويمكن للجهاز المختص تقديم الارشاد في الامم المتحدة، وهو مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ان يمارس دورا حاسما في هذا الصدد. ومن الممكن استكمال جهوده عن طريق صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، وسيكون من المحزن لأولاد الشوارع الذي أهملوا في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٥ أن يواجهوا الاهمال مرة أخرى عام ١٩٨٧ بوصفهم مراهقين مشردين.

وينبغي لمنظمة الامم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعتبرا أنفسهما أوصياء على أولئك الذين لا صوت لهم، وللمساعدة على تنفيذ السياسات التي تعتمد ينبغي تشجيع التعاون بين الحكومات والوكالات الدولية كما ينبغي دعم الشبكات الوطنية والدولية القائمة لتبادل المعلومات والخبراء وإنشاء شبكات أخرى جديدة، وينبغي كذلك تشجيع الاتجاه إلى الاقليمية كما يحدث في بلدان الجزء الجنوبي من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ومن

المتصور اشراك هيئات دولية ظلت بعيدة عن هذا المجال حتى الآن مثل مجلس اوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ولجان الأمم المتحدة الأقليمية في بغداد وأديس أبابا وسنتياغو وبانكوك، ويمكن دعوة معاهد البحوث مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي في روما، وجامعة الأمم المتحدة في طوكيو، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في جنيف، إلى إجراء البحوث على جوانب محددة للمشكلة. ويمكن بالمثل لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) أن تمارس دوراً مشجعاً في تعزيز التعليم في الشارع. وينبغي العمل على تعميق وعي مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي وغيره من المؤسسات التي لم تعتبر حتى الآن أن المشكلة تدخل في نطاق اهتماماتها، وحشد جهودها حتى يمكن للسياسات الحضرية التي تعززها أو تدعمها أن تضع محنة أطفال الشوارع في اعتبارها الكامل.

النهج المقبلة

يتمثل الهدف الشامل للعمل مستقبلا في خلق حركة على مستوى العالم من الوعي والرعاية والدعم، بآليات على مستوى يمكن مقارنته بما سبق أن تحقق لقضايا انسانية اخرى. واذا اعترفنا بأن التقدم في هذا الاتجاه سيكون بالضرورة تدريجيا، وأنه لا يمكن توقع حدوث تغير ملموس إلا على المدى الطويل، فإن الجهود ستتركز أولا فيما يمكن تحسينه، بموارد محدودة، خلال فترة تتراوح بين خمسة أعوام وعشرة أعوام. ويمكن للتوصيات في هذا الصدد أن تشتمل على ما يلي:

١ – ينبغي للحكومات أولا وقبل كل شيء أن تجرى تقييما لوضع أطفال الشوارع، سواء واجهت هذه المشكلة بالفعل او لم تواجهها، وعليها أن تعترف بالمشكلة ان كانت موجودة، وان تسعى إلى أجراء تقييم أفضل للفاعلين المعنيين وللقوى المؤثرة. وينبغي التعريف بالحالات التي حدث فيها ذلك بالفعل.

٢ – عند تحديد الاستجابة ينبغي أن ينصب الاهتمام الرئيسي على حاجات الطفل وعلى دعم هويته. وينبغي ابتكار مشاريع تكون مهمتها تحقيق هذا الهدف. وعلى الحكومات أن تركز الجهد على نهج غير مؤسسي يستند إلى الواقع الذي يواجه

أطفال الشوارع والمتمثل في الحاجة إلى العمل من أجل البقاء. وعليها كذلك أن تحدد سياساتها في ضوء الدروس المستفادة من الخبرة القائمة وأن نبذل كل جهد للتوسع في برامجها والاسراع بتنفيذها.

٣ - ينبغي ان تشتمل مبادرات التنمية المجتمعية على زيادة تركيز الجهود على الاسر الضعيفة كالأسر وحيدة الأب أو الأم، أو تلك التي تواجه بطالة مزمنة، لمساعدتها في التغلب بشكل أفضل على الآثار البشرية للحرمان الاقتصادي.

٤ - يجب البحث عن الموارد الاساسية اللازمة للعمل الوقائي والعلاجي في إطار المجتمع المحلي ذاته وينبغي بذل الجهود لتعبئة المواد المحلية عن طريق لجان السكان أو تجمعات مماثلة. وفي بعض المناطق يمكن أن تسهم في هذا الجهد الروابط القائمة لدعم الاعتماد على النفس والمشكلة على اساس الانتماءات العرقية. وينبغي استكمال هذه الجهود بمدخلات تقنية ومالية من الهيئات الوطنية، ومن هيئات دولية إذا لزم الامر.

٥ - ينبغي أن تضطلع بالمسؤولية الادارية الأساسية في التصدي للمشكلة ادارات الشؤون الاجتماعية في الهيئات والبلديات المحلية، أو وكالات جامعة تعالج المسائل الانسانية، لا ان تضطلع بها الهيئة القضائية.

٦ - على الحكومات أن تعترف بأن أطفال الشوارع بهذه الصفة ليسوا منحرفين بل هم مجرد مرشحين فوريين للانحراف إذا لم تلبى احتياجاتهم وينبغي من حيث المبدأ الاستغناء قدر الامكان عن الاستعانة بوكالات تطبيق القانون، فاليد الغليظة تؤدي الى تعزيز الروح العدوانية فقط وإضفاء الشرعية عليها.

٧ - على الحكومات أن تتخذ الخطوات لاقامة اطار قانوني تستطيع فيه المنظمات غير الحكومية أن تباشر نشاطها وأن تجمع البيانات وتنشرها. وينبغي عند الحاجة احترام سرية المعلومات المتاحة للمنظمات غير الحكومية. وعلى هذا الاطار القانوني أن يعترف بمسؤولية الدولة عن حماية أطفال الشوارع.

٨ - ينبغي بذل كل جهد لتسهيل وتعزيز التعاون والتنسيق بين السلطات المحلية والمنظمات الوطنية غير الحكومية. وعلى هذه الهيئات ان تعمل على مساعدة العاملين الميدانيين في تقديم الرعاية الاساسية والمأوى والتدريب المهني. وينبغي منح الشخصيات المهتمة بالمشكلة اعترافا اكبر لما تبذله من جهد.

٩ – ينبغي للحكومات، على المدى الاطول ان تحدد اطاراً للسياسة الوطنية وان تنمي قدرتها على تنفيذ هذه السياسة. وعليها عند تقييم مواردها أن تكون مرنه دائما أمام الحاجة إلى تحديد ما يجد من إمكانات داخل مكونات المجتمع المختلفة.

١٠– ينبغي عند الاقتضاء، الاخذ ببرامج تنمية اجتماعية لاحداث تغييرات في المواقف المتعلقة بالممارسات التي تؤثر سلبيا على الاسرة.

١١– يمكن للحكومات أن تمد مظلة شرعية وحماية أكبر الى القطاع غير الرسمي الذي يعمل فيه الكثيرون من أطفال الشوارع. ويمكن منح صبيان تلميع الاحذية وغسيل السيارات وغيرهم اعترافا قانونيا، ربما باعطائهم شارة أو زيا معينا. ويمكن تحسين ظروف عملهم وربطها ببرامج التغذية والتعليم غير الرسمي والترفيه. ويجب على السلطات ببرامج التغذية والتعلم غير الرسمي والترفيه. ويجب على السلطات المحلية ان تنظر بعين الجد الى ما تبذله المنظمات غير الحكومية من جهود لتنظيمهم في تعاونيات، لا ان تقابل هذه الجهود بسخرية مثلما حدث في بعض بلدان غرب افريقيا. ويجب الاعتراف بالمساهمة الايجابية للحرفيين الذين يستعينون في عملهم بأطفال الشوراع. وعلى السلطات ان تحدد بشكل أفضل علاقاتهم مع الجهاز الرسمي وأن تحاول بناء الثقة المتبادلة.

١٢– على الحكومات أن تعتمد معايير دنيا للمعاملة في مؤسسات رعاية الطفل مع تطبيق نظم للرصد والابلاغ لمنع الاعتداء على الطفل وينبغي رفع مستوى مؤهلات الموظفين. ويجب وقف سجن الاطفال مع الكبار على نحو ما يحدث الآن في معظم البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

١٣– ينبغي إنشاء مركز تنسيق داخل الحكومة لكل المسائل المتصلة بالاطفال العاملين يوفر لهم حق الانصاف من الشرطة ومن موظفي المؤسسات وغيرهم من القابضين على السلطة ويعمل هذا المركز ايضا كهيئة رصد مستقلة ضمانا لحقوق الاطفال.

١٤– ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لوسائل إضفاء مرونة وجاذبية على البرامج التعليمية القائمة لكي يستفيد منها أطفال الشوارع. وينبغي ان تهدف هذه البرامج إلى تنمية الثقة، ودعم ثقة الطفل بنفسه وتعزيز الاعتماد على النفس.

١٥– كإجراء وقائي، ينبغي للمدارس الابتدائية ان تكون أكثر اندماجا في المجتمع، وأن تحقق اتصالا أكبر بين الآباء والمدرسين، وان يكون هناك تصور اكبر لدورها في

تنمية الطفل مع توافر قدر من إشراف أولياء الامور وينبغي أن يراعي المنهج الدراسي أن أطفالا كثيرين لن يلتحقوا بالتعليم الثانوي بل سيضطرون للعمل في سن مبكرة. ويجب توجيه العملية كلها بدرجة أوثق لتلبية احتياجات وتوقعات الأسر الفقيرة التي تقدر فوائد التعليم لكنها لا تستطيع تحمل فقدان ما يأتي به اطفالها من دخل. وينبغي التعجيل بتعليم اطفال الشوارع المتوقع دخولهم ميدان العمل وأن يتركز ذلك في تعلم المعارف العملية اليومية وفي محو الامية الاساسية. ويمكن توفير مكتبات متنقلة وتسهيلات التعليم العام في هذا الصدد.

١٦- ينبغي منح المعلمين الذين يمارسون نشاطهم في الشارع وضعا مهنيا كاملا بهيكل وظيفي لائق تيسيرا لتوظيفهم.

١٧- ينبغي للدورات التدريبية المهنية التي تنظم لكل من لهم اتصال بأطفال الشوارع، كالأخصائيين الاجتماعيين والممرضات والاطباء والعاملين في مجال تطبيق القانون، أن تأخذ في الاعتبار ما يواجه أطفال الشوارع من مشاكل وينبغي التشديد على أهمية احترام كرامة الانسان.

١٨- ينبغي الاستفادة من موارد الجامعات الفكرية والمادية. كما ينبغي أن تتركز البحوث على طبيعة وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع، وعلى الآثار الطويلة الاجل للتواجد في الشوارع، والاسباب والنتائج المحلية للمشكلة. وعلى البحوث أن تجرى تقييما للجهود المبذولة من اجل حل المشكلة.

١٩- يمكن لوسائل الاعلام المسؤولة اجتماعيا أن تسهم في نشر الوعي بالمشكلة على نطاق أوسع بالترويج للمنجزات والسياسات الايجابية محليا ووطنيا، وبإبراز دور الافراد وكذلك برامج المنظمات غير الحكومية والبرامج الحكومية ويمكن للاذاعة والتلفزيون أن يمارسا دورا هاما، ولاسيما في البلدان النامية، في تعليم أطفال الشوارع وتعريف الجمهور بمشاكلهم.

٢٠- إن النمو العضوي غيرالمحكوم للمناطق الحضرية في البلدان النامية لم يضع في اعتباره احتياجات الاطفال. ويمكن للتخطيط المستنير للمدن أن يكيف تدريجيا وبشكل أفضل نسيج المدن، المتقدمة والنامية، للاحتياجات البشرية ليس فقط بتقليل الآثار السلبية للشارع بل باستعادة تأثيره الاجتماعي الحقيقي. وفي بعض المدن الاوروبية بدأت مشاريع رائدة تعيد تصميم الشارع على مستوى أكثر إنسانية

وأن توائم بين سرعة وتلوث حركة المرور على الطرق وبين حق الطفل في اللعب. وينبغي بذل الجهود إلى مدى أبعد من ذلك واستعادة الدور التعليمي والاجتماعي الذي مارسه الشارع عبر التاريخ وما يزال يمارسه في بعض المجتمعات. إن تخصيص منطقة للمشاه يمكن ان يشكل امتدادا للبيت يحفز على النشاط ويوفر الامان، ويمكن لمناطق المشاة هذه، عند تخطيطها بعناية، أن تسهم في تقليل النشاط الاجرامي.

٢١- إن توافر بيئة أكثر إنسانية من شأنه أن يسهل وجود ثقافة للشارع تثير اهتمام ومشاركة أولئك الذين لا يجدون في البيت دعما فعليا أو أي دعم بالمرة. ويمكن ان تساعد الانشطة الثقافية في الاماكن العامة، حتى ولو على نطاق صغير، في تصحيح فكرة الجمهود عن الشارع بوصفه مكانا للمخاطر والعنف فقط. ومن شأن المبادرات التي تنظم في الشارع مثلا، وهي متنوعة ورخيصة الكلفة، أن توفر امكانات تعليمية كبيرة. إن وسائل الترفيه والموسيقى والرقص وكذلك المسرح في الشارع لها تقاليد قديمة في بلدان كثيرة وهي تعطي فرصة للاعتراف بالصفات الايجابية لاطفال الشوارع وتسمح لهم بأن يشعروا بالفخر لما يؤدونه. إن أطفال الشارع المشغولين بالبقاء ليست لديهم طاقة كبيرة للمساهمة في اثراء المجتمع، ومع ذلك كان إسهام بعض أطفال الشوارع مذهلا. لقد شد فن الشارع انتباه الجمهور. كما تأثرت شوارع المدن بالموسيقى الشعبية والرقص الشعبي. بل والازياء الشعبية. وأصبح بعض أطفال الشوارع اطفالا رياضيين: لقد بدأ بيليه لاعب كرة القدم البرازيلي العظيم حياته كطفل من أطفال الشوارع. إن الكثيرين من هؤلاء الاطفال لا تنقصهم الموهبة ولا القدرة بل تنقصهم الفرصة فقط.

لقد دعت «السنة الدولية للطفل» الحكومات والامم إلى وضع الاطفال في «مركز اهتمام العالم» إن حالة أطفال الشوارع، بالقياس الى حجم المشكلة والمعاناة الفائقة منها والتعود السهل عليها، إنما ترمز الى تجاهل المجتمع وقد يتساءل البعض: لكن ماذا عن الاطفال المرضى والذين يموتون جوعا في أفريقيا وغيرها؟ أليست حالتهم أشد إلحاحا؟ نعم لكن المساعدات الطارئة التي يحتاجونها لا ينبغي توفيرها على حساب الاهمال الكامل للفئات الاخرى المستحقة. إن الوصول إلى اطفال الشوارع، رغم اعدادهم وقربهم ليس أشد

صعوبة فحسب ، بل إن التعامل معهم اكثر صعوبة . إن الايدي الممدودة لهم أقل، وما زالوا في انتظار مقدم برامج تلفزيونية أو مغن مشهور يهتم بحالتهم يهزنا من الاعماق بعد طول انتظار لكي نبدي اهتماماً مباشراً بمشكلتهم .

لقد كنانخشى حتى الآن مواجهة نظرتهم المحملقة لأننا نعلم أننا لا نستطيع تلبية مطالبهم المشروعة . إن اطفال الشوارع ليسوا ضحايا ظواهر طبيعية محلية كالجفاف أو ضحايا المصير المفزع الذي يصيب المعوقين، بل هم ضحايا حضارتنا التقنية . إنهم مرآة للحياة الحضرية الحديثة التي يعكسون طابعها بدقة وهذا هو ما يجعل مشكلتهم مثار قلق ويحمل المرء على العمل .

إن قصة الدراجات التي بدأ بها هذا الكتاب تذكرنا بأن اطفال الشوارع هم ككل الاطفال الآخرين ومسؤوليتنا نحوهم حتمية لا مناص منها .

تذييل

مذكرة إعلامية صادرة عن اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية الدولية

إن انشاء لجنة مستقلة تعنى بالقضايا الانسانية الدولية يجيء استجابة من مجموعة من الشخصيات البارزة من شتى أنحاء العالم للحاجة الملحة إلى تعميق الوعي العام بالمسائل الانسانية الهامة. وتهدف اللجنة إلى تعزيز قيام مناخ دولي موات للتقدم في الميدان الانساني. ويستهدف عمل اللجنة أن يكون جزءا من البحث المتواصل الذي يبذله المجتمع العالمي عن إطار دولي أوفى لدعم كرامة الانسان، والتصدي للمشاكل الانسانية الكثيرة التي يزداد تواترها في جميع القارات.

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١ قرارا باتفاق الآراء بشأن «نظام انساني دولي جديد» أعربت فيه عن إدراكها «لأهمية زيادة تحسين إطار دولي شامل يأخذ في الاعتبار التام الصكوك القائمة بشأن المسائل الإنسانية، فضلا عن الحاجة إلى معالجة الجوانب التي لم تتم بعد تغطيتها على نحو كاف». وقد وضعت الجمعية العامة في اعتبارها «ان الترتيبات المؤسسية وأعمال الهيئات الحكومية وغير الحكومية قد تحتاج إلى مزيد من التعزيز لتستجيب بفعالية في الحالات التي تتطلب عملا إنسانيا. وفي العام التالي اتخذت الجمعية العامة باتفاق الآراء قرارا آخر يتصل بالنظام الانساني الدولي لاحظت فيه «الاقتراح الداعي الى القيام، خارج إطار الأمم المتحدة، بإنشاء لجنة مستقلة معنية بالقضايا الانسانية الدولية تتكون من شخصيات بارزة في الميدان الإنساني أو لها خبرة واسعة في الشؤون الحكومية أو الدولية».

وقد شكلت اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية في تموز/ يوليو ١٩٨٣ وعقدت اجتماعها العام الأول في نيويورك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣. وبعد أيام قليلة اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً آخر اعلنت فيه انها اخذت علما بإنشاء اللجنة، ورحب الأمين العام أن يظل على اتصال بالحكومات وباللجنة المستقلة كذلك من أجل تقديم تقرير شامل عن النظام الانساني إلى الجمعية.

وفي عام ١٩٨٥ عرض الأمين العام للأمم المتحدة على الجمعية العامة تقريراً شاملا عن «النظام الانساني الدولي الجديد» وتعليقات من الحكومات عليه. واشتمل التقرير على وصف اللجنة المستقلة وما تقوم به من عمل. واتخذت الجمعية العامة بعد ذلك قرارا باتفاق الآراء أحاطت فيه علما بأنشطة اللجنة وذكرت أنها تتطلع إلى نتيجة جهودها وتقريرها النهائي.

تشكيل اللجنـــة

اللجنة هيئة مستقلة يشارك فيها أعضاؤها بصفتهم الشخصية لا كممثلين للحكومات أو الهيئات الدولية التي قد ينتمون إليها. ولا يستهدف عملها التدخل في المفاوضات الحكومية أو العلاقات بين الدول أو إزدواجية في العمل الذي تضطلع به هيئات حكومية أو غير حكومية قائمة.

وتستفيد اللجنة في مداولاتها من نصائح الحكومات والهيئات الحكومية وغير الحكومية الدولية القائمة وكبار الخبراء. وتباشر اللجنة عملها من خلال أمانة صغيرة تنسق أنشطة البحث وتوفر خدمات الدعم لعمل اللجنة. ويقوم تشكيل اللجنة، الذي سيظل محدودا، على توزيع جغرافي عادل. ويبلغ عدد أعضائها حاليا سبعة وعشرين عضوا.

برنامج العمـــل

تناولت اللجنة خلال عمرها المحدود البالغ ثلاثة اعوام (١٩٨٣-١٩٨٦) مجالا عريضا من المواضيع المتعلقة بالقضايا الانسانية ذات الصلة بالمجتمع المعاصر. وفيما يلي المجالات الرئيسية التي اختارت اللجنة المستقلة دراستها :-

١ - المعايير الإنسانية في سياق المنازعات المسلحة.
٢ - الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الانسان.
٣ - الفئات المعرضة للمحن والتي تتطلب رعاية وحماية خاصة كاللاجئين والمشردين والذين لا جنسية لهم، والأطفال والشباب، والسكان المحليين، إلى آخره.

وستستند نتائج وتوصيات اللجنة الى دراسات متعمقة لمواضيع مختارة تجرى بمساعدة خبراء معترف بهم وهيئات وطنية أو دولية يتم اختيارهم من شتى أنحاء العالم لمعارفهم أو خبراتهم المتخصصة. وفضلا عن المدخلات المباشرة التي يسهم بها الخبراء في شكل ورقات بحث ذات منحى سياسي عام، ترعى اللجنة كذلك المناقشات المتخصصة أو الاجتماعات التي تعقد لتبادل الأفكار. وهناك بالمثل اتصال وثيق بالوكالات التي تتناول مواضيع تهم اللجنة تلافيا لازدواج الجهد، واستكمالا للمشاريع الجارية ومن أجل ممارسة دور المراقب في تغريز الحلول المبتكرة، ويدعى رؤساء هذه الوكالات أو ممثلوهم للإدلاء ببيانات في الدورات العامة للجنة التي تعقد كل عامين.

وكانت الدراسات المتعمقة ومشورة الخبراء التي تتلقاها اللجنة ذات عون كبير في إعداد تقارير قطاعية عن قضايا إنسانية محددة يتم نشرها وتعميمها على الجمهور تشجيعا لمتابعتها في حينها. وتوجه التقارير القطاعية إلى مقرري السياسات داخل الحكومات والهيئات الاقليمية والوكالات الحكومية الدولية والوكالات الخاصة التطوعية والى الرأي العام.

وقد نشرت في عام ١٩٨٥ أول تقرير قطاعي تحت عنوان «المجاعة: هل هي كارثة من صنع الإنسان؟»، الغرض منه هو تعميق الوعي العام. بحالات المجاعة التي أثرت على معظم افريقيا والعالم الثالث، والتوصية بحلول ايجابية، وتيسير إجراء مزيد من الدراسة والتحليل. وقد نُشر التقرير بالفعل بثماني لغات. وصدر في أوائل عام ١٩٨٦ تقريران قطاعيان عن إزالة الأحراج والتصحر. وتصدر قريبا تقارير إضافية عن حالات اختفاء الأشخاص، والمعايير الانسانية من النزاع المسلح، واللاجئين ومواضيع انسانية أخرى.

وهكذا يتخذ الجهد الشامل للجنة شكل عملية هرمية تبلغ ذروتها بإعداد تقريرها النهائي المقرر صدوره في نهاية عام ١٩٨٦. وستتناول هذه الوثيقة المضامين الانسانية لمجال عريض من القضايا العالمية، وتضع إطارا لتنفيذ السياسات الانسانية. وسيكون التقرير برنامج عمل واقعياً يكفل الاستجابة الفعالة للتحدي الضخم الذي تمثله المشاكل الانسانية.

اعضاء اللجنة

— صدر الدين أغا خان (ايران): المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٩٦٥ — ١٩٧٧، مستشار خاص للأمين العام للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٨، مقرر خاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، ١٩٨١. مؤسس ورئيس مجموعة بلريف.

— سوزانا أ نيللي (ايطاليا): وكيلة وزير الدولة للشؤون الخارجية منذ عام ١٩٨٣، عضو مجلس الشيوخ الايطالي، عضو البرلمان الاوروبي ١٩٧٩ — ١٩٨١، صحافية ومؤلفة.

— طلال بن عبد العزيز آل سعود (المملكة العربية السعودية): رئيس برنامج الخليج العربي لمنظمات التنمية التابعة للأمم المتحدة، مبعوث خاص لليونسيف، ١٩٨٠ — ١٩٨٤، شغل عدة مناصب منها مدير القصور الملكية، وزير المواصلات، وزير المالية والاقتصاد الوطني، ونائب رئيس لجنة التخطيط العليا.

— باولو ايفاريستو آرنس (البرازيل): كاردينال، رئيس أساقفة ساوباولو، رئيس الجامعة الكاثوليكية الحبرية، ساوباولو، صحفي ومؤلف.

— محمد بجاوي (الجزائر): قاضي بمحكمة العدل الدولية منذ عام ١٩٨٢، أمين عام مجلس الوزراء ١٩٦٢ — ١٩٦٤، وزير العدل ١٩٦٤ — ١٩٧٠، سفير لدى فرنسا ١٩٧٠ — ١٩٧٩، ولدى اليونسكو ١٩٧١ — ١٩٧٩. ولدى الأمم المتحدة في نيويورك ١٩٧٩ — ١٩٨٢.

— هنريك بير (السويد): أمين عام رابطة جمعيات الصليب الأحمر، ١٩٦٠ — ١٩٨٢، أمين عام الصليب الأحمر السويدي ١٩٤٧ — ١٩٦٠، عضو المعهد الدولي للبيئة والتنمية والمعهد الدولي للقانون الإنساني.

— لويس اتشيفيريا الفاريز (المكسيك): رئيس الجمهورية، ١٩٧٠ — ١٩٧٦، مؤسس ومدير عام مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث منذ عام ١٩٧٦، سفير سابق لدى استراليا ونيوزيلندا ومنظمة اليونيسكو.

– بيير غرابير (سويسرا): رئيس الاتحاد السويسري ١٩٧٥، وزير الخارجية ١٩٧٥–١٩٧٨، رئيس المؤتمر الدبلوماسي المعني بالقانون الانساني ١٩٧٤–١٩٧٧.

– ايفان ل. هيد (كندا): رئيس مركز البحوث الانمائية الدولية، مساعد خاص لرئيس وزراء كندا ١٩٦٨–١٩٧٨، مستشار قانوني للملكة.

– م. هداية الله (الهند): نائب رئيس جمهورية الهند ١٩٧٩–١٩٨٤، رئيس المحكمة العليا ١٩٦٨–١٩٧٠، رئيس المحكمة العليا في ناغبور ومادیا برادیش ١٩٥٤–١٩٥٨، رئيسة الجمعية المكّية الاسلامية منذ عام ١٩٧٩، رئيس سابق لجامعتي دلهي والبنجاب، مؤلف.

– عزيزة حسين (مصر): عضو مجلس السكان، رئيسة الاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة ١٩٧٧–١٩٨٥، زميلة بأكاديمية السلم الدولية في هلسنكي ١٩٧١، زميلة بمعهد أسبن للدراسات الانسانية ١٩٧٨–١٩٧٩

– مانفريد لاكس (بولندا): قاضي بمحكمة العدل الدولية منذ عام ١٩٦٧ ورئيسها في الفترة ١٩٧٣–١٩٧٦، استاذ العلوم السياسية والقانون الدولي، رئيس سابق للجنة الأمم المتحدة القانونية المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

– روبرس س. ماكنمارا (الولايات المتحدة الأمريكية): رئيس البنك الدولي ١٩٦٨–١٩٨١، وزير الدفاع ١٩٦١–١٩٦٨، رئيس شركة فورد للسيارات ١٩٦٠–١٩٦١، عضو مجلس أمناء معهد بروكينغز ومؤسسة فورد والمعهد الحضري ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، مؤلف.

– لازارمويسوف (يوغوسلافيا): عضو المجلس الرئاسي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وزير خارجية سابق، سفير لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومنغوليا والنمسا والأمم المتحدة ١٩٥٨–١٩٧٤، رئيس الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيس الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ١٩٧٨.

– محمد مزالي (تونس): رئيس وزراء وأمين عام الحزب الدستوري الاشتراكي، عضو الجمعية الوطنية منذ عام ١٩٥٩، وزير سابق للدفاع الوطني، والتربية والشباب والرياضة،

والصحة، مؤلف.

–ساداكو أوغاتا (اليابان): استاذة بمعهد العلاقات الدولية بجامعة صوفيا في طوكيو، ممثلة اليابان لدى لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان، عضو باللجنة الثلاثية.

– ديفيد أوين (المملكة المتحدة): عضو بالبرلمان منذ عام ١٩٦٦، زعيم الحزب الديموقراطي الاجتماعي منذ عام ١٩٨٣، وزير للخارجية ١٩٧٧–١٩٧٩.

– فيليبالد ب. باهر (النمسا): أمين عام المنظمة العالمية للسياحة، وزير للشؤون الخارجية ١٩٧٦–١٩٨٣، سفير، نائب رئيس المعهد الدولي لحقوق الانسان (ستراسبورغ)

– شريدات س. رامبهال (غيانا): أمين عام الكومنولث منذ عام ١٩٧٥، شغل مناصب المدعي العام ووزير الخارجية ووزير العدل.

– روكسين (الصين): نائب رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، استاذ الفلسفة بجامعة كسيامين، الرئيس التنفيذي للجمعية الوطنية الصينية لتاريخ الفلسفات العالمية.

– سالم أ. سالم (تنزانيا): نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، شغل مناصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وسفير لدى مصر والهند والصين، والممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، رئيس سابق للجمعية العامة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن.

– ليوبولد سيدار سنغور (السنغال): عضو الاكاديمية الفرنسية، رئيس جمهورية السنغال ١٩٦٠–١٩٨٠، وزير في الحكومة الفرنسية قبل أن يقود بلده الى الاستقلال في عام ١٩٦٠، شاعر وفيلسوف.

– سودجاتموكو (أندونيسيا): رئيس جامعة الأمم المتحدة في طوكيو منذ عام ١٩٨٠، سفير لدى الولايات المتحدة، عضو نادي روما وعضو مجلس أمناء معهد أسبن ومؤسسة فورد.

– الحسن بن طلال (الأردن): ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، مؤسس الجمعية العلمية الملكية ومنتدى الفكر العربي، يهتم بالتخطيط الإنمائي وبوضع السياسات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، مؤلف.

– ديزموند توتو (جنوب افريقيا): رئيس أساقفة جوهانسبرغ، حائز على جائزة نوبل للسلام، أمين عام سابق لمجلس كنائس جنوب افريقيا، استاذ لاهوت.

– سيمون ميل (فرنسا) عضو البرلمان الأوروبي ورئيسته ١٩٧٩–١٩٨٢، رئيسة لجنة الشؤون القانونية في البرلمان الأوروبي، وزيرة سابقة للصحة والضمان الاجتماعي وشؤون الاسرة ١٩٧٤–١٩٧٩.

– أ– غوف وتيلام (استراليا): رئيس الوزراء ١٩٧٢–١٩٧٥، وزير الشؤون الخارجية ١٩٧٢–١٩٧٣، عضو بالبرلمان ١٩٥٢–١٩٧٨، سفير لدى اليونسكو.

صدر عن الأمانة العامه لمنتدى الفكر العربي المطبوعات التالية :-

سلسلة الحوارات العربية

١ – تجسير الفجوة بين صانعي القرار والمفكرين العرب .... ٢ دينار

٢ – تجربة مجلس التعاون الخليجي، خطوة أو
عقبة في طريق الوحدة العربية .... ٢ ديناران

٣ – التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول
في مضمارها .... ٣ دنانير

٤ – العائدون من حقول النفط .... ٢ ديناران

٥ – القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض
وإمكانات الفضاء .... ٢ ديناران

٦ – الأمن الغذائي العربي .... ٤ دنانير

٧ – تحديات الامن القومي العربي في العقد القادم .... ٥ر١ دينار

٨ – التصحر – تقرير اللجنة المستقلة المعنية
بالقضايا الانسانية والدولية .... ١ دينار

٩ – المجاعة – تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا
الانسانية والدولية .... ١ دينار

١٠– امكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية .... ٥ر١ دينار

١١– التعليم عن بعد .... ٣ دنانير

سلسلة الحوارات الدولية

1 - Europe and the Arab World .... IJ.D.
2 - America and the Middle East .... IJ.D.
3 - Palestine, Fundamentalism and Liberalism .... IJ.D.
4 - Europe and the Security of the Middle East .... 2J.D.

٥ – الصين والعرب من التأييد عن بعد الى التعاون عن قرب ٥ر١

بالفرنسية

1 - L'Europe et le Monde Arabe .... J.D.

سلسلة الترجمات الدولية

١ – ثورة حفاة الاقدام .... ٣ دنانير

منتدى الفكر العربي

تأسس منتدى الفكر العربي بواسطة نخبة من المفكرين وصناع القرار العرب، عام ١٩٨١، في اعقاب مؤتمر القمة الحادي عشر. وهو يهدف إلى بحث وتشخيص الحالة الراهنة في الوطن العربي واستشراف مستقبله، وذلك بصياغة التصور العملية والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حر للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربي معاصر ونظرة عربية علمية نحو قضايا الوحدة والتنمية والأمن القومي والتحرر والتقدم. وقد اتخذ عمان - الأردن مقرا لأمانته العامة.

هذا الكتاب

تفيد أحدث التقديرات أن هناك اليوم أكثر من ثلاثين مليوناً من «اطفال الشوارع». وهذا التقرير الذي أعدته لجنة دولية رفيعة المستوى، هو دراسة استقصائية شاملة عن الأطفال الذين يفتقرون الى حمايه في شوارع المدن. وسواء كان ذلك في نيويورك أو روما أو ساوباولو أو القاهرة أو كلكتا، او في اي من المدن الكبيرة، فان المشكلة تستدعي اهتمام العالم الآن فقط لما تحمله من مضامين مفزعة للمستقبل. إن أطفال الشوارع المحرومين تماما من الحب والرعاية ليسوا ضحايا حروب او كوارث طبيعية، بل هم ضحايا الحضارة. ان النمو السريع للمدن الحديثة والتحول من الأسر كبيرة الحجم الى الاسر المحدودة، والفقر المدقع، والقمع الحكومي، كلها عوامل تدفع هؤلاء الأطفال إلى الشوارع، وإلى حياة يسيطر عليها الخوف والاستغلال. وتتفاقم المشكلة مع استمرار الهجرة من الريف إلى المدن، ومع عدم كفاءة الادارة الحضرية. وإذا استمرت الاتجاهات السكانية الحالية فسيظل عدد اطفال الشوارع في ازدياد.

ويؤكد التقرير على المهارات الانسانية التي يجب تطويرها، ويشير إلى كيفية قيام مجتمع أكثر تعاطفا ورحمة. كما يعطي إنذاراً تحذيريا الى أننا إذا أخفقنا في اتخاذ اجراء عملي، فسيزيد أولاد الشوارع من تيار العنف وتفاقم الشرور الاجتماعية التي تهددنا بالفعل.

